الفصل الرابع
الاتجاهات النحوية في الأندلس

تطلق كلمة (الأندلس) في التاريخ الإسلامي على الدولة الأوربية المعروفة الآن بـ (إسبانيا)، وهي تقع في الجنوب الغربي من أوربا، ويفصل بينها وبين بلاد المغرب العربي مضيق جبل طارق، وقد فتح المسلمون بلاد الأندلس في عهد الخليفة الأموي: (الوليد بن عبد الملك بن مروان)، وذلك حينما كان موسى بن نصير عاملا على أفريقيا من قِبَله، وكان منزله بالقيروان، وحين بلغه سوء حال إسبانيا أمر قائده ومولاه: (طارق بن زياد) بالإغارة عليها، فتوجه إليها، وتم له فتحها سنة اثنتين وتسعين للهجرة، ولما سمع موسى بنصره توجه إليه ومعه ثمانية عشر ألفا، وقد استطاع هؤلاء الفاتحون أن يملكوا ثلثي شبه الجزيرة، وسموها بـ (الأندلس)[1].

وقد دام فيها حكم المسلمين عدة قرون شهدت فيها الأندلس ازدهارا عظيما في النواحي العلمية والاجتماعية والعمرانية، حتى اصطبغت بالصبغة الإسلامية في شتى نواحي الحياة، ثم أخذ الضعف والتفكك السياسي يدب إلى أمرائها شيئا فشيئا حتى تفاقم الخطب لتفاقم الخلاف بين الحكام، فأخذت حواضر الأندلس تسقط في يد الفرنجة الواحدة تلو الأخرى، حتى سقطت آخر هذه الحواضر، وهي غرناطة على يد فرديناند سنة ثمانيمائة وسبع وتسعين للهجرة[2].

---

(١) راجع فتوح البلدان ص٣٢٣ ، وتاريخ افتتاح الأندلس ص٣٣ ، والمذاهب النحوية د/ مصطفى السنجرجي هامش ص٧٨ .

(٢) المذاهب النحوية ص٨٦ .

وبذلك غربت شمس الحضارة الإسلامية في الأندلس، ولكن ما زالت آثارها التي تتمثل في المساجد والمكتبات قائمة حتى الآن.

تأخر الحركة النحوية في الأندلس

حينما نتحدث عن الاتجاهات النحوية في الأندلس، فإننا نضم معها بلاد المغرب العربي، فنهضة المغرب تجاري الأندلس بحكم قرب الجوار، واتحاد اللغة والدين، ولا شك أن الحركة النحوية في بلاد الأندلس والمغرب قد تأخرت عنها في العراق، ولعل هذا يرجع إلى أن تباعد الشقة بين هذه البلاد وبين العراق مهد النحو قضى عليها أن تتأخر ردحا من الزمن عن اقتفائها العراق في مزاولته إلى أن نضج وكمل.

وهناك سبب آخر في تأخر الحركة النحوية في الأندلس، وهو أن عناية الولاة عليها من قِبَل بني أمية منذ فتحه سنة اثنتين وتسعين للهجرة كانت منصرفة إلى إخضاع البلاد للخلافة فحسب[١].

ولما استقلت بنو أمية بالأندلس على يد (عبد الرحمن الداخل: صقر قريش ت: ١٣٨ هـ)، وتوطد فيها الملك له، ولعقبه من بعده استقبلت الأندلس عهدا جديدا وبدأت الحركة العلمية فيه، بفضل مناصرة بني أمية اللغة جريا على دأب بني امية في المشرق، فرغبوا العلماء في العلم، وكافئوهم على دراستهم وتصنيفهم، فاستحث ذلك دول المغرب التي كانت تموج بالاضرابات آنئذ؛ لأنها دول عربية تقدس الكتاب الكريم، وتحدب على اللغة العربية لغة الدين، ففي المغرب الأقصى دولة الأدراسة العلوية التي نشأت على يد (إدريس بن عبد الله بن حسن) في مدينة (وليلي) سنة مائة واثنتين وسبعين للهجرة ، وضمت إليها بلاد (تلمسان)، وفي شمال إفريقية دولة الأغالبة التي أسسها (إبراهيم بن الأغلب التميمي) (ت: ١٨٤هـ)، ثم قامت على أنقاض الدولتين الدولة الفاطمية واختارت المغرب سنة مائتين وسبع

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص٣٠.

وتسعين للهجرة، وامتد نفوذها من المحيط الأطلسي إلى مصر سنة ثلاثمائة وثمان وخمسين للهجرة، فنهضت المغرب تجاري الأندلس بحكم قرب الجوار واتحاد اللغة والدين، لذلك تجشم أفراد من الأندلس والمغرب الأسفار إلى المشرق، ورووا عن علمائه، واقتبسوا من معارفهم؛ إذ لم يكن في مقدورهم الرحلات إلى البوادي ومشافهة الأعراب فيها كما صنع المشارقة، وقفلوا إلى المغرب والأندلس مزودين بعلوم المشارقة زيادة على ما جلبوا معهم من مؤلفاتهم، إلا أنه كان للمغاربة فضل السبق على الأندلسيين لقرب بلادهم من المشرق وبعد الأندلسيين منه[1].

ولم يرحل المغاربة والأندلسيون إلى المشارقة لينهلوا من علمهم ويحملوا منه ما يستطيعون حمله ليعودوا به إلى بلادهم ينشرونه ويعلمونه أبناءهم فقط، بل تجاوب مع هذه الرحلات المغربية في رفع شأن اللغة العربية تقاطر المشارقة وتوافد كثير منهم إلى المغرب والأندلس لتوافر المرغبات في النزوح إليهما ماديا وأدبيا.

وممن ورد الأندلس: (أبو عليّ القالي) الذي رعاه أحسن رعاية (الحَكم المستنصر) ولي عهد أمير المؤمنين: (عبد الرحمن الناصر) سنة ثلاثمائة وثلاثين للهجرة، وأحسن مثواه حتى لقي ربه في الأندلس، وتوفي بقرطبة سنة ثلاثمائة وست وخمسين للهجرة، فتولد من هذين العاملين، وهما: رحيل علماء المغرب والأندلس إلى المشرق، ورحيل علماء المشرق إلى بلاد المغرب والأندلس – حركة في علم النحو في ظل الأمويين والأغالبة والفاطميين، واطرد نموها، وازدهرت في آخر عهدهم وازداد ازدهارها في عصر ملوك الطوائف الذين قاموا على أنقاض الأمويين، وتقاسموا بلاد الأندلس بينهم من سنة أربعمائة وثمان وعشرين للهجرة، فإنهم كانوا يتبارون في تقدير العلم وأهله حتى كان منهم العلماء والمؤلفون[2].

---

(١) نشأة النحو ص١٣٠ ، وراجع دروس في المذاهب النحوية د/ عبده الراجحي ص٢١٥ .

(٢) نشأة النحو ص١٣٠ ، ١٣١ .

بدايات الحركة النحوية في الأندلس وتطورها.

بعد أن استقرت الحياة العربية في الأندلس قُبَيل منتصف القرن الثاني الهجري، وذلك في عصر بني أمية، ظهر جيل من المؤدِبين أخذوا يعلمون الناشئة اللغة العربية بمدارسة نصوصها الأدبية، وكانت لهم عناية خاصة بقراءة القرآن الكريم، والحرص على سلامته من اللحن، فقد كان أكثر هؤلاء المؤدبين من المشتغلين بدراسة القراءات القرآنية بعد أن رحلوا إلى المشرق، وأخذوا هذه الدراسة عن مشاهير القراء ، ثم رجعوا إل بلادهم لنشرها وتدريب الناشئين على نطقها[1]، ومن هؤلاء المؤدبين: (أبو موسى الهواري)، وهو – كما يقول الزبيدي: أول من جمع الفقه في الدين، وعلم العرب بالأندلس، رحل في أول إمارة (عبد الرحمن الداخل) (١٣٨هـ - ١٧٢هـ) إلى المشرق، فلقي مالكا، ونظراءه من الأئمة، ولقي الأصمعي، وأبا زيد، ونظراءهما ، وداخِل الأعراب في محالها، وله كتاب في القراءات[2] .

وكان يعاصره (الغازي بن قيس) الذي احترف تأديب الناشئة بقرطبة، وقد رحل إلى المشرق مثله، وأخذ عن مالك الفقه، وشهد تأليف مالك للموطأ، وأدرك نافع بن نُعَيم : مقرئ أهل المدينة، وأحد القراء السبعة، وقرأ عليه، ونقل قراءته إلى الأندلس، فأقرأ بها في قرطبة[3].

وكذلك: (أبو عبد الله محمد بن عبد الله) الذي كان قد رحل أيضا إلى المشرق، ولقي عثمان بن سعيد المصري المعروف بـ (وَرْش)، وأخذ عنه قراءته، ونقلها إلى الأندلس[4].

---

(١) المذاهب النحوية ص٧٨ ، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٨٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢٧٥ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٢٥٤ ، والمذاهب النحوية ص٧٨ ، والمدارس النحوية ص٢٨٨ .

(٤) المذاهب النحوية ص٧٨ .

ثم أخذت الدراسات النحوية تزدهر، وكانت في بداية أمرها متأثرة بمذهب الكوفيين، ومرد ذلك إلى أن أقدم نحاة الأندلس، وهو: (جودي بن عثمان) (ت: ١٩٨هـ) الذي يعد أول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي، كان قد رحل إلى المشرق، ولقي الكسائي، والفراء، وغيرهما، وعند عودته إلى الأندلس حمل معه كتاب الكسائي، وأخذ يدرسه لطلابه[١].

ويتكاثر هؤلاء القراء والمؤدبون في القرن الثالث الهجري، ويتميز من بينهم (عبد الملك بن حبيب السَّلَمي) (ت: ٢٣٨هـ)، وكان إماما في الفقه والحديث والنحو واللغة، ومن مصنفاته: كتاب في إعراب القرآن[٢].

ويُعْنَى في نفس القرن (مفرج بن مالك النحوي) بوضع شرح على كتاب الكسائي[٣]، كما يعنى معاصره (أبو بكر بن خاطب النحوي المكفوف) بوضع كتاب في النحو كانت له شهرة في موطنه[٤].

ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري وأنها صبت عنايتها أولا على النحو الكوفي مقتدية بنحويّها الأول: (جودي بن عثمان)، حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري وجدنا (الأُفُشْنيق: (محمد بن موسى بن هاشم) (ت: ٣٠٧هـ) يرحل إلى المشرق، ويلقى بمصر (أبا جعفر الدينوري)، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، ويقرئه بقرطبة لطلابه[٥]، ويأخذ غير نحوي في مدارسة الكتاب، مثل: (أحمد بن يوسف بن حجاج) (ت:

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢٧٨ ، وإنباه الرواة ١/ ٣٠٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٠ ، والمذاهب النحوية ص٧٩ ، والمدارس النحوية ص٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢٨٢ ، وإنباه الرواة ٢/ ٢٠٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٩ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٢٩٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٦ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص٢٩٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٣ ، وراجع المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٨٩ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص٢٩٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٢ .

٣٣٦هـ)، وكان يضع دائما كتاب سيبويه بين يديه، ولا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه[١].

ولا يلبث (محمد بن يحي المهلبي الرباحي الجيَّاني) (ت: ٣٥٣هـ) أن يفتتح عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه، وكان قد ثقف الفلسفة والمنطق والكلام، ورحل إلى المشرق فلقي بمصر نحويها النابه (أبا جعفر بن النحاس) وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب شارحا له ومفسرا تفسيرا مبينا، تسعفه الدقة في نظره، ومنطقه وقدرته على الاستنباط وتحليل العبارات والغوص على العلل، ولم يكن يكتفي بقراءته لطلابه، فقد كان يعقد لهم مجلسا في كل جمعة للمناظرة في مسائله، ويقول الزبيدي في بيان مكانته في تاريخ النحو بالأندلس: لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير علم بالعربية، حتى ورد (محمد بن يحي) عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شئ منها، حتى نهج لهم سبيل النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وإنهم بذلك استحقوا الرياسة[٢].

ويقول القفطي: لما ورد (محمد بن يحي) على قرطبة أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنه من ذلك[٣].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٣٠٥ ، وإنباه الرواة ٣/ ٢١٦ ، وبغية الوعاة ١/ ١٩٨ ، وراجعغ المدارس النحوية ص٢٨٩ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٣٣٥ .

(٣) إنباه الرواة ٣/ ٢٢٩ .

وكان ولاة الأندلس يشجعون الرحلات العلمية من المغرب إلى المشرق ومن المشرق إلى المغرب، فهم من بني أمية الذين عرفوا بعروبتهم الخالصة، وحرصهم على اللغة العربية، ومناصرة العلم والعلماء، ولم يقف تشجيعهم على حث العلماء على الرحلة والدراسة والتأليف فحسب، وإنما تمثل أيضا في حسن استقبال علماء المشرق، فقد وفد كثير من المشارقة إلى الأندلس، ليسهموا في هذه النهضة العلمية، وينعموا بخيرات هذه البلاد، فاستقبلهم أهل الأندلس أحسن استقبال ، وأكرموا وفادتهم، وأجزلوا لهم العطاء[١].

ومن خير الأمثلة على ذلك ما حدث لأبي علي القالي البغدادي، فقد رحل إلى الأندلس سنة ثلاثمائة وثلاثين للهجرة، فأشرف على رعايته الحَكَم المستنصر ولي عهد أمير المؤمنين: عبد الرحمن الداخل، وظل موضع التجلة والإكرام حتى توفي بقرطبة سنة ثلاثمائة وست وخمسين للهجرة، وقد شارك في هذه الحركة الأدبية، كما بذل جهودا موفقة في النهوض بعلم النحو واللغة؛ إذ عكف على قراءة ما حمله معه إلى الأندلس من ذخائر الأدب، واللغة، والنحو، وكان مما حمله معه إلى الأندلس كتاب سيبويه[٢].

ومن ثم كان يميل في آرائه إلى مذهب البصريين، وقد أملى كتابه الأمالي على طلابه بجامع قرطبة، ويعد هذا الكتاب في مقدمة كتب الأدب العربي، وقد اشتمل على بعض البحوث اللغوية والنحوية والصرفية، مثل: (مطلب في الكلمات التي تتعاقب فيها الفاء والثاء)، و(ما في لعل من لغات العرب)، و(ما يمد ويقصر من الكلمات)، و(ما يقلب من حروف المضاعف إلى الياء)، و(حروف البدل)، و(الكلام على الإتباع)، وفي كتاب: (ذيل الأمالي والنوادر) عقد بابا في إعراب (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وذكر قصة أبي عمرو بن العلاء حين قال: ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس

(١) المذاهب النحوية د/ مصطفى السنجرجي ص٧٩ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢٠٢ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٣٩، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٣ .

في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، كما تحدث عن (لا جرم)، والأوجه الجائزة في إعرابها ومعناها.

ومن مؤلفاته القيمة كتاب: (المقصور والمدود)، وقد صرح في مقدمته بأنه ضن بعلمه في المشرق؛ لأنه لم يرَ أحدا من ولد العباس للعلم طالبا، ولا في الأدب راغبا، وأخذ يمتدح الحَكَم الذي هيأ له التكرمة، وشجعه على التأليف والتصنيف[١].

وخلفه هو والرباحي جيل من تلاميذهما مضى يعكف على مدارسة كتاب سيبويه، وكتب غيره من البصريين والكوفيين، من أهمهم: أبو بكر بن القوطية (ت٣٦٧هـ) تلميذ القالي، وصاحب كتاب (الأفعال وتصاريفها) المنشور في ليدن[٢]، ومحمد بن الحسن الزُّبَيدي (ت٣٧٩هـ)، وله مصنف في النحو سماه (الواضح)، وله أيضا (طبقات النحويين واللغويين)، وهو تلميذ القالي[٣]، وأبو عبد الله محمد بن عاصم العاصمي (ت٣٨٢هـ) تلميذ الرباحي، وحامل روايته لكتاب سيبويه، وكان لا يقل عن أصحاب المبرد بصرا بالعربية ودقائقها الخفية[٤]، وأحمد بن أبان (ت٣٨٢هـ)، وله شرحان على كتابي الكسائي والأخفش[٥].

ولعل في ذكر الكسائي ما يدل على أن الأندلس ظلت تعنى بالنحو الكوفي بجانب عنايتها بالنحو البصري[٦].

---

(١) المذاهب النحوية ص٧٩ ، ٨٠ .

(٢) إنباه الرواة ٣/ ١٧٨ ، وبغية الوعاة ١/ ٣ ، والمدارس النحوية ص٢٩١ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٢٣ .

(٤)إنباه الرواة ٣ ١٩٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٩١ .

(٥)إنباه الرواة ١/ ٣٠ ، وبغية الوعاة / ١٢٦ .

(٦)المدارس النحوية ص٢٩١ .

ومن هذا الجيل هارون بن موسى القرطبي النحوي (ت٤٠١هـ)، وله تصنيف في تفسير عيون كتاب سيبويه[١].

وعندما آل الحكم إلى ملوك الطوائف على أثر زوال عهد الأمويين بالأندلس سنة أربعمائة وثمان وعشرين للهجرة وجدنا تقدما مطردا في علم النحو، فزادت مكانته، وعظم الاهتمام بدراسته، وكان من أهم العوامل التي ساعدت على ذلك تشجيع الحكام، فقد كانوا يتنافسون في تقدير العلم وأهله، ومن ثم كانت هذه النهضة العلمية المباركة التي تحققت على يد طائفة من العلماء[٢]، من أشهرهم ابن الإفليلي (ت٤٤١هـ)، وكان متصدرا بقرطبة لإقراء الطلاب، وكان يقرئهم فيما يقرىء كتاب سيبويه رواية عن العاصمي تلميذ الرباحي[٣].

وأشهر منه وأنبه ابن سيده الضرير: علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الضرير (ت٤٥٨هـ)، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، وله أكبر معجم مؤلف حسب المعاني هو (المخصص) المطبوع القاهرة في سبعة عشر مجلدا، وقد صبغ مباحثه فيه بصبغة نحوية وصرفية واسعة، ويعلن ذلك في أوائله؛ إذ يقول: « ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء ونهاية الاستقراء، وإجادة التعبير والتأنق في محاسن التعبير الممدود والمقصور والتأنيث والتذكير، وما يجيء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعدا، وما يبدل من حروف الجر بعضها مكان بعض، وله أيضا معجم آخر وهو (المحكم) المرتب حسب مخارج الحروف على طريقة معجم العين للخليل، وهو في نحو عشرين مجلدا، ويصرح في فواتحه بما أضاف إليه من مواد نحوية كثيرة، يقول: « أما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة، فكتب أبي علي الفارسي:

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ٣٦٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١ .

(٢) المذهب النحوية ص٨٢ .

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٨٣ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٢٦ .

الحلبيات، والبغداديات، والأهوازيات، والتذكرة، والحجة، والأغفال، والإيضاح، وكتب أبي الفتح عثمان بن جني: المعرب، والتمام، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسر الصناعة، والتعاقب، والمحتسب »[١].

ويستخلص الدكتور مصطفى السنجرجي مما قاله ابن سيده في (المحكم) حقيقتين، وقد ذكر في أوله أنه ضمنه جميع ما اشتمل كتاب سيبويه:

أولاهما- بيان منزلة كتاب سيبويه عند علماء الأندلس في هذه الحقبة، ويؤيد هذه الحقيقة إقبال هؤلاء العلماء على كتاب سيبويه بالتعليق، والشرح، وتحليل مسائله، واستكمالها، والاقتباس منها.

ثانيتهما- العناية في هذه الحقبة بمذهب البغداديين بجانب عنايتهم بمذهب البصريين والكوفيين، ومن ثم أقبلوا على دراسة مؤلفاتهم وترسم نهجهم القائم على اختيار الرأي الراجح من آراء الكوفيين والبصريين والوصول من وراء ذلك إلى بعض الآراء الجديدة، وفي طليعة هذه المؤلفات البغدادية التي حظيت بالبحث والدرس مؤلفات أبي علي الفارسي، وابن جني، على نحو ما ذكره ابن سيده في عبارته السابقة[٢].

ثم يتوالى علماء الأندلس في الأخذ عن مذهب البصرة والكوفة وبغداد لكنهم لا يخضعون خضوعا كاملا للنحو المشرقي، بل يضيفون إليه ما يتوصلون هم إليه، ولم تزل الحركة النحوية في الأندلس تنمو وتزدهر عبر القرون على أيدي نحاة كبار أمثال: الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، وابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، وابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، وابن الباذش (ت٥٣٨هـ)، والسهيلي (ت٥٨٣هـ)، وابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، وابن خروف (ت٦١٠هـ)، وابن هشام الخضراوي (ت٦٤٦هـ)، وغيرهم.

---

(١) المدارس النحوية ص٢٩١ ، ٢٩٢ ، وراجع في ترجمته : بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٤٣

(٢) المذاهب النحوية ص٨٣ .

وفي القرنين السابع والثامن ظهر عدد من العلماء لم يستقروا جميعا في الأندلس لما توالى عليها من ويلات، ومنهم: ابن عصفور (ت٦٦٣هـ)، وابن مالك، وقد رحل من الأندلس واستوطن الشام حيث سمع من السخاوي في دمشق، ومن ابن يعيش في حلب، ثم تصدر للتدريس في حلب ودمشق، حيث توفي سنة ستمائة واثنتين وسبعين للهجرة، وابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان الذي رحل إلى المشرق واستقر به المطاف في القاهرة حيث توفي سنة سبعمائة وخمس وأربعين للهجرة[1].

وسوف نخص كلا من هؤلاء بكلمة نبرز فيها دوره في بناء صرح النو الأندلسي، كما نكشف عن اتجاهاته النحوية.

خصائص النحو الأندلسي

سبق أن أشرنا إلى ما كان بين الدارسين من خلاف حول وجود مدارس أو مذاهب للنحو، وقد عقد الدكتور مصطفى السنجرجي مبحثا أوضح فيه هذا الخلاف منتهيا إلى الإقرار بوجود هذه المدارس[2].

وقد أوجزنا ما ذكره حول هذه القضية في التمهيد، أما ما يتعلق بالحركة النحوية في الأندلس فقد عقد الدكتور عبد القادر رحيم الهيتي مبحثا ناقش فيه آراء القدماء والمحدثين حول تسمية الحركة النحوية في الأندلس مدرسة أو مذهبا، وهل توافر للنحو الأندلسي ما يجعلنا نطلق عليه (مدرسة).

وللإجابة عن هذا السؤال حاول الدكتور عبد القادر أن يستشهد بآراء بعض القدماء في أن للنحو الأندلسي من الخصائص والسمات ما يجعله جديرا بإطلاق مذهب عليه، فذكر إشارة أبي حيان في معرض حديثه عن موقف القدماء من البصريين والكوفيين والبغداديين من الاستشهاد بالحديث إلى أن

---

(١) دروس في المذاهب النحوية د/ عبده الراجحي ص٢١٦ .

(٢) راجع: المذاهب النحوية ص١١٥ ، وما بعدها.

نحاة الأندلس كانوا تابعين لهذه المدارس في عدم الاستشهاد بالحديث مما يدل على أن أبا حيان أشار إلى نحاة الأندلس إشارة مستقلة وكأنهم يشكلون فريقا في النحو لهم خصائصهم وسماتهم.

كما ذكر الدكتور عبد القادر أن ابن خلدون أثبت أيضا وجود مذهب نحوي أندلسي، وذلك حينما قال في معرض حديثه عن علم العربية: « والتآليف في هذا الفن كثيرة، وطرق التعليم مختلفة بين البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين »[1].

كذلك المِقَّري فإنه يذكر كثيرا من علماء المذهب الأندلسي حينما يقول: « وأما كتب النحو فلأهل الأندلس من الشروح على الجمل ما يطول ذكره، فمنها: شرح ابن خروف، ومنها شرح الرندي، ومنها شرح شيخنا أبي الحسن بن عصفور الإشبيلي، وإليه انتهى علم النحو وعليه الإحالة الآن من المشرق إلى المغرب »[2].

ويريد الدكتور عبد القادر أن يستنبط من هذه الإشارات إلى نحاة الأندلس في مقابل الإشارة إلى نحاة البصرة والكوفة ونحاة بغداد أن النحو الأندلسي جدير بأن يمثل مذهبا مستقلا له خصائصه وسماته.

ثم ذكر موقف المحدثين من استقلال مذهب نحوي في الأندلس فأوضح أن أغلبهم يعترف بوجود مذهب نحوي أندلسي، ومن هؤلاء الأستاذ/ أحمد أمين[3]، والأستاذ/ حسن الزيات[4]، والأستاذ/ سعيد الأفغاني في أول الأمر[5]،

---

(١) المقدمة ص٢٩٤ ، ط. الحلبي ١٩٦٠م.

(٢) نفح الطيب ٧/ ١٨٠.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام ٣/ ٩١ ، وما بعدها.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ص٣١٠.

(٥) انظر: في أصول النحو ص٢٦١.

ثم ما لبث أن جاءنا بمقال يشكك من خلاله في وجود مذهب أندلسي[١]، والدكتور/ شوقي ضيف[٢]، والدكتور/ أمين السيد[٣]، والشيخ/ محمد الطنطاوي[٤]، والدكتور/ عبد القادر الذي دافع بقوة عن وجود مذهب نحوي مستقل في الأندلس[٥].

وممن يعترفون بهذا المذهب أيضا الدكتور/ أحمد كحيل في بحثه (النحو في الأندلس)، والدكتوره/ خديجة الحديثي في كتابها: (أبو حيان النحوي)، والأستاذ/ طه الراوي في بحثه (نظرة في النحو)، والدكتور/ مصطفى السنجرجي في كتابه (المذاهب النحوية).

وبعد أن استعرض الدكتور/ عبد القادر آراء القدماء والمحدثين في وجود مذهب أندلسي في النحو قال: « والرأي عندي بعد ذلك كله أننا إذا سرنا – كما سار من سبقنا – في تقسيم المدارس النحوية تقسيما جغرافيا نستطيع أن نؤكد أن هناك مدرسة نحوية للأندلس لها آراؤها الخاصة بها وسماتها المميزة لها عن غيرها من مدارس النحو في المشرق »[٦].

على أن من الدارسين المحدثين من ينكر وجود مذهب للنحو في الأندلس، مثل الدكتور سعيد الأفغاني، ومنهم من يسلك مسلكا وسطا بين الإنكار والتأييد، فيطلق مصطلح (مدرسة) أو (مذهب) على الأندلسيين، ولكنه يرى أن في هذا الإطلاق تجاوزا وتسامحا؛ لأن سمات المدرسة لم تتحقق فيها

---

(١) انظر: في تاريخ النحو ص٩٥ ، ٩٦ .

(٢) انظر: المدارس النحوية ص٢٨٨ ، وما بعدها.

(٣) الاتجاهات النحوية في الأندلس ص٢٢٤ ، وما بعدها.

(٤) نشأة النحو ص١٣١ .

(٥) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٤٧ ، وما بعدها.

(٦) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٥٥ .

بصورة قوية متكاملة، ويرى الدكتور مصطفى السنجرجي أن هذا يتمثل في المدرسة البغدادية، والمدرسة الأندلسية، والمدرسة المصرية[1].

وقد ذكرنا آنفا أن الدكتور السنجرجي من المؤيدين لوجود المذهب الأندلسي، ولكنه يتحفظ في إطلاق (مذهب) أو (مدرسة) على مذهب الأندلس- كما سبق.

والحق أن الحركة النحوية في الأندلس لا نستطيع أن نحكم عليها بالاستقلالية والتميز في بداية أمرها؛ لأن النحو في الأندلس بدأ كوفي النزعة؛ بسبب اشتهار كتاب الكسائي فيها أولا، واهتمام أهلها به، وبقي الحال كذلك حتى أواخر القرن الثالث الهجري عندما جاء الأفُشْنيق إليها، الذي كان قد رحل إلى المشرق ودرس كتاب سيبويه في مصر، وحمله معه إلى الأندلس، ونشره فيها، فتأثر النحو الأندلسي تأثرا بالغا بالنحو البصري لدرجة أنه طغى على النحو الكوفي الذي سبق ظهوره هناك.

وبذلك أصبح النحو في الأندلس ذا اتجاهين: أحدهما- بصري، والآخر- كوفي، وبقي الأمر كذلك حتى أوائل القرن الخامس الهجري عندما وصل إليها النحو البغدادي الذي كان له أكبر الأثر في الدراسات النحوية هناك[2].

ومن ثم يمكن القول بأن النحو الأندلسي في بداية أمره كان قائما على الانتخاب والاختيار من آراء الكوفيين والبصريين على نحو ما فعل البغداديون، وبعد أن وصل إليهم النحو البغدادي الذي كان مزيجا من نحو البصرة والكوفة صاروا يختارون ما يروق لهم من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، وعندما جاء القرن السادس الهجري أو قبله بقليل ظهر في الأندلس نحاة

---

(١) المذاهب النحوية ص١٦٥ .

(٢) حصائص مذهب الأندلس النحوي ص٣٦ .

استقلوا عن المشرق ونحوه، وأظهروا شخصية للنحو الأندلسي لا تقل عن شخصيته في المشرق(١).

ولعل دخول النحو البغدادي إلى الأندلس وتأثر نحاته به وانغماسهم فيه قد كان من العوامل الأساسية التي أدت إلى ازدهار الحركة النحوية في تلك البلاد منذ عصر ملوك الطوائف، فنجد نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج البغداديين، وخاصة أبا علي الفارسي، وابن جني، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك أتاحوا لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء(٢).

ويرى الشيخ محمد الطنطاوي أن الأندلسيين بعد أن استقلوا عن المشارقة استحدثوا مذهبا رابعا ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد(٣).

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه(٤).

فهذا النص يقرر أن المذهب الأندلسي قد ظهر في عهد الأعلم الشنتمري الذي نهج في النحو الأندلسي نهجا قويا(٥).

والحق أن رأي الدكتور شوقي ضيف ليس مخالفا لرأي الشيخ محمد الطنطاوي كما ذهب إلى ذلك الدكتور عبد القادر رحيم، حيث أشار إلى رأي

---

(١) السابق ص٣٧ .

(٢) السابق ص٤٢ .

(٣) نشأة النحو ص١٣١ .

(٤) المدارس النحوية ص٢٩٣ .

(٥) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٥٦

الدكتور شوقي ضيف بأنه يرى أن ظهور المذهب الأندلسي كان في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، كما أشار إلى رأي الشيخ الطنطاوي أن ظهور المذهب الأندلسي بدأ في النصف الأول من القرن الخامس الهجري[١]، فليس في الحقيقة خلاف بين الرأين؛ لأن الأعلم الشنتمري لم يعش في النصف الثاني من القرن الخامس فقط، بل عاش في أوائل القرن الخامس، ولذلك جمع الدكتور السنجرجي بين الرأيين حينما قرر أن خصائص المذهب الأندلسي قد تحققت في القرن الخامس الهجري، وظل طوال القرنين السادس والسابع، كما تجاوز بلاد الأندلس حيث انتشر في بلاد المغرب، ومن ثم نجد مراجع النحو تسميه مذهب الأندلسيين حينا، ومذهب المغاربة حينا آخر[٢].

ولهذا ذكر الدكتور عبد القادر رحيم أن لمذهب الأندلس النحوي خصائص وسمات ميزته عن نحو السابقين واللاحقين له في المشرق والمغرب، فلم يتقيد الأندلسيون بمذهب من المذاهب النحوية المعروفة لديهم حينذاك، ولم يكن نحوهم نحوا بصريا صرفا، كما أنه لم يكن نحوا كوفيا محضا، وبذلك يكون قد خرجوا عن التقليد، ووضعوا معالم طريق جديد في دراسة النحو العربي وتيسيره، واختطوا لأنفسهم مذهبا لم يسبقوا إليه، كما أنهم كانوا متحررين من قيود العصبية، مستقلين مجددين معتدين بعقولهم ومقدرتهم، فلم يحاولوا المزج بين المذاهب النحوية كما فعل البغداديون، بل اعتمدوا على نتاج فكرهم، ومجهودات عقولهم واجتهاداتهم[٣].

وما ذكره الدكتور عبد القادر رحيم في هذا النص من أن الأندلسيين لم يحاولوا المزج بين المذاهب النحوية كما فعل البغداديون لا يتفق مع ما ذكره الدكتور شوقي ضيف من أن نحاة الأندلس كانوا يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من

---

(١) المذاهب النحوية ص٨٧ .

(٢) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٥٥ – ٥٧ .

(٣) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص١٤٣

الاختيار من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي، وابن جني، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء[١].

والحق أن ما ذكره الدكتور شوقي ضيف من أن نحاة الأندلس اقتفوا آثار البغداديين في الاختيار من آراء البصريين والكوفيين والإتيان بآراء جديدة من اجتهاداتهم أقرب إلى طبيعة النحو الأندلسي، فلا شك أنهم استفادوا من النحو الكوفي والبصري والبغدادي، وبنوا عليه نحوهم، فقد بالغ الدكتور عبد القادر رحيم في جعل النحو الأندلسي مستقلا محاولا أن يثبت أن للنحو الأندلسي مذهبا خاصا مستقلا عن المذاهب السابقة، وجعل استقلالية مذهبهم تتمثل في عدم مزجهم بين نحوي البصرة والكوفة، وإتيانهم بنحو جديد من نتاج فكرهم، والواقع أن استقلالية أي مذهب لا تتمثل في تنصله تماما عن المذاهب السابقة، وعدم استفادته بها، وعدم اعتماده عليها؛ إذ لا يعقل أن ينشأ مذهب نحوي جديد دون أن يعتمد على نتاج السابقين، فلا شك أن نحو الكوفة انبثق عن نحو البصرة، وأن نحو بغداد انبثق عن نحوي البصرة والكوفة، ولا يدعي أحد عدم الصلة بين مذهب وآخر، وهل كان من الممكن أن ينشيء الأندلسيون مذهبا نحويا دون ما ذكرناه سابقا، وذكره الدكتور عبد القادر وغيره من اختلاطهم بالمشارقة عن طريق رحلاتهم إليهم، وعن طريق رحلات المشارقة أيضا إليهم، وإدخال كتب المشارقة إلى الأندلس، ومن ثم يمكن القول بأن استقلالية مذهب الأندلس النحوي لا تتمثل في الإتيان بآراء جديدة فقط، ولا تتمثل أيضا في التخلي عن نحو الكوفة والبصرة وبغداد تماما، وإنما تتمثل في اعتمادهم على المسموع من النصوص العربية، وعدم الاعتماد على الأقيسة النظرية في الغالب، وهذا المسموع يتمثل في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وما أثر عن فصحاء العرب من الشعر والنثر[٢].

---

(١) المدارس النحوية ص٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٢) المذاهب النحوية ص٨٩ .

فقد أكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم، فنراهم يقولون برأي أو يرجحونه لمجيئه في القرآن الكريم، كما أكثروا من الاستشهاد بالحديث الشريف، فنراهم يقولون برأي أو يختارونه دون غيره لوروده في الحديث الشريف، ونرى ذلك واضحا عند ابن مالك، كما أكثروا من الاستشهاد بكلام العرب: شعره ونثره، فنجدهم يقولون برأي أو يختارونه دون غيره لوروده في كلام العرب، ويردونه إذا لم يسمع عن العرب شاهد لذلك الرأي(١).

كما تتمثل استقلالية مذهبهم في دعوتهم إلى الاقتصار في علل النحو على العلل الأولى، وإسقاط ما دونها من العلل الثواني والثوالث وغيرها من أنواع العلل الكثيرة التي تدل على الإسفاف في التقصي والتفريع، والمبالغة في التعمق وإجهاد الذهن، وغيرها من الأمور التي لا طائل تحتها، وقد اتضح موقفهم من العلل حينما وصفوا كثرة التعليل بالهذيان في القول، وبالخروج عن منهج التعليم(٢).

وما ذكره كثير من الدارسين المحدثين من أن نحاة الأندلس جنحوا إلى التحفف من العلل النحوية وعدم الغوص وراءها مخالف لما ذكره الدكتور/ شوقي ضيف من أنهم لم يكتفوا باقتفاء منهج البغداديين في الاختيار من آراء الكوفة والبصرة، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، واستدل على ذلك بموقف الأعلم الشنتمري من العلل حيث قال: « ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن الأعلم الشنتمري المتوفى سنة أربعمائة وست وسبعين للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتف في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب »، وقد اعتمد الدكتور شوقي ضيف في بيان موقف

---

(١) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص١٤٣ ، ١٤٤

(٢) السابق ص١٤٤ ، وانظر المذاهب النحوية ص٨٩ .

الأعلم الشنتمري من العلل على ما ذكره ابن مضاء في كتابه: (الرد على النحاة) من أنه كان مولعا بالعلل الثواني[١].

والناظر فيما ذكره الدكتور شوقي ضيف من توسع الأندلسيين في العلل، واستشهاده بموقف الأعلم الشنتمري، وما ذكره الدكتور عبد القادر رحيم من أنهم دعوا إلى عدم التوسع في العلل يلحظ أن تناقضا بين الرأيين، وفي الحقيقة ليس هناك تناقض،؛ لأن الدكتور شوقي ضيف نظر إلى موقف الأندلسيين من العلل في بداية ازدهار النحو عندهم، وبنى هذا الموقف من خلال نحوي واحد – وهو الأعلم الشنتمري، ولم ينظر إلى نحاة الأندلس بوجه عام، وخاصة المتأخرين منهم، فقد كان نحاة الأندلس في بداية أمرهم ينتهجون نهج البغداديين في التوسع في العلل، وعدم الاكتفاء بالعلل الأولى، وحينما انتشر المذهب الظاهري في الفقه الذي أسسه داود بن علي الظاهري (ت٢٧٠هـ) في بلاد الأندلس على أنه رد فعل ضد انتشار مذهب الإمام مالك بن أنس هناك أخذ علماء الأندلس ولا سيما النحاة يتأثرون بالمذهب الظاهري في دراساتهم النحوية، وفي طليعتهم ابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)، فقد كان شافعيا، ثم اعتنق المذهب الظاهري حتى مات، لذلك حين توقف أمام أصول النحو هاجم علل النحاة، وهي كلها فاسدة، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة ألبتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا شيء سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها[٢].

وقد بلغ توجه نحاة الأندلس إلى التخفف من العلل النحوية ذروته على يد ابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، حيث أوجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث[٣].

---

(١) المدارس النحوية ص٢٩٣ .

(٢) أصول النحو العربي د/ محمود سليمان ياقوت ص١١٢ ، ١١٣ .

(٣) الرد على النحاة ص١٣٠ .

كما تتمثل استقلالية مذهبهم في اتجاههم إلى تيسير النحو العربي في مؤلفاتهم، وقد سلكوا في هذا الاتجاه طريقين:

الأول-شرح كتب النحو المطولة والتعليق عليها؛ ليسهل فهمها.

والثاني-وضع المختصرات النحوية ليتيسر لطلاب علم العربية الإلمام بقواعد هذا العلم، تلك المختصرات التي ما زال بعضها يدرس في معاهد العربية حتى الآن[1].

وهكذا فإن تعويلهم في دراسة النحو على النص العربي الفصيح المسموع وفي مقدمته القرآن الكريم، ثم الحديث النبوي الشريف، ثم كلام العرب من شعر ونثر، والتخفف من الأقيسة النظرية، والتخفف من العلل، والاتجاه إلى تيسير الدرس النحوي قد أبرزت شخصيتهم، وميزت مذهبهم، وهذا لا يمنع من اعتمادهم في دراسة النحو على المذاهب السابقة، وهي: المذهب البصري، والمذهب الكوفي، والمذهب البغدادي، ولكنهم استطاعوا أن يتفاعلوا مع هذه المذاهب بعقولهم، وأن يلبسوها ثوبا قشيبا من فكرهم، وأن يضيفوا إليها ما جادت به قرائحهم من التوسع والتعمق في شرح القضايا اللغوية، وبسطها، وتقريبها إلى الأفهام.

وفيما يلي نعرض لأشهر نحاة الأندلس بإعطاء نبذة عن حياة كل منهم ومكانته العلمية، ومؤلفاته محاولين أن نوضح خصائص النحو الأندلسي من خلال آرائهم واتجاهاتهم مبرزين دور كل منهم في بناء صرح النحو الأندلسي.

جودي بن عثمان

هو: جودي بن عثمان العبسي الموروري من أوائل نحاة الأندلس، نشأ جودي قرب القيروان في تونس، ثم رحل إلى العراق، وأخذ عن الكسائي

---

(١) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص١٤٤ ، ١٤٥ ، والمذاهب النحوية ص٩٠ .

والفراء والرياشي، وقد روى عن الكسائي كتابه واستصحبه معه في عودته إلى القيروان، غير أنه اتجه إلى قرطبة، وسكن فيها بعد قدومه من المشرق، ويعد أول من أدخل كتاب الكسائي في الأندلس، وكان نحويا عارفا أدب في قرطبة أولاد الخلفاء، وتصدر فيها لإفادة الطلاب في النحو، وألف كتابا فيه، وتوفي في هذه المدينة في سنة مائة وثمان وتسعين للهجرة(١).

وبذلك يكون جودي بن عثمان أول من أدخل نحو الكوفيين إلى بلاد المغرب والأندلس، فضلا عن كونه أول نحوي بالمعنى الدقيق في هذه البلاد(٢).

ولم نعثر له على آراء في النحو واللغة، وهذا يرجع إلى أن مؤلفاته لم تصل إلينا، وإلى أنه كان دائرا في فلك النحو الكوفي.

حمدون

هو: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، يعرف بحمدون النحوي، وكان يلقب بالندجة، وكان يقال : إنه أعلم بالنحو خاصة من المهرِيّ؛ لأنه كان يحفظ كتاب سيبويه، نشأ بالقيروان، وبلغ في الغاية النحو والغريب، وهو أول من عرف في المغرب بحفظ كتاب سيبويه الذي لا يعرف على وجه القطع والتعيين اسم أول من جلبه إلى المغرب، وله كتب في النحو، ولكن لم تصل إلينا، وتوفي بعد سنة مائتين للهجرة(٣).

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢٧٨ ، ٢٧٩ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٧١ ، والبغية ١/ ٤٩٠ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٤٧ .

(٢) المدارس النحوية ص٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢٥٦ ، والبغية ١/ ٥٦ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٤٧ .

ولم نعثر على آراء له في النحو واللغة، ولعل هذا يرجع إلى أنه ينتمي إلى جيل اتسم بالتبعية للسابقين فيما خلفوه من مصنفات؛ إذ كان المشتغلون بالنحو آنذاك غير قادرين على ابتكار آراء تميز فكرهم النحوي؛ لأنهم كانوا دائرين في فلك النحو الكوفي، ثم أخذوا يتحسسون طريقهم إلى النحو البصري بعد ظهور كتاب سيبويه بينهم.

الأفشنيق

هو: محمد بن موسى بن هاشم بن يزيد أو زيد المعروف بالأفشنيق، أو الأفشين، أو الأفشنين، أو الأفشتين، أو الأقشتيق، أو الأقشين، مولى المنذر، كان متصرفا في علم الأدب والخبر، وهو نحوي أندلسي رحل إلى المشرق، ودرس بمصر كتب أبي جعفر بن قتيبة الدينوري، وأخذ كتاب سيبويه أيضا بالبصرة عن أبي عثمان المازني، ثم عاد إلى الأندلس، ومعه الكتاب، ويغلب على الظن أنه أول من أدخل الكتاب الأندلس، له في الأدب كتب، منها كتاب (طبقات الكتَّاب)، و(شواهد الحِكم)، توفي في قرطبة سنة ثلاثمائة وسبع للهجرة ، أو سنة ثلاثمائة وتسع(١).

وهذا كسابقه لم تنقل له المراجع آراء في النحو واللغة؛ لأنه كان في ذلك متبعا لمن سبقوه في دراسة النحو واللغة، ويبدو أنه كان يتبع البصريين، وخاصة سيبويه في آرائهم، حيث تروي كتب التراجم أنه أول من أدخله إلى الأندلس، وأول من أقرأه طلابه، وهذا يدل على أنه كان مشغوفا به بعد أن كان الناس في عصره مشغوفين بنحو الكوفيين وخاصة نحو الفراء، ولعل الأفشنيق فتح الباب أمام نحاة عصره لأن يدرسوا نحو البصرة إلى جانب نحو الكوفة، وبذلك يأخذ التوفيق بين المذهبين طريقه إلى نحاة الأندلس مما يتيح لهم فرصة الاختيار والانتخاب من آراء المذهبين.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢٨١ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢١٦ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٢ ، والأعلام ٧/ ١١٧ ، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٤٧ ، ١٤٨ .

الرياحي

هو: أبو عبد الله محمد يحي بن عبد السلام الرباحي، نحوي مجيد مشهور، أصله من (جيَّان) بالأندلس، وانتقل أبوه إلى قلعة (رباح)، وهي مدينة من أعمال طليطلة، فسكنها ونسب إليها، وكان إماما كبيرا في العربية جيد النظر دقيق الاستنباط، حاذقا بالقياس

رحل إلى مصر ولقي فيها ابن ولاد، وأبا جعفر النحاس، وروى عنه كتاب سيبويه، ثم عاد إلى قرطبة، وتلقى عنه في داره الكثيرون، وأدب أولاد الملوك من بني أمية، وقد كرمت منزلته عند الحكم المستنصر بالله، وأشرف على الدواوين، وبقي أثيرا عند الجميع إلى أن توفي في قرطبة سنة ثلاثمائة وثلاث وخمسين للهجرة ، أو سنة ثلاثمائة وثمان وخمسين ، وله شعر حسن منه:

طـوى عنـي مودَّتـه غـزالٌ ... طـوى قلبي على الأحزان طيّا
إذا مـا قلـتُ يـسلوه فـؤادي ... تجـدد حبـه فـازداد غيـا
أحييـه وأفديـه بنفـسي ... وذاك الوجـه أهـلٌ أنْ يحيـا

وبينه وبين الزبيدي مساجلات شعرية طويلة ظاهرها التكلف[1].

مكانته ودوره في تطوير الدرس النحوي الأندلسي

وإذا كان الأفشنيق قد أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس ولفت أنظار الناس إليه، فإن محمد بن يحي الرباحي الجياني قد افتتح عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه[2]، وكان قد نظر في كتب الكلام، والمنطق، والطب، والتنجيم، وكان يتكل على حفظه، ويشتغل بالاستنباط الدقيق المعاني في كل فن.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٣١٠ ، وإنباه الرواة ٣/ ٢٢٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٢ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٤٨ .
(٢) المدارس النحوية ص٢٩٠ .

ولم يكن يكتفي بقراءة الكتاب لطلابه، فقد كان يعقد لهم مجلسا في كل جمعة للمناظرة في مسائله، ويقول الزبيدي في بيان مكانته في تاريخ النحو بالأندلس: « لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير علم بالعربية حتى ورد محمد بن يحي عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العربية، وغوامضها، والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها، حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وإنهم بذلك استحقوا الرياسة »[١]، ويقول القفطي: « لما ورد محمد بن يحي على قرطبة أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنه من ذلك »[٢].

ومن ثم يعد الرباحي نقطة تحول في تاريخ النحو الأندلسي، حيث انتقل النحاة من مجرد دراسة لنحو السابقين، وقراءة كتبهم إلى الشرح والتفسير والاستنباط، وقياس الفروع على الأصول، والغوص وراء العلل، مما يدل على تأثره بثقافته المنطقية والفلسفية، ولعل دقة نظره في القياس والعلل والاستنباط جعلته يعتنق مذهب البصريين الذي يمثله كتاب سيبويه بما يحتويه من الحرص على طرد القاعدة واستقامة القياس وسلامة العلة والعوامل، غير أن كتب النحو لم تنقل عنه آراء في النحو، كما لم تنقل كتب التراجم أنه وضع مؤلفات في هذا العلم، ويبدو أن عنايته بتعليم طلابه هذا العلم، وبتأديبه أولاد الملوك شغلته عن التصنيف.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٣١٠ .

(٢) إنباه الرواة ٣/ ٢٢٩ .

أبو علي القالي

هو: إسماعيل بن القاسم بن عَيْذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان مولى عبد الملك بن مروان، ولد بـ (منازِكَرْد) سنة مائتين وثمان وثمانين للهجرة، وقيل: سنة مائتين وثمانين، رحل إلى بغداد سنة ثلاثمائة وثلاث للهجرة، وأقام بالموصل، وكتب عن أبي يعلي الموصلي وغيره، ثم دخل بغداد سنة ثلامائة وخمس للهجرة ، وأقام بها إلى سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين للهجرة، وكان في أثناء إقامته ببغداد يكتب الحديث عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، وأبي محمد يحي بن محمد بن صاعد، وأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي، وغيرهم، وسمع الأخبار واللغة من أبي بكر محمد بن دريد الأزدي البصري، وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ونفطويه، وابن السري النحوي، وابن شقير النحوي، والزجاج النحوي، والأخفش الصغير، وعن قتيبة، وابن مجاهد، حيث أخذ عنه كتابه في القراءات السبع، وقرأ عليه القرآن بقراءة أبي عمرو بن العلاء، وابن درستويه، حيث قرأ عليه كتاب سيبويه كله، واستفسره وجمعه، وناظره فيه، ودقق النظر، وكتب عنه تفسيره، وعلل العلة، وأقام عليها الحجة، وأظهر فضل البصريين على الكوفيين، ونصر مذهب سيبويه على من خالفه من البصريين أيضا، وأقام الحجة.

ثم خرج من بغداد قاصدا الأندلس سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين للهجرة، وقيل ثلاثمائة وثلاثين ، ودخل إلى عبد الرحمن الناصر الأموي، فأكرمه وقدمه، فصنف له ولولده الحكم المستنصر، وبث علومه هناك، حيث قاد بها نهضة لغوية ونحوية خصبة، كان معوله فيها على قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التي حملها معه من المشرق، وكان مما حمله كتاب سيبويه الذي أخذه عن ابن درستويه عن المبرد، وكان يجنح إلى المذهب البصري، وينافح عنه مناظرا مجادلا.

وفي أثناء رحلته إلى الأندلس نزل بمصر، وكان أبو علي القالي إماما فاضلا في النحو واللغة والرواية، وكان معاصرا لمحمد بن يحي الرباحي وأبي بكر الزبيدي الذي نقل عنه سيرته مشافهة، وكان معروفا بالقالي نسبة إلى قاليقلا من بلاد إرمينية.

ومن مصنفاته: (النوادر) المعروف بـ (أمالي القالي) وقد أملاه ظاهرا من قلبه في جامع الزهراء بقرطبة، وهو مطبوع، و(المقصور والممدود) بناه على التفعيل ومخارج الحروف من الحلق، و(فعلتُ وأفعلتُ)، و(تفسير القصائد والمعلقات)، و(البارع) في اللغة، بناه على حروف المعجم، وجمع فيه كتب اللغة، وعزا كل كلمة من الغريب إلى ناقلها من العلماء، وله مصنفات أخرى في غير النحو واللغة منها: (الإبل ونتاجها)، و(حلَي الإنسان والخيل وشياتها).

توفي القالي بقرطبة في ربيع الآخر سنة ثلاثمائة وست وخمسين للهجرة[1].

- آراؤه اللغوية

كانت رواية الأشعار والأخبار واللغة هي الغالبة على عناية أبي علي القالي، فلا نكاد نجد له آراء في النحو، بل معظم آرائه لغوية وصرفية، ومن ذلك رأيه في (مِزْروان) – وهما طرفا الإلية – حيث ذهب إلى أنه لم يرد عن العرب إلا مثنى، ولم يفرد ألبتة، والمعروف أن ألف المقصور إذا كانت رابعة فأكثر قلبت عند التثنية ياء مطلقا، مثل: (حبليان)، و(ملهيان)، ولذا شذ عند الجمهور (مزْروان) [2].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢٠٢ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٠٤ ، وما بعدها، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٣ ، والأعلام ١/ ٣٢١ ، ٣٢٢ ، والمدارس النحوية ص٢٩٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٠ .

وكان الجمهور لا يجيزون النسب إلى الجمع بل إلى المفرد، فيقولون في النسب إلى (فرائض): (فَرَضيّ)، إلا إذا أوهم خلاف المعنى مثل: (أعرابيّ)، وأجازه قوم مطلقا مستدلين بقولهم: (قُمْريّ)، منسوبا إلى طير قُمْرٍ بوزن حمر جمع أقْمَر، ولكن أبا حيان خرَّج ذلك على أنه مثل: (كُرسيّ) مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب، ومن ثم غلط أبو حيان قول أبي علي القالي أن الياء في (دوري) من قولهم: (ما بها دوري) هي ياء النسب، ذاهبا إلى أنه مثل :(كرسيّ)[1].

وأجاز أبو علي في الحال الواردة بـ (أل)، وهي قولهم: (مررتُ بهم الجماء الغفير) أن تكون بالتاء، أي: الجمَّاء الغفيرة [2].

وهكذا فإن ما تناقلته كتب اللغة عن أبي علي القالي لا يعدو كونه حكاية أو رواية عن العرب تتعلق بلفظ أو وزن، وليس لهذه الآراء أثر في الاستعمال اللغوي، كما لا تشكل إضافة إلى صوغ قاعدة صرفية أو نحوية.

ابن القوطية

هو: محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى المعروف بابن القوطية، كان إماما في العربية بالأندلس، صحب أبا علي القالي البغدادي بالأندلس وتلمذ له، وهو مولى عمر بن عبد العزيز، وقد لقب بابن القوطية نسبة إلى القوط، وهم ينسبون إلى قوط بن حام بن نوح، كانوا بالأندلس قبل أيام إبراهيم عليه السلام، وأصله من إشبيلية، وكان إماما في اللغة والعربية، حافظا لهما، مقدما فيهما على أهل عصره، لا يشق غباره، سمع من ابن الأغبس، وقاسم بن أصبغ، وأبي الوليد الأعرج، وخلائق، وكان حافظا لأخبار الأندلس، ولم يكن ضابطا للحديث، ولا للفقه، ولا له أصول يرجع إليها، وطال عمره فسمع منه طبقة بعد طبقة، ولما دخل أبو علي القالي الأندلس

(١) السابق ١/ ٢٨٩ .

(٢) السابق ٢/ ٣٣٧ .

اجتمع به، وكان يبالغ في تعظيمه حتى قال له الحكم بن الناصر لدين الله عبد الرحمن صاحب الأندلس يوما: مَنْ أنبل من رأيته ببلدنا هذا في اللغة؟ فقال: محمد بن القوطية.

ومن مصنفاته كتاب: (الأفعال وتصاريفها)، وهو مطبوع، و(المقصور والممدود)، و(شرح أدب الكتاب)، و(تاريخ افتتاح الأندلس)، وقد طبع بمدريد، توفي ابن القوطية سنة ثلاثمائة وسبع وستين للهجرة[1].

آراؤه اللغوية

وابن القوطية كأبي علي القالي في عنايته باللغة والرواية، ولذا فإن معظم آرائه التي تناقلتها عنه كتب اللغة تدور حول أوزان صرفية، وصيغ لغوية، ومن ذلك أنه أثبت من أوزان المقصور (فَعَوْلى)، وجعل منه: (قَطَوْطَى)، وشاركه الزبيدي في هذا الرأي، وهو عند سيبويه على وزنه : (فَعَوْعَل) [2].

وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى إثبات (فَعُولى) مقصورا، وأوردا من ذلك: (سَنُوطَى)، و(حَظُورَى)، و(دَبُوقَى) [3].

وهكذا فإن آراءه لا تخرج عن كونها حكايات وروايات تتعلق ببناء الصيغة.

الزُّبيدي (أبو بكر)

هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله، واحد عصره في علم النحو، وحفظ اللغة، ولد بإشبيلية، دعاه الحكم المستنصر بالله إلى قرطبة لفضله

(١) إنباه الرواة ٣/ ١٧٨ ، مع الهامش، وبغية الوعاة ١/ ١٩٨ .

(٢) السابق ١/ ٩٩ .

(٣) السابق ١/ ٢٩٩ .

والاستفادة منه، فأقام فيها عنده مدة، ثم استأذنه في العود إلى وطنه إشبيلية، فلم يأذن له، فكتب إلى جارية له هناك يقول:

ويحكِ يا سَلْمُ لا تراعي ... لا بد للبين من زماعِ
لا تحسبيني صبرت إلا ... كصبر ميت على النزاعِ
ما خلق الله من عذابٍ ... أشدَّ من وقفة الوداعِ
ما بينها والحِمامِ فرقٌ ... لولا المناجاة والنواعي
إنْ يفترق شملنا وشيكا ... من بعد ما كان ذا اجتماعِ
فكل شملٍ إلى فراقٍ ... وكل وصل إلى انقطاعِ

سمع من أبي علي القالي البغدادي الذي نزل الأندلس في سنة ثلاثمائة وثلاثين للهجرة في عهد عبد الرحمن الناصر، وسمع أيضا من الرباحي، ومن غيرهما في قرطبة، اختاره الحكم المستنصر بالله لتأديب ولده وولي عهده هشام المؤيد بالله، وولاه قضاء قرطبة، وإدارة الشرطة فيها، وله شعر كثير جميل، من ذلك ما كتب به إلى أبي مسلم بن فهر:

أبا مسلم إن الفتى بجَنانه ... ومِقْوله لا بالمراكب والّلبسِ
وليس ثياب المرء تغني قلامةً ... إذا كان مقصورا على قصر النفسِ
وليس يفيد العلم والحلم ... أبا مسلمٍ طول القعود على

وكان كثيرا ما ينشد:

الفقر في أوطاننا غربةٌ ... والمال في الغربة أوطانُ
والأرض شيء كلها واحد ... والناس إخوان وجيران

وله كتب تدل على وفور علمه، منها: (الواضح) في النحو، و(أبنية الأسماء) في الصرف، و(مختصر كتاب العين للخليل بن أحمد) في اللغة، و(رسالة الانتصار للخليل فيما رُدَّ عليه في العين)، و(طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس) في التراجم، وكتاب (لحن العامة)، وتوفي

بقرطبة سنة ثلاثمائة وتسع وسبعين للهجرة عن ثلاث وستين سنة، وقيل: سنة ثلاثمائة وتسع وتسعين[١].

آراؤه النحوية

وللزبيدي آراء نحوية وصرفية تدل على استقلاليته في الفكر اللغوي، منها ما ذهب إليه من أن (على) في قول الشاعر:

هـوِّن عليـك فـإن الأمـور بكـف الإلـه مقاديرهـا

اسم، وليست حرفا، لأنها لو جعلت حرفا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب، وما حمل عليها، في حين يذهب البصريون إلى أنها لا تكون اسما إلا إذا دخل عليها حرف الجر، وتابع الزبيدي في هذا الرأي: ابن طاهر وابن خروف، وابن الطراوة، وابن معزوز، والشلوبين في أحد قوليه، ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش، فإنه قال باسميتها في نحو: (سويَّتُ عليَّ ثيابي)[٢].

ومذهب الجمهور أن (فُعَالى) إذا أتى صفة لا يكون إلا جمعا مثل: (سُكارى)، وذهب الزبيدي إلى أنه قد يأتي صفة مفردة، وحكى قولهم: (هذا جمل عُلادَى)[٣].

ومذهب البصريين غير الأخفش أن البناء السادس من أبنية الاسم الرباعي المجرد – وهو (فُعْلَل) بضم الفاء وفتح اللام الأولى – ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على (فُعْلُل) – بضم اللام الأولى، فتح تخفيفا؛ لأن جميع ما سمع فيه

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/ ١٠٨ ، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٧٢ ، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٧٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٨٤ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٤٨ ، ١٤٩ .

(٢) الجنى الداني للمرادي ص٤٧٠ – ٤٧٣ .

(٣) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ٩٩ .

الفتح سمع فيه الضم، نحو: (جُخْدُب)، و(طُحْلُب)، ومذهب الكوفيين أنه بناء أصلي، وذهب الزبيدي إلى جواز الوجهين في هذا البناء إلا أن الضم أفصح[١].

ويرى الجمهور أن من أوزان ألف التأنيث المقصورة (فَعَلَى) - مفتوح الفاء والعين، مثل: (جَمَزَى)، و(فُعَلَى)- بضم الفاء وفتح العين مثل: (أُدَمى)، وزاد ابن القطاع (فِعَلَى)- بكسر الفاء وفتح العين، مثل: (خِيَمَى)، ولكن الزبيدي نفى أن يكون في الكلام (فِعَلى)- بكسر الفاء وفتح العين[٢].

ويرى أن (جَنَعْدَل) - وهو الرجل الغليظ - من قبيل الاسم الخماسي المجرد، لكنه أثبته في الصفات، فهو على وزن (فَعَلَّل) مثل: (سَفَرْجَل)، وذلك لفقدان (فَنَعْلَل) في اللغة[٣].

ومما شذ في باب النسب (سُهَيْلِيّ) نسبة إلى (سهل)، و(دُهْرِيّ) نسبة إلى (الدهر)، و(شِتوِيّ) نسبة إلى (شتاء)، خلافا للزبيدي، فإنه يزعم أن الشتاء جمع واحده: (شَتْوة)، فلما نسب إليه رد إلى واحده، وهو (شَتْوة)[٤]، وبذلك يكون الزبيدي قد أخرجه من شذوذه.

واستدرك الزبيدي على سيبويه في حديثه عن أوزان ألف التأنيث المدودة وزنا آخر، وهو: (فَيَعْلاء)- بفتح الفاء وكسرها، مثل: (دَيَكْساء)- بفتح الياء وسكون الكاف، وهي القطعة العظيمة من النَّعم والغنم[٥].

وهكذا فإن آراء الزبيدي النحوية قليلة بالنسبة لآرائه الصرفية.

---

(١) شرح الأشموني ٤/ ٢٤٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٣ .

(٣) ارتشاف الصرب ١/ ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٤) ١/ ٥٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٣٠٠ .

العاصمي

هو: محمد بن عاصم النحوي المعروف بالعاصمي من أهل قرطبة، يكنى: أبا عبد الله، نحوي مشهور، إمام في العربية بالأندلس، وكان من كبار العلماء وأدبائهم، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية، روى عن أبي عبد الله محمد بن يحي الرباحي، وحمل روايته لكتاب سيبويه، كما روى عن أبي علي البغدادي، وحدث عنه أبو القاسم بن الإفليلي، وغيره، وكان لا يقل عن أصحاب المبرد بصرا بالعربية ودقائقها الخفية، وتوفي سنة ٣٨٢هـ[١].

ولم تذكر كتب التراجم أن له مؤلفات في الصرف أو النحو، كما لم تنقل عنه كتب النحو آراء نحوية، أو صرفية، ويبدو أن جهوده اللغوية والنحوية كانت مقصورة على التلقي والتعليم.

أحمد بن أبان

هو: أحمد بن أبان بن سِيد اللغوي الأندلسي، يكنى أبا القاسم، وهو عالم فاضل إمام في اللغة والعربية، وكان حاذقا أديبا، سريع الكتابة، ويعرف بصاحب الشرطة، روى عن أبي علي البغدادي، وسعيد بن جابر الإشبيلي، وغيرهما، وحدث بكتاب (الكامل) للمبرد عن سعيد بن جابر، وأخذ عنه أبو القاسم الإفليلي، وأخذ عن أبي علي كتاب النوادر، وكان معتنيا باللغات والآداب، وروايتهما، وتصنيفهما، مقدما في معرفتهما، وإتقانهما، ومن مصنفاته: كتاب (العلَم) في اللغة، وهو مائة مجلد، مرتبا على الأجناس، بدأ فيه بالفلك، وختمه بالذرة، وله أيضا كتاب (العلم والمتعلم) في النحو، وله شرحان: أحدهما- على كتاب الكسائي، والآخر- على كتاب الأخفش، ولعل في ذكر الكسائي ما يدل على أن الأندلس ظلت تعنى بالنحو الكوفي إلى جانب عنايتها بالنحو البصري، وتوفي سنة ثلاثمائة واثنتين وثمانين للهجرة[٢].

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ١٩٧ ، وبغية الوعاة ١/ ١٢٣ ، والمدارس النحوية ص٢٩١

(٢) إنباه الرواة ١/ ٣٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٩١ ، والمدارس النحوية ص٢٩١

ولم أعثر له على آراء في النحو أو الصرف.

هارون بن موسى

هو: هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي الأديب النحوي القرطبي أبو نصر، أصله من مَجريط، سمع من أبي علي القالي البغدادي، ولازمه حتى مات أبو علي، وسمع أيضا من أبي عيسى الليثي، وكان رجلا عاقلا مقتصدا، صحيح الأدب، يختلف إليه الأحداث ووجوه الناس لثقتهم بدينه، صنف: (تفسير عيون كتاب سيبويه)، وتوفي بقرطبة في ذي القعدة سنة أربعمائة وواحدة[١].

ويبدو من ترجمته وعدم ذكر مؤلفات في النحو واللغة منسوبة إليه إلا تفسير عيون كتاب سيبويه أن نشاطه النحوي واللغوي كان يتمثل في اختلاف الناس إليه والتفافهم حوله وإلقاء الدروس عليهم، وإن كانت كتب النحو من بعده لم تتناقل آراء له في النحو واللغة، فلعل ذلك يرجع إلى عدم وصول مؤلفاته إلينا عبر من خلفه من النحاة.

ابن الإفليلي

هو: إبراهيم بن محمد بن زكريا بن مفرج بن يحي بن زياد بن عبد الله بن خالد بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري المعروف بابن الإفليلي، من أهل قرطبة، يكنى أبا القاسم، وإفليل قرية من قرى الشام، ولد في شوال سنة ثلاثمائة واثنتين وخمسين للهجرة، وقد روى عن أبيه، وعن أبي عيسى الليثي، وأبي محمد القلعي، وأبي زكريا بن عائذ، وأبي عمرو بن أبي الحباب، وأبي القاسم أحمد بن أبان ، وغيرهم، وولي الوزارة للمستكفي بالله بالأندلس.

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ٣٦٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١ ، والمدارس النحوية ص٢٩١ .

وكان حافظا للأشعار واللغة، قائما عليها، عظيم السلطان على شعر حبيب الطائي، والمتنبي، كثير العناية بهما خاصة على عنايته الوكيدة بسائر كتبه، وكان ذاكرا للأخبار وأيام الناس، وكان عنده من أشعار أهل بلده قطعة صالحة، وكان أشد الناس انتقادا للكلام، وعني بكتب جمة كـ (الغريب المصنف)، و(الألفاظ)، وله كتاب: (شرح ديوان المتنبي)، وكان متصدرا بقرطبة لإقراء الطلاب، وكان يقرئهم فيما يقرئ كتاب سيبويه رواية عن العاصمي تلميذ الرباحي.

وتوفي سنة أربعمائة وإحدى وأربعين للهجرة[1].

ولم تنقل كتب النحو واللغة شيئا من آرائه التي تبين مذهبه النحوي، وهذا يرجع إلى أنه لم يترك من المصنفات النحوية ما يكشف عن ميوله النحوي، أو عن مذهبه ، غير أن إقراءه طلابه كتاب سيبويه يدل على أنه بصري النزعة.

ابن سيده

هو: علي بن أحمد – وقيل: إسماعيل، وقيل: محمد – بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير، كان حافظا، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب، وما يتعلق بها، متوفرا على علوم الحكمة، روى عن أبيه وصاعد بن الحسن البغدادي، قال أبو عمر الطَّلَمَنْكي: دخلت مَرْسيَة، فتشبث بي أهلها ليسمعوا عليَّ (غريب المصنف)، فقلت لهم: انظروا مَنْ يقرأ لكم، فأتوا برجل أعمى يعرف بابن سيده، فقرأه عليَّ من أوله إلى آخره من حفظه، فعجبت منه.

وكان نادرة وقته، وله شعر جيد، وكان منقطعا إلى الأمير أبي الجيش مجاهد بن عبد الله العامري، ولما مات حدثت له نبوة ممن خلفه، فرحل عن

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١/ ١٨٣ ، ١٨٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٢٦ ، والمدارس النحوية ص٢٩١ .

مستقره إلى بعض الأعمال المجاورة، ثم استعطفه بقصيدة طويلة، صرَّف القول فيها، فعطف له ورجع.

وله مؤلفات كثيرة في اللغة والنحو، منها أكبر معجم مؤلف حسب المعاني، هو (المخصص) المطبوع بالقاهرة في سبعة عشر مجلدا، وقد صبغ مباحثه فيه بصبغة نحوية وصرفية واسعة، ويعلن ذلك في أوله؛ إذ يقول: « ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاءِ ونهاية الاستقراء وإجادة التعبير، والتأنق في محاسن التعبير الممدود، والمقصور، والتأنيث، والتذكير، وما يجيء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعدا، وما يبدل من حروف الجر بعضها مكان بعض ».

وله معجم آخر لا يقل أهمية عن المخصص، وهو (المحكم)، وقد رتبه حسب مخارج الحروف على طريقة معجم العين للخليل بن أحمد، وهو في نحو عشرين مجلدا، لم يُرَ مثله في فنه، ولا يعرف قدره إلا من وقف عليه، ويصرح في فواتحه بما أضاف إليه من مواد نحوية كثيرة، يقول: « أما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة فكتب أبي علي الفارسي: (الحلبيات)، و(البغداديات)، و(الأهوازيات)، و(التذكرة)، و(الحجة)، و(الأغفال)، و(الإيضاح)، وكتب أبي الفتح عثمان بن جني: كالمعرب، والتمام، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسر الصناعة، والتعاقب، والمحتسب ».

ومن مؤلفاته أيضا: المحيط الأعظم في اللغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وشرح كتاب الأخفش، وتوفي سنة أربعمائة وثمان وخمسين للهجرة، وقيل: أربعمائة وثمان وأربعين[1].

---

(١) اظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٤٢٥ – ٤٢٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٤٣ ، والمدارس النحوية ص٢٩٢ .

آراؤه ومذهبه النحوي

يعد ابن سيده من أشهر نحاة الأندلس ومن أبرز لغوييها، حيث خلف من المعاجم العربية ما له أعظم الأثر في تطوير التأليف المعجمي، ومن أهم هذه المعاجم معجمان كبيران، وهما: (المخصص)، و(المحكم)، وقد سبق أن ذكرنا أنه لم يعنَ فيهما بالظواهر اللغوية والصرفية فقط، بل عني كذلك بقضايا النحو، وقد ذكرنا عند حديثنا عن (المحكم) أنه جعل مؤلفات أبي علي الفارسي، وابن جني من المصادر الأساسية التي استقى منها مادته اللغوية والنحوية، « وفي ذلك الدلالة البينة على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي، ويكون ذلك إيذانا بأن تتضح شخصيتهم في النحو ودراساته، فقد تعمقوا في مصنفاته على مر العصور، وتعمقوا في اتجاهاته »[1].

ومن ثم لا يقف ابن سيده عند دراسة النحو البصري والكوفي والاختيار من آراء الفريقين، بل تجاوز ذلك إلى دراسة النحو البغدادي الذي بني بدوره على الاختيار من آراء البصريين والكوفيين، الأمر الذي أدى إلى تميز شخصية ابن سيده في دراسة النحو واللغة، وقد تناقلت كتب اللغة والصرف والنحو كثيرا من آراء ابن سيده في هذه المجالات الثلاثة، غير أن معظم آرائه في اللغة والصرف.

ومن آرائه الصرفية أنه يرى أن كلمة (عَجَنَّس) – وهو الجمل الضخم الصلب الشديد – من قبيل الاسم الرباعي المزيد، ووزنه (فَعَنْلَل) خلافا لمن يرى زيادة النون المشددة، وأن وزنه (فَعَنَّل)[2]، كما يرى أن (أَدَابِر) – وهو

---

(١) المدارس النحوية ص٢٩٢ .

(٢)ارتشاف الضرب ١/ ١٥ .

بوزن (أُفاعِل) - مما فرقت الفاء فيه بين حرفي الزيادة - من الصفات خلافًا للزبيدي، وتبعه ابن عصفور، حيث ذهبا إلى أنه من الأسماء[١].

ومن آرائه اللغوية أن أصل (حيثُ): (حَوْثُ)، قال اللحياني: هي لغة طيئ، يقولون: (حَوْثُ عبد الله زيد)[٢]، كما حكى أن (حاشيت) بمعنى: (استثنيت)، وأن (حاشا) بمعنى: (استثنى)[٣]، كما ذهب إلى أن (سَيْ) لغة في (سوف)[٤]، كما حكى قولهم: (عاقلتُ الرجل)، أي: (غلبته في العقل)[٥].

ومن آرائه النحوية: عدم جواز إعمال المصدر مجموعا، واختاره أبو حيان، خلافا لابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك، حيث أجازوا إعماله مجموعا[٦].

ووافق ابن سيده جمهور البصريين في أن صيغ المبالغة – وهي: (فعول-مفعال-فعيل) – تعمل النصب في المفعول به في النثر، وحكى قول العرب: (هو عليمٌ علمَك وعِلْمَ غيرِك)، خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول، وإن وجد مفعول بعدها قدروا له فعلا[٧].

ولا يوافق ابن سيده ما استشهد به النحاة على ضرورة الحذف وهو قول الشاعر:

قواطنًا مكة من وُرْقِ الحَما

---

(١)السابق ١/ ٤١ .

(٢)السابق ٢/ ٢٦١ .

(٣)السابق ٢/ ٣١٧ .

(٤)السابق ١/ ٧ .

(٥)السابق ٣/ ٤٤ .

(٦) السابق ٣/ ١٧٤ .

(٧)ارتشاف الضرب ص٢٢٨٢ تحقيق د/ رجب عثمان محمد .

حيث ذهبوا إلى أن أصل (الحما): (الحمام)، ثم حذف الشاعر الحرف الأخير من الكلمة للضرورة، وعلى هذا ينبغي أن يروى البيت بفتح الحاء، ويرى خلو البيت من الضرورة، وأن الرواية بكسر الحاء، وعليه يكون (الحمى) صفة لموصوف محذوف تقديره: (من ورق الحمام الحمى)، أي: (المحمي)(١).

وهكذا فإن آراء ابن سيده في اللغة والصرف والنحو تعكس تعمقه في دراسة علوم اللغة، كما تدل على استقلالية شخصيته، وتميزها في دراسة اللغة.

الأعلم الشَّنتمري

هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، يعرف بالأعلم؛ لانشقاق شفته العليا، يكنى أبا الحجاج، وهو من أهل شَنْتَمرية الغرب، وهي مدينة غرب الأندلس، ولد سنة أربعمائة وعشر للهجرة، ورحل إلى قرطبة سنة أربعمائة وثلاث وثلاثين، وأقام بها مدة تلقى في خلالها عن الإفليلي، وغيره، وروى عنه كتاب سيبويه، وأقرأه لطلابه مبصرا لهم بدقائقه، مذللا صعابه، محللا مشاكله تحليلا واسعا، ويتوفر الأندلسيون من حوله ومن بعده على هذا الكتاب حتى يشتهر في العالم العربي أن بيئة عربية لا تبلغ بيئة الأندلس في تحرير نصه، وكشف غوامضه.

وقد أودع الأعلم تفسيراته لغوامض كتاب سيبويه كتابه: (النكت من كتاب سيبويه).

وكان عالما باللغة والعربية، ومعاني الأشعار، حافظا لجميعها، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، مشهورا بمعرفتها، وإتقانها، وقد أخذ الناس عنه كثيرا، وكانت الرحلة في وقته إليه، وكانت تغلب على مؤلفاته النزعة الأدبية.

---

(١)ارتشاف الضرب ص٢٤١٩ .

وله مؤلفات كثيرة، منها: (النكت من كتاب سيبويه)- وهو مطبوع، و(شرح جمل الزجاجي)، و(شرح أبيات الجمل)، وله أيضا (شرح شواهد سيبويه)، و(شرح ديوان زهير)، و(شرح ديوان الحماسة لأبي تمام).

وقد كف بصره في آخر حياته، وتوفي بإشبيلية سنة أربعمائة وست وسبعين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

لقد شهد الأعلم الشنتمري عصر ازدهار الحركة النحوية في الأندلس، حيث « أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين، وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات، والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء »[٢].

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الأعلم الشنتمري هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم، مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم، يوضح بها لماذا رفع المبتدأ، ولم ينصب[٣].

---

(١) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٤/ ٦٥ – ٦٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٦ ، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٤٩ ، ١٥٠ ، والمدارس النحوية ص٢٩٤ .

(٢) المدارس النحوية ص٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٣) السابق ص٢٩٣ .

وقد سبق أن ذكرنا أن الدكتور شوقي ضيف قد اعتمد في بيان موقف الأعلم الشنتمري من العلل على ما ذكره ابن مضاء في كتابه: (الرد على النحاة)[١] من أنه كان مولعا بالعلل الثواني.

وقد وفقنا بين ما ذكره الدكتور/ شوقي ضيف من توسع الأندلسيين في العلل، وما ذكره الدكتور عبد القادر رحيم من تخفف الأندلسيين من العلل بأن الدكتور شوقي ضيف نظر إلى موقف الأندلسيين من العلل في بداية ازدهار النحو عندهم، وبنى هذا الموقف من خلال نحوي واحد، وهو الأعلم الشنتمري، ولم ينظر إلى نحاة الأندلس بوجه عام، وخاصة المتأخرين منهم، فقد كان نحاة الأندلس في بداية أمرهم ينتهجون نهج البغداديين في التوسع في العلل، وعدم الاكتفاء بالعلل الأولى، وحينما انتشر المذهب الظاهري في الفقه أخذ علماء الأندلس ولا سيما النحاة يتأثرون بالمذهب الظاهري في دراساتهم النحوية، وفي طليعتهم ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ).

وللأعلم الشنتمري آراء كثيرة في النحو والصرف تناقلتها عنه المراجع، منها ما يتعلق بالعطف على معمولي عاملين مختلفين، فمنع نحو: (زيدٌ في الدار والحجرةِ عمرو) – مع تقديم المجرور إلى جانب العطف، قال: « لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله »، فإذا قدمت في الجملة المعطوف عليها الخبر – وهو الجار والمجرور – على المبتدأ، فقلت: (في الدار زيد، والحجرة عمرو) جاز؛ لاستواء آخر الكلام وأوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما[٢].

وأجاز متابعا للفراء وجماعة دخول الفاء الزائدة على خبر المبتدأ إن كان أمرا أو نهيا، نحو: (أخوك فأكرمه) أو (فلا تهنه)[٣].

---

(١) ص١٦٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٥.

(٣) الجنى الداني ص٧٢.

وذهب إلى أن (تَعَلَّم) بمعنى (اعلم)، أي: لا يستعمل منه ماض ولا مضارع بهذا المعنى، وتابعه في ذلك ابن مالك مستشهدا بقول الشاعر:

تَعلَّمْ شفاءَ النفسِ قهرَ عدوّها فبالغْ بلطف في التحيل والمكر[١]

وأجاز حذف مفعولي (ظنَّ)، وما في معناها من أفعال الرجحان؛ اقتصارا، أي: بلا دليل، ومنع الحذف في (علم) وما في معناها من أفعال اليقين، في حين منع الأخفش والجرمي الحذف مطلقا، وأجازه الأكثرون مطلقا[٢].

ومذهب الجمهور واختيار أبي الفتح بن جني أن القول لا يجري مجرى الظن إلا إذا تضمن معناه، وحينئذ تفتح همزة (أنَّ) بعده، وأجاز ذلك الجمهور بشروط، وهي: أن يكون القول بلفظ المضارع، وأن يكون للمخاطب، وأن يسبق باستفهام، وألا يفصل بينه وبين الاستفهام بأجنبي، وأجاز بنو سليم إجراء القول مجرى الظن مطلقا، أي: بلا شروط، وأجاز الأعلم وابن خروف إجراء القول مجرى الظن في العمل دون معناه، وعليه يجوز فتح همزة (أنَّ) بعده على الإعمال، ويجوز كسرها على الحكاية وإن اجتمعت الشروط[٣].

واختلفوا حول قولهم: يا تيمَ تيمَ عدي – بفتح (تيمَ) في الموضعين، فذهب سيبويه إلى أن الأول منصوب بإضافته إلى (عدي)، وأن (تيمَ) الثاني مقحم بين المتضايفين، وحينئذ يكون توكيدا لفظيا للأول، وذهب المبرد إلى أن (تيمَ) الأول مضاف إلى (عدي) محذوفا دل عليه ما أضيف إليه الثاني، وعليه تكون فتحته فتحة إعراب أيضا، وذهب الأعلم إلى أن الاسمين قد ركبا فصارا اسما واحدا، وعليه تكون فتحتهما فتحة بناء، ومن ثم أضيف المنادى المركب المبني على فتح الجزأين إلى (عدي)[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣ .

(٢) ارتضاف الضرب ٣/ ٥٦ .

(٣) السابق ٣/ ٨٠ .

(٤) السابق ٣/ ١٣٥ .

واتفقوا على أن جمع (مسيل): (مسائل)، ولكنهم اختلفوا في قلب الياء همزة: هل هو قياسي أم شاذ، فذهب الزبيدي إلى أن قلب الياء همزة قياسي؛ لأن المفرد – وهو (مسيل) - على وزن (فعيل)، فالميم أصلية، والياء زائدة، وذهب الأعلم إلى أن (مسيل) على وزن (مفعِل)، من (سال – يسيل)، فالميم زائدة، والياء أصلية، وعليه يكون قلبها في الجمع همزة شاذا[1].

هذه بعض الآراء النحوية والصرفية التي نسبتها المراجع إلى الأعلم الشنتمري، وهي تكشف عن حسه اللغوي، وعن سداد نظره، ولعلنا نلاحظ أن في آرائه جنوحا إلى التيسير والبعد عن المغالاة في التأويل والتخريج، كما تدل هذه الآراء على عدم تعصبه لآراء أي من البصريين والكوفيين والبغداديين، حيث كان يختار من آراء المتقدمين ما يروق له دون تعصب، بل كان يأتي بآراء مبتكرة يخالف بها من سبقوه.

ابن السِّيد البَطَلْيوسي

هو: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي، أبو محمد، من أهل بطليوس، وهي مدينة من مدن الأندلس، ولد سنة أربعمائة وأربع وأربعين للهجرة، وسكن بَلَنْسِيَّة، وأقرأ بها طلابه النحو، وكان من قبل يقرئهم النحو في قرطبة، وكان عالما بالآداب واللغات متبحرا فيهما، مقدما في معرفتهما، يجتمع الناس إليه، ويقرءون عليه، ويقتسبون منه، وكان حسن التعليم، جيد التلقين، ثقة حافظا ضابطا.

وله مؤلفات كثيرة، منها: (الاقتضاب في شرح أدب الكِتاب)، و(شرح الموطأ)، و(شرح سِقْط الزَّند)، و(شرح ديوان المتنبي)، و(إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، و(الحُلل في شرح أبيات الجمل)، و(إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل)، و(المثلث) في اللغة، و(التذكرة الأدبية)، و(المسائل المنثورة في

---

(١) السابق ١/ ١٢٨

النحو)، و(سبب اختلاف الفقهاء)، و(المسائل والأجوبة) في النحو، وله شعر جيد، منه قوله:

أخو العلم حيٌّ خالد بعد موته ... وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميْتٌ وهو ماش على ... يُظن من الأحياء وهو عديم

وتوفي في بلنسية سنة خمسمائة وإحدى وعشرين للهجرة(١).

مذهبه وآراؤه

ولا يخرج ابن السيد البطليوسي عن سنن أسلافه الأندلسيين في اختيار ما يروق له من آراء البصريين والكوفيين، فضلا عن الإتيان بآراء جديدة لم يسبق إليها، وبذلك يعد متبعا للاتجاه البغدادي القائم على الاختيار والانتخاب من كلتا المدرستين.

وإذا تتبعنا آراءه المبثوثة في كتب النحو نجدها تؤيد ما ذكرناه من السير في ركب البغداديين.

فمن آرائه ما يتابع فيها البصريين، ومنها ما يتابع فيها الكوفيين، ومنها ما ينفرد به.

فمما تابع فيه سيبويه أن (ما) إذا دخلت على (قلَّ) و(كثر) و(طال) كفتها عن عمل الرفع، ولا يأتي بعدها حينئذ إلا جملة فعلية، نحو قول الشاعر:

قلما يبرح اللبيب إلى ما ... يورث المجد داعيا أو مجيبا

ولذا ذهب سيبويه إلى أن قول المرار:

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ١٤١ ، ١٤٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ٥٥ ، ٥٦ ، والمدارس النحوية ص٢٩٤ .

صددت فأطولت الصدود وقلما   وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة، وقد رد ابن السيد تخريج بعض النحاة بأن المرفوع بعد (قلما) فاعل مقدم؛ لأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله لا في شعر ولا نثر[1].

ومما تابع فيه الكوفيين أن خبر (كأن) إذا كان اسما جامدا دلت على التشبيه، وإذا كان خبرها جملة فعلية أو اسمية، أو صفة دلت على الظن والحسبان، نحو قولهم: (كأن زيدا قائم)، و(كأن زيدا أبوه قائم)، و(كأن زيدا قام).

وقد عقب المرادي على هذا الرأي بقوله: « والصحيح أنها للتشبيه »[2].

وحكى ابن السيد عن أبي الحسن الهروي عن بعضهم مجيء (أنْ) نافية بمعنى (لا) في قوله تعالى: « قل إنَّ الهدى هدى الله أنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم »[3]، أي: لا يؤتى أحد، ونقله بعضهم في الآية عن الفراء، وقد عقب المرادي على ذلك بقوله: « والصحيح أنها لا تفيد النفي »[4].

وذهب إلى أن (ما) الزائدة التي تأتي للتنبيه على وصف لائق ثلاثة أقسام:

الأول- قسم للتعظيم والتهويل، كقول الشاعر:

عَزَمْتُ على إقامة ذي صباحٍ   لأمر ما يُسَوَّدُ مَنْ يسودُ

---

(١) المغني ١/ ٣٠٦، ٣٠٧.

(٢) الجنى الداني ص٥٧٢.

(٣) السابق ص٢٢٤.

(٤) السابق ص٣٣٤

الثاني- قسم يراد به التحقير، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه: (وهل أعطيتَ إلا عطيّةً ما؟).

الثالث- وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير، ولكن يراد به التنويع، كقولك: (ضربت ضربا ما)، أي: نوعا من الضرب[1].

ويرى أن (أمَا) قد تستعمل محذوفة الهمزة كما في قول الشاعر:

ما ترى الدهرَ قد أباد معدًّا　　　وأباد السراة من قحطان

أراد: (أمَا ترى الدهر)، فحذف الهمزة[2].

ولا يخفى ما في هذا الرأي من غرابة في الاستعمال.

وأجاز نصب خبر (إنَّ)، وقال: « إنه لغة قوم من العرب »، وتبعه ابن الطراوة، في حين لا يجيزه الجمهور، ومن شواهد نصب خبر (إنَّ) قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسود جنح الليل فلتأتِ ولتكن　　　خطاك خفافا إن حراسنا أسْدا[3]

وكان الجمهور يرى أن (حتى) لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، وهذا هو الصحيح عندهم، وأجاز ابن السيد أن تعطف بها الجمل، وجعل من ذلك قول امريء القيس:

سريتُ بهم حتى تكِلَّ مطيهم　　　وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسانِ

---

(١) السابق ص٣٩٣ .

(٢) السابق ص٣٩٤ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ١٢٧ .

فيمن رفع (تكِلُ)، وعليه تكون جملة (تكل مطيهم) معطوفة على جملة (سريت بهم)[١].

وذهب كثير من النحويين إلى أن (الرجل) من قولهم: (مررت بهذا الرجل) نعت على الرغم من جموده، وقد خطأ ابن هشام هذا الرأي، ذاهبا إلى أنه عطف بيان، قائلا: « وقد هدى ابن السيد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطفا لا نعتا، وكذا ابن جني »[٢].

ورفض أن تكون (أنْ) في قوله تعالى: « **ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أنْ اعبدوا الله ربي وربكم** »[٣]

مصدرية، وأنها وما بعدها في تأويل مصدر عطف بيان على الضمير في (به)؛ لأن الضمير لا ينعت ولا يعطف عليه عطف بيان، وقد نص على ذلك، ومن ثم ذهب إلى أنها تفسيرية على تأويل القول بالأمر؛ لأن التفسيرية لا تسبق بقول صريح[٤].

وبعد فهذه بعض الآراء النحوية التي تناقلتها كتب النحو ونسبتها إلى ابن السيد، وهذه الآراء تكشف عن بصره باللغة، ودقته في التحليل، واستقلاليته في المنهج، وعدم تعصبه لمذهب معين، بل لم يكن يختار من الآراء إلا ما يقتنع به، كما كان يبتكر آراء لم يسبق إليها، مما يدل على عمق نظرته في اللغة.

---

(١) السابق ٢، ٥٧٠.

(٢) مغني اللبيب ص٧٤٢.

(٣) المائدة ١١٧.

(٤) مغني اللبيب ص٤٩.

ابن الباذش

هو: علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الإمام: أبو الحسن بن الباذش، ولد في شوال سنة أربعمائة وأربع وأربعين للهجرة، كان أوحد في زمانه إتقانا ومعرفة وتفردا بعلم العربية ومشاركة في غيرها، كما كان حسن الخط كبير الفضل، وإلى جانب معرفته بالأدب واللغة كان متقدما في علم القراءات والضبط بالروايات، وله في علم القراءات كتاب، وهو: (الإقناع)، وكان مشاركا في الحديث عالما بأسماء رجاله ورواته، حدث عن القاضي عِياض، وأمَّ بجامع غرناطة، بذل همته في النحو فشرح أمهات الكتب التي صنفها البصريون والبغداديون وغيرهم، فشرح كتاب سيبويه، وأصول ابن السراج، ومقتضب المبرد، وإيضاح الفارسي، وجمل الزجاجي، والكافي للنحاس، وكان يشارك في علوم شتى إلى جانب علوم العربية مع الدين والفضل والزهد والانقباض عن أهل الدنيا.

وتوفي – رحمه الله – ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من المحرم، ودفن يوم الاثنين بعد صلاة العصر سنة ثمان وعشرين وخمسمائة للهجرة.

وله شعر جيد، ومنه قوله في الذم والنصيحة:

أصبحت تقعد بالهوى وتقوم … وبه تقرظ معشرا وتذيم
تعنيك نفسك فاشتغل بصلاحها … أنَّى يغير بالسقام سقيم[1]

مذهبه وآراؤه

كان ابن الباذش كأسلافه من المغاربة مولعا بنحو المشارقة، فقد رأينا في ترجمته أنه عني بشرح مصنفات البصريين والبغداديين، ومن ثم تابعهم في كثير

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٢٢٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٤٢ ، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٩٥ ، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٥٣ .

من المسائل النحوية دون تعصب لرأي على رأي، فضلا عن إتيانه بكثير من الآراء التي تفرد بها وأظهر من خلالها استقلاليته في دراسة اللغة، فلم يقف عند حد ما شرحه من مصنفات سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي وأبي علي الفارسي، بل كان ينظر فيما يشرحه نظرا سديدا ويختار منه ما يشاء ويزيد عليه بما تجود به قريحته من آراء لم يسبق إليها، وقد أوردت له كتب النحو كثيرا من الآراء والاختيارات في الصرف والنحو.

منها اختياره أن تكون (أَنَّى) على وزن (أَفْعَل)، خلافا لمن ذهب إلى أنها على وزن (فعْلى)(١).

ويقرر أهل الأداء القرآني وأهل اللغة أن النون الساكنة تدغم في الميم بغنة كما في قوله تعالى: « **مما خطيئاتهم أغرقوا** »(٢)، ولكنهم اختلفوا في الغنة، فقيل: هي الميم المبدلة من النون المدغمة في الميم، وهو مذهب المحققين واختيار ابن الباذش(٣).

وكان يرفض ما ذهب إليه الزجاج وأبو عبد الله بن أبي العافية وإبراهيم النقاش من جواز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة، كما في نحو: (ولهمَ أموال)، قائلا: وهذا ذهاب عن الصواب الذي عليه الخليل وسيبويه وسائر النحويين المتقدمين(٤).

ومن آرائه النحوية أنه حكى عن قوم من الكوفيين جواز ضمير الفصل بين النكرات كما يكون في المعارف، ومنه قوله تعالى: « **أن تكون أمة هي أربى من أمة** »(٥)، فـ (أربى) في موضع نصب(١).

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٢٤٥ .

(٢) نوح: ٢٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٣٨ .

(٤) السابق ١/ ٣٥٠ .

(٥) النحل: ٩٢ .

ومما ذهب فيه مذهب سيبويه أنه لا يجوز حذف المفاعيل الثلاثة في باب (أعلم) لغير دليل[٢].

وذهب متابعا لابن جني إلى أن الناصب لـ (إذ) في نحو قولهم: (بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو) هو الفعل الذي بعد (إذ) فليست الجملة حينئذ مضافا إليها، أما الناصب لـ (بينما) فهو فعل مقدر يفسره ما بعد (إذ)[٣].

وكان الجمهور يرى أن (غير) في نحو قولهم: (قاموا غيرَ زيد) منصوب على الاستثناء، وأن العامل فيه كونه فضلة بعد تمام الكلام، وذهب ابن الباذش متابعا للسيرافي أنه منصوب بالفعل قبله وانفرد ابن الباذش بأن (غير) ليست منصوبة على الاستثناء وإنما هي شبيهة بالظرف[٤].

ويرى أن (رُبَّ) لمبهم العدد تقليلا وتكثيرا، ووافقه على ذلك ابن طاهر[٥].

وتابع المبرد والسيرافي وابن جني والرماني في أن الفعل المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل، ويعنون بدل الاشتمال، كما في نحو قولهم: (سُرِقَ زيدٌ ثوبُه)، و(أعجبني زيدٌ علمُه)، فيكون إسناده إلى الأول مجازا وإلى الثاني حقيقة؛ إذ المسروق في الحقيقة هو الثوب لا زيد، والمعجِب هو العلم لا زيد[٦].

وإذا وقع الاسم في باب الاشتغال بعد حرف نفي لا يختص بالفعل نحو: (ما زيدا ضربته ولا عمرا ضربته) فمذهب الجمهور اختيار النصب، ومذهب

---

(١) السابق ٢/ ٤٩٣

(٢) الهمع ١/ ١٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٣٥

(٤) السابق ٢/ ٣٢٢ .

(٥) السابق ٢/ ٤٥٦ .

(٦) السابق ٢/ ٦٢٤

سيبويه اختيار الرفع على الابتداء، ويرى ابن الباذش وتبعه ابن خروف أن الرفع والنصب مستويان[١].

ويقول: (الهندان هما يخرجان) بتذكير الفعل (يخرجان) على الرغم من كون (هما) للغائبتين خلافا لابن أبي العافية فهو يقول: (هما تخرجان)، وقد صححه أبو حيان[٢].

وبعد فهذه بعض الآراء الصوتية والصرفية والنحوية التي عزتها كتب النحو إلى ابن الباذش، وهذه الآراء تدل على تنوع ثقافته اللغوية وعمق نظرته فيما يدرس، كما تدل على صلته الوثيقة بالقرآن الكريم وقراءاته وأحكام تلاوته، كذلك تدل هذه الآراء على عدم تعصبه لأي من المذاهب السابقة فهو يختار من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين ما يروق له وما يراه راجحا ولا يقف عند هذا الاختيار بل نراه يتجاوز ذلك إلى الإتيان بآراء يخالف بها من سبقوه.

ابن الطراوة

هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين بن الطراوة، كان نحويا ماهرا، أديبا بارعا يقرض الشعر ويرسل الرسائل، سمع على الأعلم الشنتمري كتاب سيبويه، وعلى عبد الملك بن سراج، وروى عن أبي الوليد الباجي وغيره، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض وخلائق، وله آراء في النحو تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة، وعلى الجملة كان مبرزا في علوم اللسان نحوا ولغة وأدبا، وكانت آراؤه الغريبة التي خالف فيها جمهور النحاة سببا في اختلاف الناس حول مكانته وإمامته، فمن مثن عليه بالإمامة والتقدم في الصناعة، كأبي بكر بن سمحون، فإنه كان يغلو في الثناء عليه، ويقول: ما يجوز على الصراط أعرف منه بالنحو، ومن غافر يجهله وينسبه إلى الإعجاب بنفسه، كابن خروف، تجول كثيرا في بلاد الأندلس، فقد ولد في مالقة ورحل

(١) السابق ٣/ ١٠٨ .
(٢) السابق ٣/ ٣ .

إلى قرطبة وفي أثناء تجوله في بلاد الأندلس كان معلما أقبل عليه الطلاب من كل فج، ولم يتحاش ابن الطراوة تغليط سيبويه في كتابه، وخاصة في باب النعت، وكان يقابل كتاب سيبويه على كتب الكوفيين والبغداديين منحازا إليها ضد سيبويه، ومتوسعا في الاختيار من آرائها.

ومن مصنفاته: (الترشيح في النحو) وهو مختصر، و(المقدمات على كتاب سيبويه)، (ومقالة في الاسم والمسمى)، و(التحفة)، و(الإفصاح)، وله شعر جيد منه قوله في فقهاء مالقة:

إذا رأوا جَمـلًا يـأتي علـى بُعُـدٍ | مـدُّوا إليـه جميعـا كـفَّ مُقْتَنِصِ
أو جئتَهم فارغـا لـزُّوكَ فـي قَـرَنٍ | وإن رأوا رِشـوةً أفتـوك بـالرُّخَصِ

توفي بملقا في رمضان أو شوال سنة خمسمائة وثمان وعشرين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

لعلنا لاحظنا من خلال ترجمة ابن الطراوة أنه كان يميل إلى مذهب الكوفيين والبغداديين وينصره ضد مذهب سيبويه، وعلى الرغم من أنه وضع مقدمات على كتاب سيبويه، فإنه كان يقابل كتاب سيبويه بكتب الكوفيين والبغداديين، وهو يبغي من وراء ذلك تفضيل مذهبيهما على مذهب سيبويه، وكان يغلط سيبويه في كتابه وخاصة في باب النعت مما جعل بعضهم يلقي عليه باللائمة، ومما خطأ فيه سيبويه إجابته على الاستفهام الداخل على النفي بحرف الجواب: (نعم)، والصواب أن يقال: (بلى)، قال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين، فيقال له: ألست تقول كذا وكذا، فإنه لا يجد بدا من أن يقول: (نعم)، فيقال له: أفلست تفعل كذا، فإنه قائل: (نعم)، وقد دافع عنه ابن هشام قائلا: « وزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن، وبين أن ذلك يجوز عند أمن اللبس، فيجاب بما يجاب به الإيجاب رعيا لمعناه،

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٦٠٢ ، الوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٥٢ ، المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٩٦ .

واستشهد بقول الأنصار – رضي الله عنهم – للنبي – صلى الله عليه وسلم – وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك؟ نعم »[١].

ومن ثم نجد ابن الطراوة يختار كثيرا من آراء الكوفيين والبغداديين فضلا عن الإتيان بآراء جديدة وصفت بأنها غريبة لأنه خرج بها عن إجماع جمهور النحاة، وقد تناقلت كتب النحو عنه آراء كثيرة، منها رأيه في النسب إلى (فعولة)، مثل: (ركوبة)، و(حمولة)، فمذهب سيبويه حذف الواو عند النسب وفتح ما قبل الواو، فتقول: (رَكَبَيّ) قياسا على ما سمع في نسب (شنوءة) فقيل: (شَنَئِيّ)، ومذهب الأخفش والجرمي والمبرد النسب إليه على لفظه فتقول: (ركوبي)، ومذهب ابن الطراوة أن نحذف الواو وتقر ما قبله على ضمه، فتقول: (رَكُبِيّ) – بضم الكاف[٢].

ومما وافق فيه الكوفيين أن المعرفة أصل والنكرة فرع خلافا لسيبويه والجمهور حيث يذهبون إلى أن النكرة أصل والمعرفة فرع[٣].

وأجاز البصريون إلغاء أفعال القلوب إذا تأخرت عن المفعولين نحو: (زيد قائم ظننت)، أو توسطت بينهما نحو: (زيد ظننت قائم)، أما إذا تصدر الفعل القلبي فلا يجوز عندهم الإهمال، وأجاز الكوفيون والأخفش الإلغاء وتبعهم ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن، واستشهدوا بقول كعب بن زهير:

وما إخال لدينا منك تنويلُ[٤]

واشترط البصريون في التمييز أن يكون نكرة، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقول الشاعر:

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٣٤٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٣ .

(٣) الهمع ١/ ٥٥ .

(٤) الهمع ١/ ١٥٣ .

وطبت النفسَ يا قيسُ بن عمرو

و(سفه زيدٌ نفسَه)[١].

ومذهبه أن (رُبَّ) حرف يفيد التقليل، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنها اسم مبني لأنها في التقليل مثل: (كم) في التكثير، وهي اسم بإجماع[٢].

ومما اختاره من آراء أبي علي الفارسي أن (أبا) في قولهم: (لا أبا لك) مفردة جاءت على لغة القصر، والمجرور باللام هو الخبر[٣]، كما تابع الفارسي أيضا في أن (على) وهي حرف عند الجمهور – اسم معرب دائما، لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف؛ إذ لا حرف في معناها[٤].

ومما انفرد به من آراء ما ذهب إليه من أن ضمير الشأن في نحو قوله تعالى: « **قل هو الله أحد** »[٥]، وقوله تعالى: « **إنه لا يفلح الظالمون** »[٦] حرف مخالفا بذلك إجماع النحاة على أنه اسم له موضع إعرابي على حسب العامل[٧].

ومما انفرد به أيضا أن (أيهم) في قوله تعالى: « **ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد** »[٨] مقطوعة عن الإضافة ولذلك بنيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر،

(١) الهمع ١/ ٢٥٢.

(٢) الهمع ٢/ ٢٥.

(٣) الهمع ١/ ١٤٥

(٤) الهمع ٢/ ٢٩.

(٥) الصمد: ١.

(٦) القصص: ٣٧.

(٧) الهمع ١/ ٦٧.

(٨) مريم: ٦٩.

وقد عقب ابن هشام على الرأي بقوله: « وهذا باطل برسم الضمير متصلا بـ (أي)، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة »[١].

ومما خالف فيه جمهور النحاة أن (قعودا) في قولهم: (قعد قعودا) ليس مفعولا مطلقا وإنما هو مفعول به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره، أي: (فعل قعودا)[٢].

كما انفرد بأن جواب (لولا) في نحو قولهم: (لولا زيد لأتيتُك) هو خبر المبتدأ دائما، وقد رده ابن هشام بعدم الربط بينهما[٣].

وكان يذهب إلى أن (عسى) ليست من النواسخ[٤].

وذهب إلى أن الاسم المنصوب في باب الاشتغال كما في نحو: (زيدًا ضربته) منصوب بالقصد[٥].

وإذا ورد رفع الاسمين بعد (كان وأخواتها) فإن الجمهور يقدرون فيها ضمير الشأن، وذهب ابن الطراوة متابعا للكسائي إلى أنها ملغاة[٦].

وكان يتابع الكوفيين والزجاجي وابن السيد في أن (كأنَّ) إذا كان خبرها صفة أو فعلا أو جملة اسمية أو ظرفا أفادت الشك نحو: (ظننت وتوهمت)[٧].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٧٨ .

(٢) الهمع ١/ ١٨٧ .

(٣) المغني ١/ ٢٧٤ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٣١٢ .

(٤) الأشباه والنظائر ٣/ ١٠ ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٢ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠١ .

(٧) السابق ٢/ ١٢٩ .

وذهب متابعا للكوفيين والمبرد إلى أن صيغة الفعل المبني لغير الفاعل أصل وليست مغيرة عن صيغة المبني للفاعل خلافا لسيبويه وجمهور البصريين[١]، وكان يذهب إلى أن (سَحَر) الممنوع من الصرف للعلمية والعدل عند الجمهور مبني لا معرب[٢].

هذه بعض الآراء التي نسبتها كتب النحو إلى ابن الطراوة ونلحظ أن في هذه الآراء ميلا شديدا إلى مذهب الكوفيين والبغداديين، بل قد يتحول هذا الميل في بعض الأحيان إلى تعصب لهم ضد سيبويه والبصريين، وقد اتضح هذا من خلال تغليطه لسيبويه في كتابه، ويبدو أن ثورة ابن الطراوة على نحو سيبويه وجمهور البصريين كانت مقدمة وإرهاصا لثورة ابن مضاء على نحو المشارقة جميعا، ونحو من تبعهم من المغاربة، وإذا كنا قد عددنا خروج ابن الطراوة في كثير من آرائه التي انفرد بها على جمهور النحاة مقدمة لثورة ابن مضاء فلعلنا غير مبالغين في هذا لأن آراء ابن الطراوة تجنح إلى التخفف من التأويل والتقدير والوقوف عند الظاهرة النحوية دون التغلغل في تعليلها أو فلسفتها، وهذا واضح في موقفه من خبر المبتدأ بعد (لولا)، فلم يقدر خبرا محذوف كما فعل النحاة، وإنما جعل جواب (لولا) هو الخبر.

كما يتضح هذا أيضا في إلغائه (كان) وأخواتها وعدم تقدير اسمها ضمير الشأن إذا جاء بعدها الاسمان مرفوعين، كذلك لم يقدر عاملا محذوفا للاسم المتقدم المنصوب على الاشتغال في نحو: (زيدا ضربته)، وهكذا فإن آراء ابن الطراوة تميل أو تتفق إلى حد كبير مع المنهج الوصفي في تحليل الظاهرة اللغوية الذي اتبعه كثير من المحدثين.

(١) السابق ٢/ ١٩٥

(٢) السابق ٢/ ٢٢٧

ابن الرّماك

هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك.

كان أستاذا في العربية مدققا، قيّما بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر، وكان من النحاة الذين عنوا بشرح كتاب سيبويه وإقرائه للطلاب وفك معمياته، ومات كهلا سنة إحدى وأربعين وخمسمائة لأول عهد الموحدين بالأندلس(١).

ولم تذكر المراجع أن له مؤلفات في النحو كما أننا لم نعثر على آراء له في كتب النحو، ولعل هذا يرجع إلى أنه وجه كل همه وكل نشاطه إلى توضيح كتاب سيبويه وإقرائه للطلاب.

الإقليشيّ

هو: أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التُّجيبيّ ثم الداني أبو العباس المعروف بالإقليشي النحوي.

أخذ العربية والأدب عن أبي محمد بن السيد البطليوسي، وسمع الحديث من أبيه وابن العربي وأبي الوليد بن الدباغ، وكان من أهل المعرفة باللغات والأنحاء والعلوم الشرعية، قال القفطي: قدم علينا الإسكندرية سنة ست وأربعين وخمسمائة، وقرأ عليّ كثيرا وتوجه إلى الحجاز، وحج، وجاور وسمع من الكروخي وحدث، وكان عالما بالحديث واللغة والعربية، عاقلا متضلعا في الأدب والورع والمعرفة بعلوم شتى والزهد والإقبال على العبادة والعروض عن الدنيا وأهلها.

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٨٦ .، المدارس النحوية ص٢٩٨ .

ولـه مـصنفات، منهـا: (شـرح الأسـماء الحـسنى)، و(شـرح الباقيـات الـصالحات)، و(المـنجم مـن كـلام سـيد العـرب والعجـم)، و(الكوكـب الـدري المستخرج من كلام النبي العربي)، و(الأنوار في فضل النبي المختار).

وقد ذكر القفطي أنه مات بمكة، وذكر السيوطي نقلا عن ابن الأبّار أنه مات بقوص في عشر الخمسين وخمسمائة، وقد نيف على الستين، وجزم الصفدي بأنه مات سنة خمسين وخمسمائة.

وقيل: مات بمكة سنة تسع وأربعين وخمسمائة[1].

ونلاحظ أن مؤلفات الإقليشي التي ذكرتها لنا المراجع ذات صبغة دينية مما يدل على ميوله واتجاهاته، ولم تذكر لنا المراجع شيئا من مؤلفاته النحوية، كما أننا لم نعثر على آراء له في النحو، ويبدو أن نشاطه النحوي كان مقصورا على تعليم الطلاب كتاب سيبويه وشرحه لهم، كما نتوقع أن مؤلفاته الدينية تصطبغ بالصبغة اللغوية، وقد ذكرت كتب التراجم أن له شعرا جيدا.

ابن هشام اللخمي

هـو: محمـد بـن أحمـد بـن هـشام بـن إبـراهيم بـن خلـف اللخمـي النحـوي اللغوي السبتي، يكنى أبا عبد الله.

له (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان)، أدب بالعربية، وكان قائما عليها وعلى اللغات والآداب، وكان حظه من النظم ضعيفا، وله إلى جانب (المدخل إلى تقويم اللسان) مؤلفات أخرى نافعة، منها: كتاب (الفصول)، و(المجمل في شرح أبيات الجمل)، و(نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم)، و(لحن العامة)، و(شرح الفصيح)، و(شرح مقصورة ابن دريد).

(١) إنباه الرواة ١/ ١٣٦ ، بغية الوعاة ١/ ٣٩٢ .

وروى عنه أبو عبد الله بن الغار تآليفه، قال ابن دحية في (المطرب من أشعار أهل المغرب): قال اللغويون: (الخال) يأتي على اثنى عشر معنى، هي: الخال أخو الأم، والخال موضع، والخال من الزمان الماضي، والخال اللواء، والخال الخيلاء، والخال الشامة، والخال العزب، والخال قاطع الخلاء، والخال الجبان، والخال ضرب من البرود، والخال السحاب، وسيف خال أي: قاطع، وقد نظم ذلك اللخمي، فقال:

أقوم لخالي وهو يوما بذي خال ... تروح وتغدو في برود من الخال
أما ظفرت كفاك في العصر الخالي ... بربة خال لا يرنّ بها الخالي
تمر كمر الخال يرتج ردفها ... إلى منزل بالخال خلو من الخال
أقامت لأهل الخال خالا فكلهم ... يؤم إليها من صحيح ومن خال

توفي اللخمي في سبتة سنة سبعين وخمسمائة[1].

مذهبه وآرؤه

على الرغم من كثرة مؤلفات ابن هشام اللخمي اللغوية والنحوية والأدبية فإننا لا نجد فيما نقلته عنه كتب النحو من آراء آراء تفرد بها، كما أننا لا نجده غالبا يصرح بترجيح رأي على رأي وإنما كانت معظم آرائه حكايات عن السابقين أو اختيارات لبعض آرائهم، ومع ذلك لا نستطيع الجزم بأنه يميل إلى المذهب البصري أو الكوفي أو البغدادي، ومن ثم يمكن القول بأنه دائر في فلك المذهب البغدادي القائم على الاختيار والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، ومن آرائه أن نون المثنى تحذف عند إضافته إلى مضاف إليه مقدر كما تحذف عند إضافته إلى مذكور، نحو قولهم: (رأيت يدي ورجلي زيدٍ)[2].

(١) بغية الوعاة ١/ ٤٨ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٥٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٦ .

وذهب إلى أن (أدرَى) المزيد بهمزة التعدية يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[١].

وزاد على الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بتضعيف العين أو زيادة الهمزة (عَرَّف)، و(أشعر) المنقولين من (عَرَفَ)، و(شَعَرَ) المتعديين إلى اثنين[٢].

ومنع الجمهور إعمال المصدر المجموع جمع تكسير، وأجاز قوم إعماله، وهو اختيار ابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك، واستشهدوا بما سمع من كلامهم: (تركته بملاحس البقر أولاذها)[٣].

وذهب متابعا للمبرد وابن السراج إلى أن (حبذا) اسم، وهو مبتدأ خبره المخصوص، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر، وقد ركب (حب) مع (ذا) وجعلا اسما واحدا، واختار هذا المذهب ابن عصفور[٤].

وذهب إلى أن من معاني (لو) التقليل، نحو: (تصدقوا ولو بظلف مُحْرَق)، وجعل منه قوله تعالى: « **ولو على أنفسكم** »[٥]، وقد عقب ابن هشام على هذا الرأي بقوله: « وفيه نظر »[٦].

وهكذا فإن آراء ابن هشام اللخمي في معظمها لا تعدو أن تكون موافقات لبعض آراء من سبقوه أو اختيارات من آرائهم، ومهما يكن من أمر فإنه لا يخرج عن سنن أسلافه المغاربة في اتباع منهج المدرسة البغدادية التي تقوم على الاختيار والانتخاب من آراء السابقين.

---

(١) السابق ٣/ ٨٣ .

(٢) السابق ٣/ ٨٣ .

(٣) السابق ٤/ ١٧٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٠ .

(٥) النساء: ١٣٥ .

(٦) مغني اللبيب ١/ ٢٦٧ .

ابن طاهر

هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ – بكسر الخاء وفتح الدال وتشديد الباء – وهو الرجل الطويل.

وهو نحوي مشهور حافظ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وله عليه حواش مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه للكتاب، وله تعليق على الإيضاح للفارسي وغير ذلك.

وكان يُرحل إليه في العربية، موصوفا فيها بالحذق والنبل، ولد في إشبيلية، ثم رحل إلى المغرب وعمل في فاس بالخياطة، وأقرأ فيها كتاب سيبويه، واشتهر بين أهله بتدريسه، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين، أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني وعبد الحق بن خليل السكوني، وأطنبوا في الثناء عليه، قال السيوطي: وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة، توفي بفاس سنة ثمانين وخمسمائة للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

لقد تناقلت كتب النحو عن ابن طاهر كثيرا من الآراء النحوية وهي في معظمها اختيارات من آراء السابقين شأنه في ذلك شأن غيره من المغاربة المتأخرين الذين درسوا نحو البصريين ونحو الكوفيين ونحو البغداديين، وكانوا يرجحون ويختارون من آراء هؤلاء وهؤلاء ما يروقهم، فضلا عما يأتون به من آراء لم يسبقوا إليها، ولابن طاهر كثير من الاختيارات، منها: ما وافق فيه سيبويه وابن الباذش من عدم جواز حذف مفاعيل (أعلم) الثلاثة، ولا حذف شيء منها بلا دليل[٢].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٨ ، المدارس النحوية ص٢٩٨ ، الوسيط في تاريخ النحو ص١٥٤ .

(٢) الهمع ١/ ١٥٨ .

ويرى متابعا للسيرافي والأعلم أن (مِنْ) ترادف (رب)، وذلك إذا دخلت عليها (ما)، وتبعه ابن خروف واستشهدوا بقول الشاعر:

وإنا لمما نضرب الكبشَ ضربة   على رأسه تُلْقِي اللسان من الفَمِ

وخرجوا عليه قول سيبويه: « واعلم أنهم مما يحذفون كذا »[(١)].

ومذهب الجمهور في نحو قولهم: (زيد عندك وعمرو في الدار) أن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر، وذهب الكوفيون وتبعهم ابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا تقدير في هذا، ولكنهم اختلفوا في ناصب الظرف، فذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن المبتدأ هو الناصب له، كما ذهبا إلى أن المبتدا هو الرافع للخبر إذا كان الخبر عينه نحو: (زيد أبوك)، أما إذا كان الخبر غير المبتدا كما في نحو: (زيد عندك) فإنه ينصبه[(٢)].

ومنع الأكثرون عمل الفعل في مصدرين: مبين ومؤكد، وأجاز ابن طاهر متابعا للسيرافي عمل الفعل في مصدرين أو ثلاثة إذا اختلف معناها، نحو: (ضربت ضربا شديدا ضربتين)، واستشهدا بقول الشاعر:

ووطئنا وطأ على حنق   وطء المقيدِ ثابت القدم[(٣)]

وكان يتابع أبا علي الفارسي في أن نون المثنى والجمع عوض من التنوين والحركة في الاسم المفرد[(٤)].

وكان يرى متابعا لأبي علي الفارسي أنه إذا اجتمع معرفتان في باب (كان) فأيهما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر، وتبعه ابن خروف وابن مضاء وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه[(١)].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٢٢ .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٣٣ .

(٣) الهمع ١/ ١٨٨ .

(٤) الهمع ١/ ٤٨ .

وكان يرى أن ما بعد الواو في أسلوب التحذير نحو قولهم: (إياك والشر) ليس معطوفا على (إياك)، وإنما هو منصوب بفعل مضمر والتقدير: (إياك واحْذَرْ الشر) وتابعه في ذلك ابن خروف[٢].

ومما انفرد به أيضا أن كلمة (ويح) تقال رحمة، وأن كلمة (ويس) تقال رأفة، وهي إذا استعملت مضافة لزمت النصب، وهي مضافة إلى المفعول، فيقال: (ويحك) أو (ويحه)، ولا يجوز فيها الرفع لأنها مبتدأ حينئذ لا خبر له، فإذا استعملت مفردة، أي: غير مضافة فقيل: (ويح له)، و(ويل له) جاز فيها الرفع والنصب، ولكن الرفع أقوى من النصب؛ لأن النصب إنما يقوى في المصدر الذي له فعل مثل: (حمدا لله وشكرا)، أما المصدر الذي لا فعل له مثل: (ويح)، و(ويل) فالرفع فيه أقوى[٣].

ومذهب الجمهور أن (أنْ) المصدرية الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، وذهب ابن طاهر إلى أن الموصولة بالماضي والأمر غير الموصولة بالمضارع، واستدل بأحد أمرين:

الأول- أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف.

الثاني- أن الداخلة على الماضي والأمر لو كانت هي الناصبة للمضارع لحكم على موضعها بالنصب، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إنْ) الشرطية[٤].

---

(١) الهمع ١/ ١١٨.
(٢) الهمع ١/ ١٦٩.
(٣) الهمع ١/ ١٨٩.
(٤) المغني ١/ ٢٨.

كما ذهب إلى أن (كلا وكلتا) مثنى لفظا ومعنى، وأن لغة قوم يجعلون (كلا) مثنى ولا يقولون (كلاهما قام)[١].

وذهب إلى أن (كم) الخبرية تقع على الكثير والقليل، وتبعه تلميذه ابن خروف، وزعما أنه مذهب سيبويه والكسائي، خلافا لما ذهب إليه المبرد ومن بعده من أنها لا تقع إلا على العدد الكثير[٢].

وذهب مذهب البصريين إلى أن تمييز (كذا) مفرد منصوب سواء أكانت مفردة أو معطوفة، وسواء أريد بها عدد قليل أم أريد بها عدد كثير، فتقول: (له عندي كذا درهما)، و(له عندي كذا وكذا درهما)، وتبعه ابن خروف[٣].

وذهب إلى أن (مالك) بالرفع في قولهم: (أنت أعلم ومالُك) معطوف على (أعلم)، والأصل عنده: (أنت أعلمُ بمالك)، فوضعت الواو موضع الباء، فرفعت ما بعدها عطفا على ما قبلها، وعليه يكون (ومالك) متعلقا باسم التفضيل (أعلم)[٤].

وذهب متابعا لأبي علي الفارسي في أحد قوليه إلى أن الباء الزائدة قد تدخل خبر (لا) التبرئة، ومن ذلك قول العرب: (لا خير بخير بعده النار) إذا لم تجعل الباء بمعنى (في)، وتبعه ابن خروف وابن مالك[٥].

وذهب إلى أن الصحيح أنه يوصف بالاسم إذا وصف، نحو: (مررت برجل رجل عاقل)، خلافا لمن ذهب إلى أن (رجل) الثاني توكيد للأول[٦].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٣٧٩ .

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٩ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٣ .

(٥) السابق ٢/ ١١٥ .

(٦) السابق ٢/ ١٧٥ .

وذهب متابعا للزجاج إلى أن (غدوة)، و(بكرة) لا ينصرفان إذا أريد بهما غدوة يوم معين، أو بكرة يوم معين، أما إذا كانتا نكرتين صرفتا خلافا لمن ذهب إلى أنهما علما جنس مثل: (أسامة) فلا ينصرفان دائما سواء أريد بهما التعيين أم لا[1].

وذهب متابعا للرياشي والزجاج إلى أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، فإذا قلت: (خرجت فإذا زيد)، فالتقدير: (فالزمان حضور زيد)[2].

هذه بعض الآراء التي تناقلتها كتب النحو وعزتها إلى ابن طاهر، وهي كما نرى ما بين مختارات من آراء السابقين، وآراء انفرد بها لم يسبق إليها، وقد تنوعت اختياراته فتارة نجده مع البصريين أو مع بعضهم، وتارة نجده مع الكوفيين أو مع بعضهم، وتارة نجده مع بعض البغداديين، مما يدل على أنه بغدادي النزعة والمذهب، حيث يختار من آراء المدرستين ما يروق له وما يراه راجحا، وهو بذلك لا يخرج عن سنن من سبقوه من المغاربة.

السهيلي

هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون بن رضوان بن فتوح الإمام أبو زيد وأبو القاسم السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي الحافظ.

أما الخثعمي فنسبة إلى خثعم بن أنمار وهي قبيلة كبيرة، وأما السهيلي فنسبة إلى سهيل بلدة قريبة من ملقا أو مالقة، وكان فيها أهله وأقاربه، وسميت القرية بهذا الاسم؛ لأن كوكب سهيل كان لا يرى في بلاد الأندلس إلا من جبل مطل عليها.

---

(١) السابق ٢/ ٢٢٧ .

(٢) السابق ٢/ ٢٤٠ .

ولد بمالقة، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات بارعا في ذلك جامعا بين الرواية والدراية، نحويا متقدما، أديبا، عالما بالتفسير وصناعة الحديث، حافظا للرجال، والأنساب، عارفا بعلم الكلام والأصول، حافظا للتاريخ واسع المعرفة، غزير العلم، نبيها ذكيا، صاحب استنباطات واختراعات، تصدر للإقراء والتدريس، وقد بعُد صيتُه.

وقد كف بصره وهو في السابعة عشرة من عمره، ووصلت سمعته العلمية إلى مراكش، واستقدمه ملكها، فمكث بالمغرب ثلاثة أعوام مغمورا بالإحسان، ثم دخل غرناطة، أخذ علم القراءات عن أبي داود سليمان بن يحي بن سعيد، وأخذ بعضها عن أبي علي المعزاوي، وروى عن ابن العربي، وأبي طاهر، وابن الطراوة، وأبي عبد الله بن معمر، وأبي عبد الله بن مكي، وابن الحاج الذهبي، وغيرهم، وأجاز له ابن أخت غانم أبو عبد الله وأبو بكر فندلة ، وروى عنه الرندي وابنا حوط الله وأبو حسن الغافقي وغيرهم، وله مصنفات عديدة في العلوم الإسلامية والعربية، منها: (الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية)، قال القفطي: وتصنيفه في شرح سيرة ابن هشام يدل على فضله ونبله وعظمته وسعة علمه، ومنها (التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام)، و(مسألة السر في عور الدجال)، و(مسألة رؤية الله والنبي في المنام)، و(شرح آية الوصية)، وله في مجال النحو واللغة (نتائج الفكر)، و(شرح الجمل) لم يتمه.

واشتهر بأنه صاحب استنباطات دقيقة وأنه كان مشغوفا بالعلل النحوية واختراعها، قال عنه ابن مضاء القرطبي: إنه كان يولع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها.

ومات في مراكش سحر ليلة الخميس الخامس والعشرين من شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.

وله شعر جيد منه قوله:

يا مَنْ يرى ما في الضمير ويسمعُ — أنت المعَدُّ لكل ما يُتَوقعُ
يا مَنْ يُرجى للشدائدِ كلها — يا مَنْ إليه المشتكى والمَفْزَعُ
يا مَنْ خزائن رزقه في قولِ كُنْ — امنُنْ فإن الخير عندك أجمعُ
ما لي سوى فقري إليك وسيلةٌ — فبالافتقار إليك ربي أضرعُ
ما لي سوى قرعي لبابك حيلةٌ — فلئن رددت فأيَّ بابٍ أقرعُ
ومن الذي أدعو وأهتف باسمه — إنْ كان فضلك عن فقيرك يُمنعُ
حاشا لمجدك أن تُقَنِّطَ عاصيًا — الفضلُ أجزلُ والمواهبُ أوسعُ[1]

مذهبه وآراؤه

لا يختلف السهيلي في منهجه في دراسة النحو واللغة عن سابقيه من المغاربة من حيث الاختيار من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين فضلا عن الإتيان بآراء مبتكرة لم يسبقه إليها أحد، وللسهيلي كثير من الاختيارات التي تناقلتها عنه كتب النحو بالإضافة إلى ما عرف عنه من آراء واستنباطات غريبة انفرد بها، وكان السهيلي كما ذكرنا من قبل مولعا بالعلل النحوية التي يخترعها ويظن أنها تدل على الكمال في الصنعة النحوية والبصر بها كما يقول ابن مضاء.

ومن آرائه ما تابع فيه المبرد من أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقا في المعنى لأنك إذا قلت: (ذهبت بزيد) كنت مصاحبا له في الذهاب، بخلاف الهمزة، وقد رد الجمهور ذلك بقوله تعالى: « **ذهب الله بنورهم** »[2]؛ إذ لا فرق عندهم بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء[3].

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٦٢ ، بغية الوعاة ٢/ ٨١ ، المدارس النحوية ص٢٩٩ ، الوسيط في تاريخ النحو ص١٥٥ .
(٢) البقرة: ١٧ .
(٣) المغني ١/ ١٠٢ ، الهمع ٢/ ٨٢ .

وكان يختار ما رآه ابن درستويه من أن النائب عن الفاعل في نحو قولهم: (سير بزيد) ليس الجار والمجرور، وإنما هو ضمير مستتر عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: (سير هو)، أي: السير، وتبعه تلميذه الرندي؛ لأنه لو كان المجرور هو النائب لأنث له الفعل، فقيل: (سيرت بهند وجُلست في الدار)[١].

وكان يتابع المبرد والفراء في إنكار الحال المؤكدة وأنها لا تكون إلا مبينة؛ إذ لا يخلو ذكرها من تجديد فائدة، وعلى ذلك فإن (ضاحكا) من قوله تعالى: « **فتبسم ضاحكا من قولها** »[٢] حال مبينة وليست مؤكدة[٣].

وكان يذهب مذهب الكوفيين إلى أن (إنَّ) وأخواتها لا تعمل في الخبر، وإنما هو باق على رفعه، واستدل السهيلي بأنها أضعف من الأفعال فلا يجوز أن تعمل عمل الأفعال[٤].

وتابع الكوفيين والبغداديين في أن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا إذا وصفت كما في قوله تعالى: « **يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه** »[٥]؛ لأنها إذا لم توصف لم تفد أي فائدة؛ إذ لا فائدة في قولك: (مررت بزيدٍ برجلٍ)[٦].

وكان يتابع سيبويه في أن (أنَّ) المفتوحة المشددة لا تؤول مع معموليها بمصدر كما ذهب إلى ذلك الجمهور، وإنما تؤول بالحديث، ويرى أن (أنْ) الناصبة للفعل المضارع هي التي تؤول بمصدر؛ لأنها أبدا مع الفعل المتصرف،

---

(١) الهمع ١/ ١٦٣ .

(٢) النمل: ١٩ .

(٣) السابق ١/ ٢٤٥ .

(٤) السابق ١/ ١٣٤ .

(٥) البقرة: ٢١٧ .

(٦) السابق ٢/ ١٢٧ .

ويؤيده أن خبر (أنَّ) قد يكون اسما محضا، نحو: (علمت أنَّ الليثَ الأسدُ)، وهذا لا يشعر بالمصدر[١].

وكان يرى ما رآه قطرب والكوفيون من أن التنوين إنما دخل الاسم فرقا بين المفرد والمضاف[٢].

وكان يتابع ابن درستويه في أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة معرب لا مبني على السكون كما ذهب الجمهور[٣].

وكان يرى أن (فاك وذا مال) معربان بالحركات المقدرة في الحروف، وأن (أباك وأخاك وحماك وهناك) معربة بالحروف، وتبعه في ذلك تلميذه الرندي[٤].

وكان يوافق الكوفيين في أن ألف (ذا) الذي هو اسم إشارة للمفرد المذكر زائدة، وليست أصلية[٥].

وكان يرى أن أصل (الذي): (ذو) التي بمعنى: (صاحب)، قال أبو حيان: وله تمحلات حتى صار (الذي)[٦]، وقال السيوطي: قدر تقديرات حتى صارت (الذي) في غاية التعسف والاضمحلال[٧].

---

(١) المغني ١/ ٤٠ ، الهمع ١/ ١٣٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٣١١ .

(٣) السابق ١/ ٤١٤ .

(٤) السابق ١/ ٤١٦ .

(٥) السابق ١/ ٥٠٥ .

(٦) السابق ١/ ٥٢٥ .

(٧) الهمع ١/ ٨٢ .

وأنكر دخول (ظن) وأخواتها على المبتدأ والخبر أصلا، ويرى أنها بمنزلة (أعطيت) في أنها استعملت مع مفعوليها ابتداء، قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم أرادوا أن هذه الأفعال يجوز أن لا تذكر فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر، وهذا باطل بدليل أنك تقول: (ظننت زيدا عمرا)، ولا يجوز أن تقول: (زيد عمرو) إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع (ظننت)؛ إذ القصد أنك ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبه عمرو[1].

وكان يرى أن (ما) الموصولة لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة التعظيم والإبهام، فتقع عنده على الله تعالى[2].

وكان يذهب إلى أن الجملة التي دخلت عليها الهمزة في نحو قولهم: (سواء علي أقمت أم قعدت) في موضع المفعول، وأن (سواء) مبتدأ لا خبر له، وقد وصف أبو حيان هذا بأنه مذهب غريب[3].

ومذهب الجمهور في نحو قولهم: (زيد خلفك أبوه) أن (أبوه) مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرفع على الابتداء، والظرف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن (زيد)، وزعم السهيلي أنه لا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية، بل على الابتداء[4].

وكان يذهب إلى أن اسم الزمان المرفوع بعد (منذ)، و(مذ) كما في نحو قولهم: (ما رأيته منذ يومان) فاعل لفعل محذوف ، والتقدير: (منذ مضى يومان أو كان يومان)، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة، وهذا هو مذهب الكوفيين وتبعهم السهيلي وابن مضاء وابن مالك[5].

---

(١) السابق ١/ ١٥١ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٥٤٧ .

(٣) السابق ٢/ ٤٤ .

(٤) السابق ٢/ ٥٥ .

(٥) السابق ٢/ ٢٤٣ .

وكان يرى أن الظروف المنصوبة في نحو قولهم: (ذهبت فرسخين)، و(سرت ميلين) ليس انتصابها على أنها ظروف، وإنما انتصبت انتصاب المصادر[١].

ومذهب الجمهور أن ناصب الحال في نحو قولهم: (هذا زيد قائما) هو حرف التنبيه في (هذا)، وذهب السهيلي إلى أن حرف التنبيه لا يجوز أن يعمل، كذلك لا يجوز عنده انتصاب الحال باسم الإشارة، وحينئذ يرى أن الناصب للحال فعل مقدر تدل عليه الجملة وتقديره: (انظر إليه قائما)[٢].

ومذهب الجمهور أن (لا) في نحو قولهم: (لا تضرب زيدا) هي الناهية وأنها هي الجازمة للمضارع، وذهب السهيلي إلى أنها النافية، وأن الفعل بعدها مجزوم بلام أمر مقدرة، وقد حذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ[٣]، ولا يخفى ما في هذا المذهب من تكلف.

هذه بعض آراء السهيلي التي تناقلتها عنه كتب النحو، وقد تنوعت ما بين اختيارات من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، وآراء انفرد بها لم يسبق إليها، مما يدل على أنه بغدادي النزعة والمذهب، وقد اتسمت آراؤه التي انفرد بها بالغرابة والتكلف، والميل إلى التماس العلل التي لا تفيد اللغة في شيء.

ابن أبي العافية

هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي الغرناطي أبو بكر الكُتُنْدي، الالبيري الأصل، ولد سنة خمسمائة وست وخمسين للهجرة، كان شيخا فقيها جليلا أديبا بارع الأدب، عارفا بالعربية واللغة، ذاكرا لها، كاتبا مجيدا، شاعرا مكثرا، مطبوعا منطويا على جملة

---

(١) السابق ٢/ ٢٥٠ .

(٢) السابق ٢/ ٣٥١ .

(٣) السابق ٢/ ٥٤٣ .

محاسن، مع أخلاق سوية، أصله من كُتُنْدة بمرسية، وانتقل إلى غرناطة وسكن بها، وبمالقة وأخذ من أهلها واعتنوا به لعلمه وأدبه وفضله.

لقي ابن خفاجة الشاعر، وسمع على أبي بكر بن العربي، وأبي الوليد بن الدباغ، وأبي بكر بن مسعود الخشني، وروى عنه ابنا حوط الله، وله شعر مدون، ومن شعره:

لأمرٍ ما بكيت وهاج شوقي ... وقد سجعتْ على الأيك الحمامُ
لأن بياضها كبياض شيبي ... فمعنى شجوِها قَرُبَ الحِمامُ

ومات بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة[(١)].

ولم تذكر له المراجع مؤلفات في النحو واللغة على الرغم من ورود آراء له في كتب النحو.

مذهبه وآراؤه.

وقد ترددت في كتب النحو آراء كثيرة لابن أبي العافية، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه في مصنفاته، وهو لم يختلف عن منهج السابقين من المغاربة حيث نجده يختار من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين ما يروق له، وقد يأتي بآراء اجتهادية لم يسبق إليها.

ومن آرائه ما وافق فيه الزجاج من جواز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة كما في نحو: (ولهمَ اموال)، وتبعهما إبراهيم النقاش، وذكر أنها لغة قريش وكنانة[(٢)].

وكان يرى متابعا للأعلم الشنتمري أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي الحركات التي كانت لها قبل أن تضاف، وتثبت الواو في

---

(١)الوافي بالوفيات للصفدي ٣/ ١٩٢ ، وبغية الوعاة ١/ ١٥٤ .

(٢)ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٠ .

الرفع لأجل الضمة، وانقلبت الواو ياء من أجل الكسرة، وانقلبت ألفا من أجل الفتحة[١].

وكان يرى أن (ذا) الذي هو اسم إشارة للمفرد المذكر محذوف العين، وهذه الألف هي اللام، ووزنه في الأصل (فَعَل) بتحريك العين[٢]، وذهب متابعا لسيبويه وتبعهما ابن خروف إلى أن الظرف في نحو قولهم: (بكر أمامك)، و(بكر في الدار) منصوب بنفس المبتدأ، ونسبه ابن خروف إلى متقدمي أهل البصرة[٣].

وذهب إلى أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، فالذي يصح أن يقدر جوابا لمن يسأل عنه هو الخبر، فإذا قلت: (زيد القائم)، فإن جعلته جوابا لمن قال: (من زيد؟) فالخبر (القائم)، وإن جعلته جوابا لمن قال: مَنْ القائم؟ فالخبر (زيد) على ذلك القصد[٤].

وذهب متابعا لأبي علي الفارسي إلى أن اللام الداخلة على ما بعد (إنْ) المكسورة المخففة المهملة في نحو قولهم: (إنْ زيدٌ لمنطلق) ليست لام الابتداء، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية، وتبعهما أبو علي الشلوبين وابن أبي الربيع[٥].

وذهب متابعا للسهيلي إلى أن حرف التنبيه في نحو قولهم: (هذا زيد قائما) لا يجوز أن يعمل في الحال، وأجاز أن يكون العامل فيها اسم الإشارة موافقا للجمهور[٦].

---

(١)السابق ١/ ٤١٦ .

(٢)السابق ١/ ٥٠٥ .

(٣)السابق ٢/ ٥٤ .

(٤)السابق ٢/ ٩٠ .

(٥)السابق ٢/ ١٤٩ .

(٦) السابق ٢/ ٣٥١ .

وذهب متابعا لأبي علي إلى أن (أنْ) قد تكون مخففة من (إنَّ) المكسورة الهمزة، نحو ما روي في الحديث: « قد علما أنْ كنت لمؤمنا »، فعندهما أن (أنْ) لا تكون في الحديث الشريف إلا مفتوحة ولا تلزم اللام[١].

وذهب إلى أن هناك فرقا بين الرفع والنصب في (كله) من قول الشاعر:

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدعي   علـيَّ ذنبا كله لم أصنعِ[٢]

فالرفع على الابتداء، وحينئذ تدل (كل) على العموم، والنصب على المفعولية، وحينئذ لا تدل (كل) على العموم.

وذهب متابعا للمبرد والسيرافي وابن جني والرماني في أحد قوليه وابن الباذش إلى أن المسند إلى المبدل منه بدل اشتمال في نحو قولهم: (سُرِق زيدٌ ثوبُه)، و(أعجبني زيدٌ علمُه) مسند إلى البدل، فيكون إسناده إلى الأول مجازا وإلى الثاني حقيقة؛ إذ المسروق في الحقيقة هو الثوب لا زيد، والمعجِب هو العلم لا زيد[٣].

وذهب إلى أن الضمير (هما) إن كان للغائبتين أنث بعده الفعل فيقال: (هما تخرجان)، وقد صحح ذلك أبو حيان لمطابقة الفعل لظاهر الضمير[٤].

وإذا كان الفعل متعديا إلى واحد وذكرت بعده جملة الاستفهام نحو قولهم: (عَرَفْتُ زيدًا مَنْ هو) فإنه يرى موافقا لأبي علي الفارسي فيما حكاه عنه ابن جني أن جملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل معنى ما يتعدى إلى اثنين[٥].

---

(١) السابق ٢/ ٤٢٥ .

(٢) السابق ٢/ ٦١٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٤ .

(٤) السابق ٣/ ٤ .

(٥) السابق ٣/ ٧٥ .

ومذهب الجمهور أن اسم الفاعل المجرد من (أل) لا يعمل ماضيا، وحينئذ تلزم الإضافة، وإذا كان اسم الفاعل مما يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة أضيف إلى الأول نحو: (هذا معطي زيدٍ درهما)، وعليه يكون المفعول الثاني منصوبا بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل، أي: (هذا معطي زيدٍ أعطاه درهما)، وذهب ابن أبي العافية متابعا للسيرافي والأعلم إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه، وإن كان بمعنى المضي(١).

وهكذا فإن آراء ابن أبي العافية تدل على أنه بغدادي المذهب لأنه كثيرا ما يختار من آراء السابقين ما يراه راجحا، وقد انفرد بآراء لم يسبق إليها، مما يدل على اجتهاده واستقلال شخصيته.

الشاطبي المقرىء.

هو: القاسم بن فِيُّرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرَّعيني الشاطبي المقرىء الضرير، وفيرة اسم أعجمي بمعنى: حديد، ولد بشاطبة في الأندلس سنة خمسمائة وثمان وثلاثين للهجرة، وقرأ فيها على مشايخ زمانه، ثم انتقل إلى بلنسية ودرس بها، كان إماما فاضلا في النحو والقراءات والتفسير والحديث، علامة نبيلا، محققا ذكيا واسع المحفوظ، بارعا في القراءات، أستاذا في العربية، حافظا للحديث، شافعيا صالحا صدوقا، وكانت تظهر عليه كرامات الصالحين، ومن كراماته سماع الأذان وقت الزوال بجامع مصر من غير مؤذن، ولا يسمع ذلك إلا الصالحون، ومن كراماته أيضا أنه كان يعذل أصحابه على أشياء لم يطلعوه عليها.

وقد أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره، وسمع من السلفي وأخذ عنه السخاوي، وكان يجلس إليه من لا يعرفه فلا يشك أنه يبصر؛ لأنه لذكائه لا يظهر منه ما يظهر من الأعمى في حركاته.

---

(١) السابق ٣/ ١٨٤.

وقد صنف: القصيدة المشهورة في القراءات السبع المعروفة بالشاطبية، وهي المسماة: (حرز الأماني ووجه التهاني)، وقد حظيت بشروح كثيرة قديما وحديثا، كما نظم (الراشية في الرسم)، وقد عم النفع بهما، وسارت بهما الركبان، وكان لا ينطق إلا لضرورة، ولا يقرأ إلا على طهارة، وكان إذا اعتل العلة الشديدة لا يشتكي ولا يتأوه.

توفي الشاطبي بمصر سنة خمسمائة وتسعين للهجرة، ومن شعره:

قُلْ للأمير نصيحةً ... لا تركنن إلى فقيهِ

إن الفقيه إذا أتى ... أبوابكم لا خير فيهِ[1]

ولم تذكر له المراجع مصنفات في النحو، كما أنها لم تنقل عنه آراء في هذا العلم، ويبدو أن نشاطه النحوي كان مقصورا على توجيه القراءات.

ابن مضاء

هو: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس وأبو جعفر الجياني القرطبي، قال ابن الزبير: أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء.

ولد بقرطبة سنة خمسمائة وثلاث عشرة للهجرة، وكان مقرئا مجودا محدثا مكثرا قديم السماع واسع الرواية عارفا بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة ثاقب الذهن متوقد الذكاء بارعا كاتبا.

أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه تفهما، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى، وكان له تقدم في علم العربية واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها.

---

(١) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠ ، والأعلام ٥/ ١٨٠ ، والوسيط ص١٥٦ .

وروى عن عبد الحق بن عطية، والقاضي عياض وخلائق، وروى عنه ابنا حوط الله، وأبو الحسن الغافقي، وقد ولي قضاء فاس وغيرها، فأحسن السيرة، وعدل فعظم قدره، وصار رحلة في الرواية، وعمدة في الدراية.

وله في النحو مصنفات، منها: (المشرق في النحو)، و(الرد على النحاة)، و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان)، وقد خطأه ابن خروف في هذا الكتاب، وناقضه بكتاب سماه: (تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو)، ولما بلغ ابن مضاء اغتاظ فقال: « نحن لا نبالي بالأكباش النطاحة وتعارضنا الخرفان »، وتوفي بإشبيلية سنة خمسمائة واثنتين وتسعين للهجرة[١].

مذهبه النحوي

كان ابن مضاء يمثل منعطفا مهما في تاريخ النحو العربي، حيث أحدث ثورة عارمة على نحاة المشرق، وعلى من سبقوه من نحاة المغرب ممن ساروا على نهج نحاة المشرق، وترجع ثورته هذه إلى تأثره بالمذهب الظاهري في الفقه، ويوضح د/شوقي ضيف سبب اعتناق ابن مضاء للمذهب الظاهري بأنه كان ينزع إلى دعوة الموحدين، وآية ذلك أنهم أسندوا إليه منصب القضاء في بعض بلدانهم في فاس وبجاية، ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضي الجماعة في الدولة كلها[٢].

وكان يوسف متعصبا للظاهرية، وما من شك في أن ابن مضاء كان يشارك مولاه في هذا التعصب، وما نرتاب في أنه كان بحكم منصبه ساعده الأيمن في حركة حرق كتب المذاهب الأربعة[٣].

(١) بغية الوعاة ١/ ٣٢٣ ، وبغية الملتمس للضبي ص١٩٢ ، والوسيط ص١٥٦

(٢) الرد على النحاة ص١٩

(٣) السابق ص١٩ .

والذي تضمن هذه الثورة على النحاة كتابه: (الرد على النحاة)، أما كتاباه الآخران – وهما: (المشرق في النحو)، و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) – فلم يصلا إلينا، وإن كان أبو حيان قد نقل إلينا بعض النقول من (المشرق في النحو) في كتابه: (ارتشاف الضرب)، وقد قام الدكتور/ شوقي ضيف بتحقيق ودراسة (الرد على النحاة) مبرزا في مقدمة التحقيق آراءه التي ثار بها على ما أرساه نحاة المشرق من نظريات وأقيسة، وتتمثل آراء ابن مضاء في إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس، وإلغاء التمارين غير العملية[1].

وهكذا يكون ابن مضاء قد هدم أهم النظريات التي أسس عليها نحاة المشرق قواعد النحو العربي، ومن أهمها: نظرية العامل وما تستلزمه من الحذف والتقدير، والعلل المنطقية، والفروض غير العملية، غير أن ثورة ابن مضاء هذه لم تلق صدى سريعا فيمن جاءوا بعده من نحاة الأندلس ومصر وغيرهم، ولم تؤتِ هذه الثورة أكلها إلا في العصر الحديث حيث اعتنق كثير من المحدثين هذه المبادىء واتخذوها وسيلة إلى تجديد النحو العربي، ومن هؤلاء الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، والدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ تمام حسان، والدكتور/ شوقي ضيف، وغيرهم.

الجُزُولي

هو: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى بن يومارِيلي البربري المراكشي اليَزْدَكْتَنِيّ أبو موسى الجُزُوليّ.

و(يَلَلْبَخْت) اسم بربري معناه: ذو الحظ، و(جُزُولة) بطن من البربر، وقد يقال: كُزولة – بالكاف، وهو رجل فاضل كامل دين خير، نشأ بمراكش، ثم رحل إلى المشرق وحج، ثم عاد إلى مصر، وقرأ بها مذهب مالك في الفقه، والأصول على الفقيه أبي منصور ظافر المالكي الأصولي، وقرأ النحو على

(١) راجع مقدمة الرد على النحاة ص٢٤ ، وما بعدها.

الشيخ أبي محمد عبد الله بن بري النحوي المصري، إمام وقته، ولما قرأ عليه كتاب (الجمل) للزجاجي سأله عن مسائل على أبواب الكتاب، فأجابه عنها، وجرى بحث فيها بين الطلبة أنتج قولة علقها الجزولي مفردة فجاءت كالمقدمة، فيها كلام غامض، وعقود لطيفة، وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة، ولما عاد إلى المغرب نقلها الناس عنه، واستفادوها منه، ولما كانت هذه من نتائج خواطر الجماعة عند البحث في مجلس الشيخ/ أبي محمد بن بري، ومن كلام ابن بري لم يسغ له أن يقول: هي من كلامي وتصنيفي، وإنما هي منسوبة إليه؛ لأنها من استفادته ومساجلته، وكونه أثبتها دون الجماعة.

وقد عني الناس بشرح هذه المقدمة، فممن شرحها: أبو القاسم بن الموفق النحوي اللوْرقي الأندلسي، وأبو علي عمر الشّلوبنيني، نزيل إشبيلية ونحويها، وشرحها نحوي من المغرب شرحا لم يأت فيه بطائل، وشرحها ابن مالك، وجمع في شرحه بعض أقوال هؤلاء الذين سبقوه إلى شرحها وأحسن في الإيجاز، وقد وصف أحدهم المقدمة الجزولية نظما، فقال:

مقدمةٌ في النحو ذاتُ نتيجة   تناهتْ فأغنتْ عن مقدمة أخرى
حبانا بها بحرٌ من العلم زاخرٌ   ولا عجبٌ للبحر أن يقذف الدُّرَّا

وله مصنفات أخرى في النحو منها: شرحه لأصول ابن السراج.

ثم عاد الجزولي من مصر إلى المغرب، ثم نزل الأندلس، وتصدر للإقراء في مدنها، تتلمذ عليه الشلوبين وابن معط، وظل يفيد الناس في الأندلس والمغرب حتى توفي في (آزِمور) من أعمال مراكش سنة ستمائة وسبعٍ للهجرة، وقيل: ستمائة وخمس[1].

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨ ، وما بعدها، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، والوسيط ص١٥٩ .

مذهبه وآراؤه

والجزولي كغيره من نحاة الأندلس يتبع المنهج البغدادي في الوقوف على نحو البصرة ونحو الكوفة والاختيار من آراء هؤلاء وهؤلاء، غير أنه لم يقف عند آراء البصريين والكوفيين فقط، بل وقف أيضا على آراء البغداديين ومن سبقوه من المغاربة، حتى أثمر ذلك كله آراء له تناقلتها عنه كتب النحو، منها ما هو اختيارات من آراء السابقين، ومنها ما انفرد به.

ومن آرائه أن كاف التشبيه الواقعة مع مجرورها صلة للموصول يجوز فيها الاسمية والحرفية، إلا أن الحرفية فيها أحسن وأجود كما في قول الشاعر:

فهو الذي كالغيث والليث معا ... ما يُرتَجى وما يخاف جمعا

وكان سيبويه يرى أنَّ كاف التشبيه لا تكون إلا حرفا ولا تكون اسما إلا في الضرورة[1].

ويرى الجزولي أن (أل) في نحو: (الحارث)، و(العباس) للعهد، ولكن عرضت لها الغلبة ولمح الصفة، وقد تعقبه المرادي، حيث قال: « وقول أبي موسى: ويعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة – فيه نظر؛ لأن (أل) في (الحارث) و(العباس) ونحوهما لم تكن عهدية فعرض لها اللمح، فإن قلت: بل هي التي للعهد دخلت على هذه الأوصاف قبل العلمية ثم أقرت بعد العلمية لتفيد هذا المعنى كما فعل في التي للغلبة ، قلت: هذا فاسد، لأن التي للمح الصفة إنما زيدت، بعد العلمية، ولذلك يجوز حذفها »[2].

وكان الجزولي يتبع البصريين في أن المضارع لاينصب بعد الفاء في جواب الترجي، ولذا فإن من قرأ بنصب (فأطلعَ) – وهو عاصم – في قوله

(١) الجنى الداني ص٨١ .

(٢) الجنى الداني ص١٩٦ .

تعالى: « لعلِّي أبلغُ الأسبابَ أسباب السموات فأطلعَ إلى إله موسى »[١] قد أشرب (لعل) معنى التمني[٢].

وكان يرى أن الأصل في كل حرف اختص بالاسم أن يعمل فيه الجر، وقد خرجت عن هذا الأصل (إنّ) وأخواتها، فعملت النصب والرفع لشبهها بالفعل، وقد جروا بـ (لعل) تنبيها إلى الأصل[٣].

وكان يوافق أهل المدينة في جواز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين قريبتين من المعرفة، نحو قولهم: (ما رأيت أحدا هو خيرا منك)[٤].

وزعم أبو موسى الجزولي أن الياء في (الذي) تجري بوجوه الإعراب مشددة، في حين أنها في اللغة الفصحى ملازمة للسكون[٥].

وألحق الجزولي متبعا الزمخشري بـ (كان) وأخواتها (غدا) و(راح) بمعنى (صار)[٦].

وذهب الجزولي مع قوم إلى عدم جواز نيابة المفعول الثاني في باب (ظن) وأخواتها عن الفاعل[٧].

وذهب الجزولي إلى وجوب تقديم الفاعل على المفعول به إذا كان المفعول به محصورا والفاعل اسما ظاهرا وكان الحصر بأداة النفي و(إلا) في

---

(١) غافر: ٣٦، ٣٧.

(٢)السابق ص٥٨١.

(٣)السابق ص٥٨٣.

(٤)ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٣.

(٥)السابق ١/ ٥٢٥.

(٦)السابق ٢/ ٧٣.

(٧)السابق ٢/ ١٨٧.

نحو قولهم: (ما ضرب زيدٌ إلا عمرا)، مخالفا بذلك البصريين والفراء والكسائي وابن الأنباري، حيث ذهبوا إلى جواز تقديم المفعول بَه، وتأخير الفاعل، فيقولون: (ما ضرب إلا عمرا زيدٌ)(١).

وذهب الجزولي إلى عدم جواز جر المفعول له إذا كان نكرة، فلا يجوز (قمت لإعظامٍ لك)، وقد عقب أبو علي الشلوبين على ذلك بقوله: « هو جائزٌ ولا أعرف للجزولي سلفا في ذلك »(٢).

وأجاز الجمهور وقوع الجملة الفعلية المصدرة بماض حالا دن تقدير الواو و(قد) لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب، وذهب الجزولي متبعا الفراء والمبرد وأبا علي الفارسي إلى تقدير (قد)(٣).

وكان الجزولي يذهب مع قوم إلى أن (لم) تدخل على ماضي اللفظ فتصرفه إلى لفظ المبهم، أي المضارع دون معناه، خلافا لسيبويه والمبرد وأكثر المتأخرين، حيث ذهبوا إلى أنها تدخل على لفظ المضارع فتصرف معناه إلى المضي، واحتج الجزولي ومن معه بأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ(٤).

وهكذا فإن آراء الجزولي متنوعة ولا تدل على تعصبه لمذهب من المذاهب، بل تدل على حريته في الاختيار والترجيح.

---

(١)السابق ٢/ ٢٠٠ .

(٢)السابق ٢/ ٢٢٣ .

(٣)السابق ٢/ ٣٧٠ .

(٤)الجنى الداني ٢٦٧

ابن خروف

هو: علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي، ولد في إشبيلية، وكان محققا مدققا ماهرا مشاركا في الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَبّ – بكسر الخاء وفتح الدال وتشديد الياء – وهو الرجل الطويل – واشتهر بمناظراته مع السهيلي، وكان في خلقه زعَارّة – بتشديد الراء، وهي شراسة الخلق ولا فعل له، لم يتزوج قط، وكان يسكن الخانات، ورحل إلى المغرب، وطاف في البلدان العربية، وأقام في حلب مدة، واختل في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عريانا، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وكتاب في الفرائض.

وتجدر الإشارة إلى أن عليّ بن محمد بن علي المعروف بابن خروف الأندلسي المشهور هو غير علي بن محمد بن يوسف المعروف أيضا بابن خروف الشاعر الأندلسي المشهور، فالأول من إشبيلية، والثاني من قرطبة، وابن خروف الشاعر هو الذي أرسل قصيدة إلى بهاء الدين المعروف بابن شداد في حلب يستجديه فروَ خروف، وتوفي ترديا ليلا في جُبٍّ بحلب في سنة ستمائة وأربع للهجرة، في حين توفي ابن خروف النحوي سنة ستمائة وتسع للهجرة، وقيل: ستمائة وخمس، وقيل: ستمائة وعشر، وقال ياقوت: سنة ستمائة وست[1].

مذهبه وآراؤه

لم يخرج ابن خروف عن سنن سابقيه من المغاربة والأندلسيين من دراسة النحو البصري والنحو الكوفي والنحو البغدادي، واختيار ما يروق له من هذه المذاهب، فضلا عما ينفرد به من آراء.

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٣٣٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٣ ، والوسيط ص١٦٠ .

ومن آرائه أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج، والرياشي، واختاره ابن طاهر، ونسب إلى المبرد، قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه[1].

ومن آرائه أيضا أنه وافق البصريين في وجوب كسر همزة (إنَّ) الواقعة جوابا للقسم دون لام بعدها، نحو: (والله إنَّ زيدا قائم)، وأجاز الكوفيون فتحها، وقد عقب ابن خروف على مذهب الكوفيين بقوله: « لم يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجه له »[2].

ولا خلاف بين النحاة في أن موضع المصدر المؤول من (ما) المصدرية و(خلا) في نحو قولهم: (حضر القوم ما خلا زيدا) النصب، ولكنهم اختلفوا في وجه النصب، فقيل: إنه مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح، وهذا قول السيرافي، وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب (غير) في قولك: (قام القوم غيرَ زيد)[3].

وذهب موافقًا للأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر إلى أنه لا يلزم وصف مجرور (ربَّ) وهو ظاهر مذهب سيبويه، خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين، ونسب إلى البصريين حيث ذهبوا إلى وجوب وصف مجرورها بمفرد أو جملة، نحو: (رب رجلٍ صالح)، و(رب رجل لقيته)[4].

ووافق الكوفيين على جواز إضافة الاسم إلى صفته دون دعوى تقدير حذف مضاف إليه كما في نحو: (صلاة الأولى)، و(دار الآخرة)، خلافا للبصريين، فإنهم لم يجيزوا ذلك، وقدروا فيما سمع مضافا إليه محذوفا، أي: (صلاة الساعة الأولى)، و(دار الحياة الآخرة)[5].

---

(١) انظر الجنى الداني ص٣٧٤ .

(٢) الجنى الداني ص٤١٣ .

(٣) السابق ص٤٣٨ .

(٤) الجنى الداني ص٤٥٠ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٦ .

ويرى أن المصدر المنصوب إن كان غير جار على فعله في الجملة كما في قوله تعالى: « والله أنبتكم من الأرض نباتا »[١] نصب بفعل مضمر جار عليه، والتقدير: (والله أنبتكم من الأرض نبت نباتا)، وهو مذهب المبرد، خلافا للمازني فإنه ذهب إلى أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر[٢].

وهكذا فإننا نجد ابن خروف تارة يتابع البصريين، وتارة يتابع الكوفيين، وتارة يتابع البغداديين، وتارة يستقل برأيه، مما يدل على أنه ليس متعصبا لمذهب من المذاهب السابقة عليه، بل يرجح ما يراه راجحا.

ابن معط

هو: يحي بن معط بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي، نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة من قبائل المغرب، ولد بالمغرب سنة خمسمائة وأربع وستين للهجرة.

كان إماما مبرزا في العربية، شاعرا محسنا، قرأ على الجزولي، وسمع من ابن عساكر، وقد رحل إلى دمشق واستوطنها، وأقرأ النحو فيها مدة، انتفع منه الخلق في خلالها دراسة، ونفعهم تصنيفا، ولما صار إماما مبرزا في النحو وشاعرا جيدا رغبّه الملك الكامل الأيوبي في الانتقال إلى مصر، فرحل إلى القاهرة واستقر بها وتصدر يعلم الطلاب بالجامع العتيق - يعني: جامع عمرو بن العاص – النحو والأدب بأجر جزيل.

من مصنفاته: الألفية في النحو، وقد عرفت باسم (ألفية ابن معط)، وإليها أشار ابن مالك في مستهل ألفيته، وله أيضا شرح جمل الزجاجي، وشرح أبيات سيبويه، ومنظومة في القراءات السبع، وكتاب العقود والقوانين في النحو، وكتاب الفصول الخمسون في النحو أيضا، وحواش على أصول ابن السراج،

---

(١) نوح: ١٧ .

(٢) السابق ٢/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

وقد نظم كتاب الجمهرة لابن دريد في اللغة، ونظم كذلك كتاب الصحاح للجوهري في اللغة ولم يكمله، ونظم كتابا في العروض، وله كتاب في المثلث، ومن شعره:

قالوا تلقَّبَ زين الدين فهو له ... نعت جميلٍ به قد زين الأَمَنَا

فقلتُ لا تعذلوه إن ذا لقب ... وقفٌ على كل بخسٍ والدليل أنا

توفي في القاهرة سنة ستمائة وثمان وعشرين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

لم يخرج ابن معط عن سنن أسلافه المغاربة من التوفيق بين المذاهب النحوية السابقة واختيار ما يراه راجحا منها دون تعصب لمذهب من المذاهب، وقد يأتي بآراء يخالف بها من سبقوه، ومن آرائه أنه كان يمنع تقديم خبر (دام) على اسمها، فلا يجوز أن يقال: (لا أصاحبك ما دام قائمًا زيدٌ)، وقد عقب ابن عقيل على هذا الرأي بقوله: « والصواب جوازه »، مستشهدا بقول الشاعر:

لا طيبَ للعيشِ ما دامت مُنَغَّصَةً ... لذاتُه بادِّكار الموتِ والهرمِ[2]

وكان يوافق الكوفيين والأخفش والمبرد وابن الدهان في أن تمييز (كذا) لا يكون مفردا منصوبا دائما، كما ذهب إلى ذلك البصريون، ولكنه يكون بحسب ما يراد من (كذا)، فإن أريد بها العدد من الثلاثة إلى العشرة المفردة كان تمييزها جمعا مجرورا بالإضافة، فيقال: (عندي كذا جوارٍ)، وإن أريد بها عدد مركب كان تمييزها مفردا منصوبا، كذلك إن أريد بها العقد وإن أريد بها المائة أو الألف كان تمييزها مفردا مجرورا بالإضافة[3].

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦١ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٤ .

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٠ .

والجمهور على الخيار بين نيابة المصدر وظرف المكان وظرف الزمان والمجرور عن الفاعل إذا لم يوجد في الكلام مفعول به، وقد اختار ابن معط متابعا للأخفش نيابة المجرور عند اجتماع هذه الأمور[1].

وهذه الآراء على قلتها تعكس حرية ابن معط النحوية وعدم تعصبه لأي من المذاهب السابقة، بل يرجح منها ما يروق له، وقد ينفرد بما لم يسبق إليه.

أبو علي الشَلَوبين

هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين - بفتح الشين المشددة واللام وسكون الواو وكسر الباء - وربما زادوا ياء النسب، ومعناه بلغة الأندلس: (الأبيض الأشقر)، ولد سنة خمسمائة واثنتين وستين للهجرة.

كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وقد وصفوه بأنه آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، وقد أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية، وكان ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعا في التعليم ناصحا، وقد لزم أبا بكر محمد بن خلف بن صافٍ حتى أحكم الفن، كما أخذ عن ابن ملكون وغيره، كما تتلمذ على السهيلي والجزولي، وروى عن ابن بشكوال، وأجاز له السلَفي وغيره، وأخذ عنه ابن أبي الأحوص وابن فَرْتون وجماعة.

أقرأ النحو ستين سنة، وعلا صِيتُه، واشتهر ذكره، وبرع من طلبته جِلَّة، وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقته إلا قرأ عليه، واستند ولو بواسطة إليه.

ومن مصنفاته: تعليق على كتاب سيبويه، وشرحان على الجزولية، وله كتاب في النحو سماه: (التوطئة).

توفي في العشر الأخير من صفر سنة ستمائة وخمس وأربعين للهجرة[1].

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٤ .

مذهبه وآراؤه

لم يخرج أبو علي الشلوبين عن سنن أسلافه، حيث نراه تارة يقف مع سيبويه والبصريين، وتارة يؤيد غيرهم من المغاربة أو المشارقة، وأحيانا يأتي بآراء ينفرد بها عن سابقيه، فهو يتابع سيبويه والجمهور في أن النكرة أصل والمعرفة فرع خلافا للكوفيين وابن الطراوة حيث ذهبوا إلى أن المعرفة أصل والنكرة فرع، واحتجوا بأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وقد احتج الشلوبين لرأي سيبويه بأنه لم يثبت هنا إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء، فإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف؛ لأن الأجناس هي الأُوَل ثم الأنواع[٢].

وكان يوافق الرماني وابن الشجري وتابعه ابن مالك في أن الخبر بعد (لولا) إذا دل على كون مطلق وجب حذفه، وإذا دل على كون خاص بحيث لو حذف لم يعلم وجب ذكره، كما جاء في الأثر: (لولا قومُكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمتُ الكعبة)، ويجوز الأمران إنْ علم[٣].

واشترط الجمهور لعمل (ما) الحجازية بقاء النفي، فإن انتقض نفيها بـ (لا) بطل عملها نحو قوله تعالى: « وَمَا محمَّدٌ إلا رسولٌ »[٤].

وذهب الشلوبين موافقا ليونس إلى جواز النصب مطلقا، واحتجا بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا[٥]

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ ، والمدارس النحوية ص٣٠٢ .

(٢)الهمع ١/ ٥٥

(٣)مغني اللبيب ١/ ٢٧٣ .

(٤) آل عمران: ١٤٤ .

(٥)الهمع ١/ ١٢٣ .

وكان يوافق الأعلم الشنتمري في أن (إياها) من قولهم: (فإذا هو إياها) مفعول مطلق والأصل: (فإذا هو يلسع لسعتها)، ثم حذف الفعل، كما تقول: (ما زيدٌ إلا شربَ الإبل) ثم حذف المضاف فانفصل الضمير منصوبا[١].

وكان يختار رأي ابن خروف في أن موضع (ما خلا) في باب الاستثناء النصب على الاستثناء، لا على الحال كما ذهب السيرافي، وقد غلط ابن هشام ابن خروف والشلوبين؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره[٢].

وكانت له آراء انفرد بها، منها أن (إذ) التي هي للمفاجأة في نحو قول الشاعر:

واستقدرِ الله خيرًا وارضيَنَّ به — فبينما العسرُ إذ درات مياسيرُ

ظرف أضيف إلى الجملة بعده، فلا يعمل فيه الفعل ولا في (بينا) أو (بينما)؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عامل (بينا) أو (بينما) محذوف دل عليه الكلام، و(إذ) بدل منهما[٣].

ونقل السيوطي عن الشلوبين قولا آخر، وهو أن (إذ) هنا حرف للمفاجأة[٤].

وذهب إلى أن (عيونا) في قوله تعالى: « **وفجرنا الأرضَ عيونًا** »[٥] ليس تمييزا محولا عن المفعول به كما ذهب ابن عصفور وابن مالك والمتأخرون،

---

(١) المغني ١/ ٩٢ .

(٢) السابق ٢/ ٦٩٢ .

(٣) السابق ١/ ٨٣ ، والهمع ١/ ٢٠٥ .

(٤) الهمع ١/ ٢٠٥ .

(٥) القمر: ١٢ .

وإنما هو حال مقدرة؛ لأن التمييز المنقول عن المفعول به لم يثبت، فينبغي أن لا يقال به[١].

وذهب إلى أن (لو) لا تفيد الامتناع بوجه، فلا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت (إنْ) على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع أو ثبوت، وتابعه ابن هشام الخضراوي[٢].

وذهب إلى أن مثل (ميل)، و(فرسخ) ليست من الظروف المبهمة؛ لأن المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة له، وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة[٣].

وذهب إلى أن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب خلافا للجمهور فهي بحسب ما تفسره، فهي في نحو قولهم: (زيدًا ضربته) لا محل لها، وفي نحو قوله تعالى: « **إنَّا كل شيءٍ خلقناه بقدَرٍ** »[٤] في محل رفع، وحينئذ تعرب عطف بيان أو بدلا، وقد اختار السيوطي ما ذهب إليه الشلوبين[٥].

وذهب إلى أن الأصل في (ليس)، و(ما) لنفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه، فقد تفيدان النفي في المستقبل كما في قوله تعالى: «

---

(١) الهمع ١/ ٢٥١ .

(٢) المغني ١/ ٢٥٦ ، والهمع ١/ ٦٥ .

(٣) الهمع ١/ ١٩٩ .

(٤) القمر: ٤٩ .

(٥) المغني ٢/ ٤٠٢ ، والهمع ١/ ٢٤٨ .

ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفًا عنهم »[١]، وقوله تعالى: « وما هم بخارجين من النار »[٢].

وهكذا فإن الشلوبين لم يتعصب لمذهب من المذاهب السابقة، بل كان يختار منها ما يراه راجحا، وقد ينفرد بآراء لم يسبق إليها.

ابن هشام الخضراوي

هو: محمد بن يحي بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بابن البزذعي، ولد سنة خمسمائة وخمس وسبعين للهجرة، كان رأسا في العربية، عاكفا على التعليم، أخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرندي، وأخذ القراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشلوبين على الرغم من أن الشلوبين مات قبله، ومن مصنفاته: (فصل المقال في أبنية الأفعال)، و(المسائل النخب)، و(الإفصاح بفوائد الإيضاح)، و(الاقتراح في تلخيص الإيضاح)، و(النقض على الممتع لابن عصفور).

ويبدو أن ابن هشام الخضراوي قد شهد مؤلف ابن عصفور هذا – وهو (الممتع في التصريف) – قبل وفاته؛ لأنه توفي قبل ابن عصفور بسبع عشرة سنة، مما يدل على أنه وضع كتابه (الممتع) في فترة مبكرة من حياته، ولابن هشام الخضراوي أيضا نظم ونثر وتصرف في الأدب.

وتوفي بتونس ليلة الأحد رابع عشر جمادى الآخرة سنة ستمائة وست وأربعين للهجرة[٣].

---

(١) هود: ٨ .

(٢) البقرة: ١٦٧ ، وانظر : الهمع ١/ ١١٥ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٦٧ ، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٣٠٢ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦٢ .

مذهبه وآراؤه

لم يختلف ابن هشام الخضراوي في دراسته للنحو واللغة عن منهج سابقيه من نحاة الأندلس والمغرب من حيث إنه لم يتعصب لأي من المذاهب السابقة، بل كان تارة يقف مع البصريين، وتارة يقف مع الكوفيين، وتارة مع البغداديين، وتارة مع أسلافه من الأندلسيين، وتارة يأتي بآراء ينفرد بها عن سابقيه.

ومما وافق فيه سيبويه أن (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب قد تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: (والله لا أفعل إلا أن تفعل)، المعنى: (حتى أن تفعل)، وتبعه ابن مالك[١].

ومما وافق فيه الكوفيين جواز تثنية المركب المزجي وجمعه نحو: (بعلبك)، فيقال: (بعلبكان)، و(بعلبكون)، وتبعه ابن أبي الربيع[٢].

ووافق أبا علي الشلوبين على أن (لو) لا تفيد الامتناع بوجه، ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل هي لمجرد الربط، أي: ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي، كما دلت (إنْ) على التعليق في المستقبل[٣].

وذهب إلى أن (لو) التي هي للتمني كما في قولهم: (لو تأتيني فتحدثني) قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب (ليت)، وتابعه في ذلك ابن الضائع[٤].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٢٥ .

(٢) الهمع ١/ ٤٢ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٥٦ ، والهمع ٢/ ٦٥ .

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٦٧ .

وذهب إلى أن من شروط (حتى) العاطفة أن يكون معطوفها ظاهرا لا مضمرا، كما أن ذلك شرط مجرورها، وقد عقب ابن هشام الأنصاري صاحب المغني على هذا بقوله: « ولم أقف عليه لغيره »[١].

وتابع الكوفيين وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء في أن (لا سيما) تعد من أدوات الاستثناء، ووجهه أنك إذا قلت: (قام القوم لا سيما زيدٍ) فقد خالفهم (زيد) في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولية، وقد وضح الخضراوي وجهة نظرهم بقوله: « لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له، وأقرب ما يشبه به قول الشاعر:

فتى كملت خيراته غير أنه ... جَوَادٌ فما يُبْقي من المال باقيا

لأن كونه جوادا خير، لكنه زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير ».

وقد عقب السيوطي على هذا المذهب بقوله: « والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء؛ لأنه مشارك لهم في القيام وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائما، ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها، وعدم صلاحية (إلا) مكانها بخلاف سائر الأدوات »[٢].

وإذا وقع بعد (لا سيما) معرفة جاز جرها بالإضافة، و(ما) زائدة، وزيادة (ما) بين المتضايفين مسموعة، ويجوز حذفها، نحو: (لا سيَّ زيدٍ) نص عليه سيبويه، وذهب ابن هشام الخضراوي إلى أن زيادتها لازمة، ولا تحذف، قال السيوطي معقبا على ذلك: « وليس كما قال »[٣].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٢٧ .

(٢) الهمع ١/ ٢٣٤ .

(٣) الهمع ١/ ٢٣٤ .

وحكى عن الكوفيين وعن كثير من البصريين أن (إلى) قد تأتي بمعنى (مع)، كما في قوله تعالى: « مَنْ أنصارِي إلى اللهِ »[١]، أي: مع الله[٢].

وهكذا فإن آراء ابن هشام الخضراوي المتنوعة التي يوافق في بعضها سيبويه والبصريين ويوافق في بعضها الكوفيين، ويوافق في بعضها بعض أسلافه الأندلسيين، وينفرد ببعضها تدل على حرية فكره النحوي وعلى سداد نظره، وعدم تعصبه لمذهب من المذاهب.

ابن الحاج

هو: أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يعرف بابن الحاج، قرأ على الشلوبين وأمثاله، وكان متحققا بالعربية، حافظا للغات، مقدما في العروض، روى عن الدباج، وبرع في لسان العرب حتى لم يبق فيه من يدانيه أو يفوقه.

ومن مصنفاته: إملاء على كتاب سيبويه، ومصنف في الإمامة، وفي علوم القوافي والعروض، ومختصر خصائص ابن جني، ومصنف في حكم السماع، ومختصر المستصفي، وحواش على مشكلاته، وعلى سر الصناعة لابن جني، وعلى الإيضاح لابن جني أيضا، وله نقود على الصحاح، وإيرادات على المقرب لابن عصفور، أي: اعتراضات عليه، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء، وهذا دليل على أنه وقف على مصنفات ابن عصفور الذي كان يعاصره.

توفي سنة ستمائة وسبع وأربعين للهجرة، وقيل: ستمائة وإحدى وخمسين[٣].

(١) آل عمران: ٥٢ .

(٢) الجنى الداني ص٣٨٦

(٣) بغية الوعاة ١/ ٣٥٩ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦٤ .

مذهبه وآراؤه

لقد وردت عن ابن الحاج آراء كثيرة في النحو واللغة تدل على أنه يسير في فلك أسلافه المغاربة من حيث الاختيار من مذاهب السابقين وعدم التعصب لأي منها، فضلا عما كان ينفرد به من آراء، ومن ذلك إنكاره في نقده للمقرب لابن عصفور مجيء (لو) للتعليق في المستقبل، ولهذا لا يقال: (لو يقوم زيد فعمرو منطلق)، كما يقال ذلك مع (إنْ)، خلافا للجمهور حيث أجازوا تعليق (لو) في المستقبل قياسا على (إنْ)[١].

وكان يرى أن الخبر في نحو قولهم: (ضربي زيدا قائما) لا يجب حذفه كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور متابعا لبعض البصريين، وإنما يجوز ذكره فلا مانع من أن يقال: (ضربي زيدا إذا كان قائما)، أو (إذ كان قائما)، كما لا مانع أن يقال: (ضربي زيدا قائما حسن)[٢].

وكان يرى أن الرابط في جملة الخبر لا يكون اسم الإشارة إلا إذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا وكان اسم الإشارة للبعيد كما في قوله تعالى: « **والذينَ كذَّبُوا بآياتِنا واستكْبَروا عنها أولئك أصحابُ النارِ** »[٣]، فيمتنع نحو: (زيد قام هذا)، أي: (زيد قام ذاك)[٤].

وكان يرى أن الرابط في جملة الخبر في قوله تعالى: « **والذين يُتَوفَّوْن منكم ويَذَرون أزواجًا يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسهنَّ أربعةَ أشهرٍ وعشرا** »[٥] هو نون النسوة في (يتربصن)، ولكن على تقدير مضاف محذوف قبل المبتدأ، أي: (وأزواج

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٦٢ ، والجنى الداني ص٢٨٥

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤ .

(٣) الأعراف: ٤٠ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠ ، والهمع ١/ ٩٧ .

(٥) البقرة: ٢٣٤

الذين يتوفون)، خلافا للأخفش والكسائي، حيث ذهبا إلى وقوع الضمير موقع المظهر والتقدير عندهما: (يتربص أزواجهم)[١].

وأجاز الجمهور دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولا أو نكرة موصوفة أو لفظا من ألفاظ العموم مثل: (كل) مضافا إلى الموصول نحو: (الذي عند السلطان فمعظم)، (الذي في بيت السلطان فمحفوظ)، (الذي يأتيني فله درهم)، قال ابن الحاج: « ولم أجد من نص على هذا »[٢].

وكان يذهب إلى جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها إذا نفي بـ (ما) أو بغيرها، متابعا الأخفش والكسائي وابن كيسان، وقيل: هو مذهب الكوفيين غير الفراء، واختاره ابن خروف[٣].

وهكذا فإن ابن الحاج كأسلافه المغاربة يختار من المذاهب السابقة ما يراه راجحا عنده دون التقيد بأي من المذاهب.

الأندلسي

هو: القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي الإمام أبو محمد اللورقي النحوي، وسماه بعضهم (محمدا)، وكناه أبا القاسم، والأول أصح.

ولد سنة خمسمائة وخمس وسبعين للهجرة بمرسية، وتردد إلى بلنسية، وفيهما أخذ النحو، وهو إمام في العربية، وعالم بالقراءات، اشتغل في صباه بالأندلس، وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه، فصار عينا للزمان، وما من علم إلا وله فيه أوفر نصيب.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٢ .

(٢) السابق ٢/ ٦٧ .

(٣) السابق ٢/ ٨٧ .

قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك، ومحمد بن نوح الغافقي، وبدمشق على التاج الكندي، حيث قرأ عليه كتاب سيبويه، ثم ذهب إلى بغداد فجلس في حلقة أبي البقاء العكبري، ثم ذهب إلى حلب ثم إلى دمشق واستوطنها، والتف الناس حوله يستفيدون منه، كما انتفعوا بمؤلفاته الكثيرة.

وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل جيدا إلى الغاية.

ومن مصنفاته: (شرح المفصل) في أربعة مجلدات، و(شرح الجزولية)، و(شرح الشاطبية) في القراءات، وحدث عنه العماد البالسي وغيره، وتوفي بدمشق سنة ستمائة وإحدى وستين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

لم يخرج الأندلسي عن سنن أسلافه من المغاربة في الاختيار من آراء المذاهب السابقة دون تعصب لأي منها، فضلا عن الإتيان بآراء انفرد بها، فتارة يتابع سيبويه والبصريين، وتارة يتابع الكوفيين، وتارة يتابع بعض البغداديين.

ومن آرائه أنه يوافق سيبويه وأبا علي الفارسي وابن جني في أن العامل في الخبر هو المبتدأ[٢].

كما كان يرى أن جملة الشرط فيما إذا كانت أداة الشرط مبتدأ هي الخبر، لا الجواب لجواز خلوه من الضمير، دون الشرط، نحو قولهم: (من قام قمت)، وفي الدعاء: (من كان الناس ثقته ورجاءه فأنت ثقتي ورجائي)[٣].

ويرى الجمهور أن من الشبيه بالمضاف الواجب النصب في المنادى وفي اسم (لا) النافية للجنس المعطوف بعضه على بعض، نحو: (يا ثلاثةً وثلاثين)،

(١) معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٠، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦٥

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٢٧.

(٣) السابق ١/ ٢٣٤.

و(لا ثلاثةً وثلاثين عندي)، ولا فرق عندهم بين أن يكون هذا العدد علما أو غير علم، وذهب الأندلسي وابن يعيش إلى أن الشبيه بالمضاف يعني العدد المعطوف بعضه على بعض إنما يكون علما، وإلا فلا، أي إن لم يكن العدد علما، بل كان يطلق على جماعة معينة أخذ حكم المعطوف على المنادى المبني على الضم، حيث يجوز رفعه ونصبه، فيقال: يا ثلاثةُ والثلاثون، أو: والثلاثين، وإلا قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، نحو: (يا رجلا وامرأة) لغير معين[1].

وذهب إلى وجوب إلحاق ألف الندبة بالمندوب إذا كان بـ (يا) لئلا يلتبس المندوب بالمنادى المحض مثل: (يا عمرَا)، وأجاز غيره عدم إلحاقها بالمندوب سواء أكان بـ (يا) أو (وا)[2].

وحكى عن الكوفيين أنهم ربما نونوا المندوب في الوصل، نحو: (وازيدًا يا هذا)[3].

وأجاز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجار على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة، وهو أولى لوروده في القرآن كقوله تعالى: « **واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ** »[4]، وذلك على قراءة حمزة – بجر (الأرحام).

ويرى أن جملة الحال إن كانت اسمية مصدرة بضمير صاحبها وجب ربطها، فيقال: (جاءني زيد وهو راكب)[5].

---

(١) السابق ١/ ٣٥٥ .

(٢) السابق ١/ ٤١٣ .

(٣) السابق ١/ ٤٢٣ .

(٤) النساء: ١ ، وانظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٢٢ .

(٥) السابق ٢/ ٤١ .

كما أوجب ان تربط جملة الحال بالواو إن كانت فعلا مضارعا منفيا بـ (لم) سواء أكانت مع الضمير أم لا[١].

وأجاز بناء البدل المفرد النكرة من اسم (لا) النافية للجنس المبني على الفتح، نحو: (لا رجلَ صاحبَ لي)[٢].

وهكذا فإن آراء الأندلسي النحوية تكشف عن منهجه القائم على الاختيار والترجيح من آراء السابقين فضلا عن اجتهاده بآراء ينفرد بها.

ابن عصفور

هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، ولد سنة خمسمائة وسبع وتسعين للهجرة، حامل لواء العربية في زمانه بالندلس، أخذ عن الدباج والشلوبين، ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وتصدر للاشتغال مدة بعدّة بلاد، وجال الأندلس، وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة لا يمل من ذلك، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهل لغير ذلك.

ولم يكن عنده ورع، وكان يجلس في مجالس الشراب، ومن مؤلفاته: (الممتع في التصريف)، و(المقرب)، وشرحه لم يتم، و(شرح الجزولية)، و(مختصر المحتسب)، وله ثلاثة شروح على الجمل، وشرح الأشعار الستة.

وتوفي سنة ستمائة وثلاث وستين للهجرة، وقيل: ستمائة وتسع وستين[٣].

---

(١) السابق ٢/ ٤٤ .

(٢) حاشية الصبان ١/ ٦٠٤ .

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠ ، والمدارس النحوية ص٣٠٦ ، والوسيط ص١٦٥

مذهبه وآراؤه

كان ابن عصفور مثل أسلافه المغاربة يختار من آراء السابقين ما يراه راجحا، فنراه أحيانا يتابع سيبويه والبصريين، وأحيانا يتابع بعض الكوفيين، وتارة يتابع بعض البغداديين، وتارة يتابع بعض المغاربة، فضلا عن آرائه الاجتهادية التي انفرد بها.

فنراه يتابع سيبويه في أن لام المستغاث في مثل: (يا لَزيد) متعلقة بفعل النداء المحذوف لا بـ (يا) كما ذهب إلى ذلك ابن جني، ولا زائدة كما ذهب إلى ذلك المبرد[١].

كما كان يختار رأيه في ان ما بعد (لولا) مبتدأ لا فاعل بإضمار فعل كما ذهب إلى ذلك الكسائي[٢].

وكان يذهب مذهب الأخفش في جواز كسر همزة (إنَّ) وفتحها إذا وقعت بعد (مذ)، و(منذ) كما في نحو: (ما رحلت إلى هذا البلد مذ أو منذ أنَّ الله خلقني)[٣].

واختار رأيه في جواز نصب (زيد) على الاشتغال بعد (إذا) الفجائية في مثل: (خرجت فإذا زيدًا قد كلمه عمرو)[٤].

وكان يرى رأي الزجاج في أن (إذا) الفجائية ظرف زمان[٥].

---

(١) المغني ص٢٩٠ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٨٧ .

(٣) الهمع ١/ ١٣٨ .

(٤) المغني ص٢٣٢ .

(٥) المغني ص١٢٠ .

وكان يرى رأي الجرمي والمازني في أن إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ببقاء الألف والواو رفعا، وانقلابهما ياء نصبا وجرا، وهذا مبني على أن الإعراب عنده معنوي لا لفظي، قال ابن عصفور: « وكان الأصل قبل دخول العامل: (زيدان)، و(زيدون)، و(ثلاثون) فلما دخل العامل لم يحدث شيئا، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة، فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب»[١].

واختار رأي ابن السراج في أنه يجوز حذف مفعولي (ظن) دون قرينة، وكذلك أخواتها مستدلا بقوله تعالى: « أَعِنْدَه علمُ الغيبِ فهو يرى »[٢]، أي: يعلم[٣].

واختار رأي السيرافي في أن المعطوف على الاسم المنصوب في باب التحذير مثل: (رأسَك والحائط) منصوب عطفا على الأول، لا بفعل مقدر كما ذهب إلى ذلك ابنّ طاهر وابن خروف، وتبعه ابن مالك[٤].

واختار رأي الكوفيين في أن (هَبْ) من أخوات (ظن)[٥].

كما اختار رأيهم في أن الحكاية لا تجوز بعد القول فقط، بل تجوز أيضا بعد ما في معنى القول، مثل: (ناديت ودعوت)، مثل قوله تعالى: « فَدَعا رَبَّه أنِّي مغلوبٌ فانْتَصِرْ »[٦] - على القراءة بكسر همزة (إنَّ)[٧].

---

(١) الهمع ١/ ٤٨ .

(٢) النجم: ٣٥ .

(٣) الهمع ١/ ١٥٢ .

(٤) السابق ١/ ١٦٩ .

(٥) السابق ١/ ١٤٥ .

(٦) القمر: ١٠ .

(٧) السابق ١/ ١٥٧ .

واختار رأي أبي علي الفارسي في أن الفعل لا ينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد، فلا يجوز عندهما: (نظرتُ إلى محمدٍ جالسًا قارئًا)[١].

واختار رأي ابن السِّيد في أن (ما) تقع صفة للتعظيم، مثل قوله تعالى: « **الحاقة. ما الحاقة** »[٢]، ومثل: (لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يسود).

وكان يختار رأي الأخفش في أن المقسم به بالهمزة في نحو: (آللهِ لقد كان كذا) مجرور بالهمزة؛ لأنها قامت مقام حرف القسم، لا بالحرف المحذوف كما ذهب إلى ذلك ابن مالك[٣].

واختار رأي أبي علي الفارسي في أن الكاف لا تتعلق بشيء، ونقل عن الأخفش[٤].

وذهب إلى أن الصحيح في قولهم: (يا لي) حيث وقع أن يكون مستغاثا من أجله، لا مستغاثا به[٥]؛ إذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير: (يا أدعو لي)، وهذا لا يجوز في غير باب (ظن وأخواتها).

وذهب مذهب المبرد وجماعة إلى أن (مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل في نحو قولهم: (محمد أفضلُ من علي) لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض[٦].

---

(١) السابق ١/ ٢٤٤ .

(٢) الحاقة : ١ ، ٢ ، وانظر: السابق ١/ ٩٢ .

(٣) الجنى الداني ص٣٤ .

(٤) السابق ص٨٦ .

(٥) السابق ص١٠٣ .

(٦) السابق ص٣١٢ .

وذهب مع جماعة إلى أن خبر (ما) الحجازية إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز توسطه بين (ما) والاسم مع بقاء العمل حيث يحكم على محلهما بالنصب[١].

وقد انفرد بآراء كثيرة منها: أن (أنْ) المفسرة قد تقع بعد صريح القول نحو قولهم: (قلت لهم أنْ أنصتوا) في حين يرى الجمهور أنها لا تأتي إلا بعد ما فيه معنى القول دون حروفه[٢]، كما أنها تأتي لربط الجواب بالقسم كما في نحو:

أَمَا واللهِ أنْ لو كنتَ حرًا   وما بالحرِّ أنت ولا العتيقِ[٣]

وكان يرى اختيار المصدر نائبا عن الفاعل مع وجود الظرف أو الجار والمجرور كما في قوله تعالى: « **فإذا نُفِخَ في الصورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ** »[٤].

وذهب إلى جواز إضافة (أي) الموصولة إلى نكرة كما في نحو: (اضربْ أيَّ رجلٍ هو أفضلُ)[٥].

وكان يرى لزوم (مِنْ) مع (كأين) مثل قوله تعالى: « **وكأيِّن من نبيّ قاتَلَ معه رِبِّيُّون** »[٦].

وكان يرى أنه لا يصح الاستثناء في العدد، فلا يقال: له عليَّ ألفٌ إلا خمسين، معتلا بأن أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له[٧].

---

(١) السابق ص٣٢٤ .

(٢) المغني ص٤٨ .

(٣) السابق ص٥٠ .

(٤) الحاقة: ١٣ ، وانظر: الهمع ١/ ١٦٣ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٤

(٦) آل عمران: ١٤٦ ، وانظر: المغني ص٢٤٦

(٧) الهمع ١/ ٢٢٨ .

وذهب إلى أن (لكنْ) في مثل: (ما قام زيد ولكنْ عمرو) هي العاطفة والواو زائدة لازمة[١].

وذهب إلى أن جملة (ما خلا) ونظائرها في الاستثناء مستأنفة، وليست حالا كما ذهب السيرافي، ولا منصوبة على الاستثناء كما ذهب ابن خروف[٢].

وذهب الجمهور إلى أن الأكثر في الماضي المتصرف إذا وقع جوابا للقسم اقترانه بـ (قد) مع اللام، وقد يستغنى عن (قد)، وذهب قوم إلى أنه لا بد في ذلك من (قد) مقدرة أو ظاهرة، وفصل ابن عصفور فقال: إن كان الفعل قريبا من زمان الحال أدخلت عليه اللام و(قد)؛ لأن (قد) تقربه من الحال، وإن كان بعيدا منه أتيت باللام وحدها[٣].

كما ذهب إلى أن النفي بـ (لا) قد يكون آكد من النفي بـ (لن)؛ لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جوابا للقسم، والمنفي بـ (لن) لا يكون جوابا له، وذلك خلافا للزمخشري الذي ذهب إلى أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي[٤].

وذهب إلى أن (لو) الشرطية لا يليها فعل مضمر إلا في الضرورة[٥].

وجوز أن يكون المحذوف في مثل: (عمرُك)، و(ايمن الله) المبتدأ لا الخبر[٦]، كما جوز الفصل بالظرف بين (إذن) ومنصوبها، مثل: (إذن غدا أكرمَك)[١].

---

(١) المغني ص٣٨٦ .

(٢) الهمع ١/ ٢٤٩ .

(٣) الجنى الداني ص١٣٥ .

(٤) الجنى الداني ص٢٧٠ .

(٥) السابق ص٢٧٨ .

(٦) المغني ص٨٠٦ .

وكان يرى أن (ماذا) في مثل: (انظر ماذا صنعت) لا يصح أن تكون مفعولا لـ (انظر) كما ذهب السيرافي وابن خروف والفارسي؛ لأن الاستفهام له الصدر، وإنما تعرب (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) اسم موصول خبر، والجملة (صنعت) صلة[٢].

وكان يرى أن (عيونا) في قوله تعالى: « وفَجَّرْنا الأرْضَ عُيُونًا »[٣] تمييز لا حال[٤].

وكان يرى أن الكاف والياء المتصلتين بـ (كأن) في مثل: (كأني وكأنك بالدنيا لم تكن) زائدتان وكافتان لـ (كأن) عن العمل، والباء زائدة في المبتدأ[٥].

وذهب إلى أن (عسى) إذا كان خبرها مضارعا مقرونا بـ (أنْ) عاملة عمل (كان)، و(أنْ) والفعل في موضع الخبر، خلافا لسيبويه والمبرد حيث ذهبا إلى أن (عسى) ليست عاملة عمل (كان)، وأن المرفوع بها فاعل، وأن الفعل المضارع المقرون بـ (أنْ) بعدها في موضع نصب على المفعولية، وخلافا للكوفيين حيث ذهبوا إلى أن (أنْ) والفعل بدل اشتمال من فاعل (عسى)[٦].

وذهب إلى أن (حتى) إذا عطف بها على مجرور فالأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة[٧].

---

(١)الهمع ٢/ ٧ .

(٢)المغني ص٣٩٦ .

(٣) القمر: ١٢ .

(٤)الهمع ١/ ٢٧ .

(٥)المغني ص٢٥٤ .

(٦)الجنى الداني ص٢٦٤ .

(٧) الجنى الداني ص٥٥١ .

وهكذا فإن هذه الآراء المتنوعة تدل على أن ابن عصفور بغدادي المذهب والاتجاه؛ لأنه يختار من آراء السابقين ما يراه راجحا فضلا عن أنه يأتي بآراء جديدة ينفرد بها مما يدل على حرية الفكر النحوي عنده، وعدم تعصبه لأي من المذاهب السابقة.

ابن مالك

هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيَّاني الشافعي النحوي.

ولد سنة ستمائة للهجرة، أو ستمائة وواحدة بجيان، سمع من الشَّلَوْبِين بالأندلس أياما، ثم ورد المشرق حاجا ولقي ابن الحاجب في مصر حوالي سنة ستمائة وثلاثين للهجرة، وأخذ عنه، ثم نزل حلب وسمع فيها من ابن يعيش الحلبي وابن عمرون، ثم تصدر لإقراء العربية بها مدة، ثم لإقرائها والتصنيف فيها بدمشق التي توطنها فأتى بما أعجز الأوائل لقوة حافظته، وكان إماما في القراءات وعللها، وكان أمة في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم وعلى اللغة وأشعار العرب التي يحتج بها في النحو، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان أمة أيضا في الحديث النبوي، وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته، فإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب، وهو أول من توسع في الاستشهاد بالحديث النبوي، وحقا كان يستشهد به من قبله ابن خروف والسهيلي وأبو علي الفارسي وابن جني وابن بري المصري، ولكنه هو الذي توسع في الاستشهاد به، وكان نظم الشعر عليه سهلا: رجزه وطويله وبسيطه، وغير ذلك، هذا مع ما كان عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار، والتُّؤَدَة.

وله تصانيف مشهورة أربت على ثلاثين مصنفا ما بين منظوم ومنثور، منها منظومته الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت، وشرحها المسمى الوافية،

ومنظومته الألفية المشهورة في ألف بيت، وهي المسماة بالخلاصة؛ لأنها تلخيص للكافية الشافية، وعليها شروح كثيرة، منها: شرح ابن الناظم بدر الدين، وشرح المرادي، وشرح ابن هشام الأنصاري، وشرح ابن عقيل، وشرح الأشموني، وشرح الشاطبي.

ومن تصانيفه أيضا: رسالة عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وشرحها، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه، وشرح المقدمة الجزولية، والمقدمة الأسدية التي صنفها لابنه تقي الدين الأسد، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والموصل في نظم المفصل للزمخشري، وتحفة المودود في المقصور والممدود، وإيجاز التعريف في علم التصريف، والاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.

وتوفي سنة ستمائة واثنتين وسبعين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

ولابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلس، بالإضافة إلى آراء اجتهادية ينفرد بها، وهذا يدل على أنه لم يخرج عن سنن أسلافه من المغاربة من حيث منهجه القائم على الاختيار والانتخاب من آراء السابقين، وعدم تعصبه لأي من المذاهب.

فمما اختاره من مذاهب البصريين ما ذهب إليه سيبويه من أن نون الرفع مع المضارع المسند إلى واو الجماعة المتصل بياء المتكلم هي المحذوفة لا نون الوقاية خلافا للمبرد حيث ذهب إلى أن المحذوفة نون الوقاية، واختاره

---

(١) انظر شذرات الذهب ٥/ ٣٣٦ ، والبغية ١/ ١٣٠، والمدارس النحوية ص٣٠٩ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦٦ ، ١٦٧ .

كثير من النحاة ومنهم السيوطي، وذلك نحو قوله تعالى: « **قُلْ أَفَغَيْرَ الله تأمروني أَعْبُد أيُّها الجاهلون** »[١] - على القراءة بنون واحدة خفيفة[٢].

واختار ما ذهب إليه سيبويه من أن موقع المصدر المؤول في نحو: (عسيتَ أنْ تفعلَ) نصب على إسقاط الجار، أو على تضمين الفعل (عسيت) معنى (قاربت)، والمعنى: (دنوت من أن تفعل)، أو (قاربت أن تفعل)[٣].

وذهب مذهب يونس وأبي علي الفارسي وابن كيسان إلى أن (إما) الثانية في نحو قولهم: (جاءني إما زيدٌ وإما عمرو) غير عاطفة كالأولى، وإنما العطف بالواو خلافا لأكثر النحاة فإنها هي العاطفة عندهم[٤].

كما اختار ما ذهب إليه يونس والفراء من أن (الذي) قد يكون موصولا حرفيا يؤول بمصدر كما في قوله تعالى: « **وَخُضتُم كالذي خَاضُوا** »[٥]، أي: (كخوضهم)، خلافا للجمهور، فإنه عندهم موصول اسمي، وأولوا الآية، أي: كالخوض الذي خاضوه[٦].

وكان يرى رأي المبرد أن لام الابتداء يجوز دخولها على معمول خبر (إنَّ) المتوسط بين الاسم والخبر، وإن دخلت على الخبر أيضا، وذلك إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، كما في نحو قولهم: (إن زيدا لبك لواثق)[٧].

---

(١) الزمر: ٦٤ .

(٢) الهمع ١/ ٦٥ .

(٣) المغني ١/ ٢٨ .

(٤) السابق ١/ ٥٨ .

(٥) التوبة: ٦٩ .

(٦) الهمع ١/ ٨٣ .

(٧) الهمع ١/ ١٣٩ .

واختار رأي الأخفش من جواز دخول الواو على أخبار (كان) وأخواتها إن كان الخبر جملة تشبيها لها بجملة الحال كما في قول الشاعر:

وكانوا أناسًا ينفحون فأصبحوا   وأكثرُ ما يُعطونه النظرُ الشزرُ

وأنكر الجمهور ذلك وخرجوا الفعل على التمام، وجعلوا الجملة حالا[١]، كما اختار رأي الأخفش أيضا في جواز دخول الواو على خبر (ليس)، و(كان) المنفية إذا كان جملة بعد (إلا) كقول الشاعر:

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما   قابلته عينُ البصير اعتبارُ

وتأول ذلك الجمهور أيضا على حذف الخبر ضرورة، أو على زيادة الواو[٢].

وذهب متابعا الأخفش إلى أن (مِنْ) الجارة تزاد بلا شروط كما في قوله تعالى: « **وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِين** »[٣].

والمشهور في كلام العرب أن (عسى) لا يتصل بها ضمير إلا إذا كان في صورة المرفوع، وبذلك نزل القرآن، ومن العرب من يأتي بصورة المنصوب المتصل، فيقول: (عساني)، و(عساك)، و(عساه)، فذهب سيبويه إلى أن الضمير هو المسند إليه، وما بعده هو المسند، إلا أنه عكس العمل بأن جعل الاسم منصوبا والخبر مرفوعا حملا لها على (لعل)، وذهب المبرد والفارسي إلى عكس الإسناد بأن يكون الضمير هو الخبر، وما بعده هو الاسم، وذهب ابن مالك متابعا للأخفش إلى أن الإسناد والعمل باقيان على ما هما عليه، أي:

---

(١) الهمع ١/ ١١٦

(٢) السابق ١/ ١١٦ .

(٣) الأنعام: ٣٤ ، وانظر: الجنى الداني ص٣١٨

يكون الضمير هو الاسم، وما بعده الخبر، وأن ضمير النصب وقع موقع ضمير الرفع لذا فهو في محل رفع نيابة عنه[١].

وأخذ برأيه أيضا في أن الحال لا تجيء من المضاف إليه إلا إذا كان جزءا من المضاف أو مثل جزئه، كما في قوله تعالى: « **وَنَزَعْنَا ما في صُدُورِهِم من غِلٍّ إخْوانًا** »[٢]، « **واتَّبِع مِلَّةَ إبراهيمَ حَنيفًا** »[٣].

واختار رأي الكوفيين والبغداديين والأخفش في جواز حذف الموصول الاسمي كقول حسان:

أَمَــنْ يهجــو رســول الله مــنكم ويمدحـــه وينـــصره ســـواءُ

على تقدير: ومن يمدحه[٤].

واختار رأي الكوفيين أيضا في جواز منع الاسم من الصرف في ضرورة الشعر[٥].

وجوز متابعا لهم إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور والمصدر نائبا عن فاعل مع وجود المفعول به كقراءة أبي جعفر: « **لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانوا يَكْسِبُون** »[٦].

---

(١) الهمع ١/ ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) الأعراف: ٤٣ .

(٣) النساء: ١٢٥ ، وانظر: الهمع ١/ ٢٤٠ .

(٤) الهمع ١/ ٨٨ .

(٥) الهمع ١/ ٣٧ .

(٦) الجاثية: ١٤ ، وانظر: الهمع ١/ ١٦٢ .

كما وافقهم في جواز وقوع (إذا) مفعولا به كما في قوله تعالى: « **واذكروا إذْ كنتم قليلا** »(١)، وبدلا كقوله تعالى: « **واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت** »(٢)، والجمهور لا يثبتون ذلك(٣).

كما وافقهم على جواز مجيء (أو) العاطفة بمعنى الواو كما في قول الشاعر:

.... **لنفسي تقاها أو عليها فجورها**

وكما في الحديث الشريف: « اسكُنْ حراءُ فما عليك إلا نبيٌّ أو صدِّيقٌ أو شهيدٌ »(٤).

ووافقهم على مجيء الباء بمعنى (من) كما في قوله تعالى: « **عَيْنًا يَشْرَبُ بها عبادُ اللهِ** »(٥)، أي: منها(٦).

وتابعهم في أن السين مقتطعة من (سوف)، وقال: لأنه أبعد عن التكلف(٧).

ووافقهم على أن من معاني الكاف مجيئها بمعنى (على) كقول بعض العرب: (كخير) جوابا على سؤال مقدر، وهو: كيف أصبحت؟(٨)

---

(١) الأعراف: ٨٦ .

(٢) مريم: ١٦ .

(٣) الهمع ١/ ٢٠٤ .

(٤) الهمع ٢/ ١٣٤ .

(٥) الإنسان: ٦ .

(٦) الجنى الداني ص٤٣ .

(٧) السابق ص٦٠ .

(٨) السابق ص٨٤ .

وذهب موافقا الكوفيين إلى جواز وصل (أل) الموصولة بالفعل المضارع في الاختيار، بينما خص الجمهور ذلك بالضرورة(١).

وذهب موافقا هشاما وابن كيسان إلى أن (أبا)، و(أخا)، و(يدي)، و(غلامي) من قول العرب: (لا أخا لك)، و(لا أبا لك)، و(لا يدي لك)، و(لا غلامي لك) – أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضا محذوف، وذهب الجمهور إلى أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة كما في: (مثلك)، و(غيرك)(٢).

وذهب متابعا الزجاجي إلى أن (سوى) مثل (غير) في المعنى والتصرف، فتكون فاعلا، مثل: (جاءني سواك)، ومفعولا مثل: (رأيت سواك)، وبدلا أو منصوبة على الاستثناء في مثل: (ما جاءني أحد سواك)، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب(٣).

واختار رأي ابن جني في أن الجملة قد تبدل من المفرد كما في قوله تعالى: « **ما يُقالُ لَكَ إلا ما قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إنَّ ربَّكَ لذو مغفرة وذو عقاب أليم** »(٤)، قائلا: (إن ربك) وما بعدها بدل من (ما) وصلتها(٥).

وذهب متابعا ابن خروف وابن عصفور إلى إلحاق (نظر) بأفعال التعليق إذا كانت مع الاستفهام خاصة كقوله تعالى: « **أفَلا يَنْظُرونَ إلى الإبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ** »(١).

---

(١) الجنى الداني ص٢٠٣ .

(٢) الهمع ١/ ١٤٥ .

(٣) المغني ص١٨٨ .

(٤) فصلت: ٤٣ .

(٥) الهمع ٢/ ١٢٨

واختار رأي البصريين في أنه لا يجوز حكاية الجمل بعد ما كان في معنى القول كـ (ناديت، ودعوت، وقرأت)، ورأوا أن الجمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر للتصريح به في قوله تعالى: « نادى رَبَّه نِداءً خَفِيًا . قال رَبِّ »(٢)، « وَنَادَى نُوْحٌ رَبَّه فقال رَبِّ »(٣).

وذهب متابعا الزجاجي والزمخشري وابن خروف إلى أن القول وما تصرف منه ينصب المفرد بعده مرادا به اللفظ مثلما ينصبه مرادا به معنى الجملة، وجعلوا منه: « يُقالُ لَهُ إبراهيمُ »(٤)، أي: يقول له الناس إبراهيم، أي: يطلقون عليه هذا الاسم(٥).

ومما انفرد به من الآراء: اشتراطه لإعمال القول عمل (ظن) أن يكون لفظه مضارعا دالا على الحال لا الاستقبال، بينما اشترط الجمهور أن يكون مضارعا مطلقا سواء كان دالا على الحال أو الاستقبال(٦).

وذكر أن من معاني الباء أنها تجيء للمقابلة، وقال هي الباء الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بِضِعْفِ، وقد تسمى باء العوض(٧).

وذكر أن من مواضع زيادة الباء غير المقيسة: الحال المنفية لأنها شبيهة بالخبر، واستدل بقول الشاعر:

فما رجعت بخائبةٍ ركاب ... حكيم بن المسيب منتهاها

(١) الغاشية: ١٧ ، وانظر: الهمع ١/ ١٥٥ .

(٢) مريم: ٣ ، ٤ .

(٣) هود: ٤٥ ، وانظر: الهمع ١/ ١٥٧ .

(٤) الأنبياء: ٦٠ .

(٥) الهمع ١/ ١٥٧ .

(٦) الهمع ١/ ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٧) الجنى الداني ص٤١ .

وتأول بعضهم البيت على أن تكون الباء باء الحال، أي: فما رجعت بحاجة خائبة[١].

وذهب إلى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمة المعربة، بينما كان الجمهور يرى أنها زائدة عليها[٢].

وكان يرى أن (ذان)، و(اللذان)، و(اللتان) مثناة حقيقة، وأنها لذلك معربة لا مبنية[٣].

وذهب إلى أن قوله تعالى: « إنَّ هذان لساحران »[٤]- على قراءة تشديد (إنَّ) – على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائما[٥].

وذهب إلى أن (أو) تأتي للتقسيم، مثل: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف[٦]، وأن الفاء تدخل في جواب (لما)، كقوله تعالى: « **فَلَمَّا نَجَّاهم إلى البر فمنهم مقتصد** »[٧]، وذهب الجمهور إلى أن الجواب محذوف، والتقدير: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد[٨].

---

(١) السابق ص٥٥ .

(٢) الهمع ١/ ١٥ .

(٣) الهمع ١/ ٤٢ .

(٤) طه: ٦٣ .

(٥) المغني ص٥٨ .

(٦) المغني ص٩٢

(٧) لقمان: ٣٢ .

(٨) المغني ص١٧٤ .

وكان يرى أن (إذ) تأتي للاستقبال، واستدل بقوله تعالى: « **يومئذٍ تُحَدِّثُ أخبارَها** »[(١)]، وأن من معاني (عن) الاستعانة مثل: (رميت عن القوس)، أي: بالقوس[(٢)].

وأن (إلى) قد تأتي بمعنى (في) كقوله تعالى: « **لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يَوْمِ القيامةِ** »[(٣)].

ووافق ابن الضائع في أن إضافة الصفة لمعمولها تفيد التخصيص بجانب التخفيف، وقد رد عليهما ابن هشام والشيخ خالد الأزهري بأن التخصيص هنا ليس مستفادا من الإضافة، وإنما هو موجود قبل الإضافة؛ لأن أصل: (ضاربُ زيدٍ): (ضاربٌ زيدا)، فالوصف (ضارب) مخصص بمعموله، ولم تفده الإضافة سوى التخفيف[(٤)].

وأجاز الفصل بين المضاف - إذا لم يكن اسما مشبها للفعل - والمضاف إليه بـ (إما) كقول الشاعر:

هما خُطَّتَا إمَّا إسارٍ

على الرواية بجر (إسار)[(٥)].

ومنع إبدال المضمر من الظاهر بدل (كل من كل)، محتجا بأنه لم يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما، ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا نحو: (رأيت زيدا إياه)[(١)].

---

(١) الزلزلة: ٤ ، وانظر: الهمع ١/ ٢٠٤ .

(٢) المغني ص١٩٨ .

(٣) النساء: ٨٧ ، وانظر: المغني ص١٠٥ .

(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٨ .

(٥) شرح التصريح ٢/ ٥٨ .

وذهب إلى أن (لكنْ) في (ما قام زيد ولكنْ عمرو) غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، والتقدير: (ولكنْ قام عمرو)[٢].

« وقد جرت عادة ابن مالك على أن يعد الشاذ عند الجمهور لغة وهو لذلك يقبلها، ولكنه يحفظها كما هي، ولا يقيس عليها كما يصنع الكوفيون أحيانا، ولا يعمد إلى تأويلها لتنسجم مع قاعدتهم قبل أن يحكموا عليها بالشذوذ والحفظ كما يصنع البصريون في كثير من الشواهد »[٣].

من ذلك أن الجمهور كان يرى أن رفع المضارع بعد (لم) الجازمة في قول الشاعر:

لولا فوارس من نُعْم وأسرتهم ... يوم الصُّليفاء لم يوفون بالجار

ضرورة شعرية، أما ابن مالك فقد كان يراها لغة مقبولة[٤].

وذهب إلى أن (لو) التي للتمني مصدرية أغنت عن التمني، لكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهم تمنيا، كما في قوله تعالى: « لَوْ أَنَّ لنا كَرَّة »[٥].

وهكذا فإن آراء ابن مالك المتنوعة تدل على سعة اطلاعه على مذاهب السابقين والمعاصرين، كما أنها تدل على عدم تعصبه للبصريين أو الكوفيين أو لغيرهما.

ابن الضائع

---

(١) الهمع ٢/ ١٢٨ .

(٢) الهمع ٢/ ٣٧ .

(٣) الوسيط ص١٦٩ .

(٤) المغني ص٣٦٥ ، وانظر الوسيط ص١٦٩ .

(٥) البقرة: ١٦٧ ، الجنى الداني ص٢٨٩ ، ٢٩٠ .

هو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع.

لازم الشَّلَوْبِين وفاق أصحابه كلهم، وأخذ عنه كتاب سيبويه، ولم يكن في وقته من يقاربه في النحو، فقد كان إماما فيه لا يجارى، وكان إذا أخذ فيه أتى بالعجائب، ولم يسبقه إلى فهم كتاب سيبويه والتصرف فيه أحد، أملى على إيضاح الفارسي، ورد اعتراضات ابن الطراوة عليه وعلى سيبويه، كما رد اعتراضات ابن السيد على الزجاجي، ورد على ابن عصفور معظم اختياراته.

ومن مؤلفاته: شرح على كتاب سيبويه، وقد جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف للكتاب، مع الاختصار الحسن، وله أيضا شرح على جمل الزجاجي.

وتوفي سنة ستمائة وثمانين للهجرة وقد قارب السبعين(١).

مذهبه وآراؤه

سار ابن الضائع على نهج أسلافه من النحاة الأندلسيين في اتباع المنهج البغدادي القائم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، مع الإتيان بآراء جديدة.

وكان له موقف من الحديث النبوي الشريف يتمثل في منعه الاحتجاج به، يقول في شرح الجمل: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٠٤ .

النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي – صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب »[١].

وخطأ ابن خروف وابن مالك؛ لأنهما أكثرا من الاستشهاد بالحديث.

ومن آرائه أنه ذهب موافقا ابن هشام الخضراوي في أن (لو) التي للتمني في مثل (لو تأتيني فتحدثني) قسم برأسه فلا تحتاج إلى جواب كجواب (لو) الامتناعية[٢].

ورد على ابن عصفور ما ذهب إليه من أن لام المستغاث لأجله في مثل: (يا لَزيدٍ لِعمرو) متعلقة بفعل محذوف تقديره: (أدعوك لعمرو)؛ حتى لا تتعلق بالفعل النائبة عنه (يا) لأنه مسلط على المستغاث باللام، والعامل الواحد في رأيه لا يعمل بحرف واحد مرتين، وأجاب ابن الضائع بأن الحرفين مختلفان معنى، ولذلك يصح اتصال العامل بهما كما في نحو: (وهبت لك دينارا لترضى)[٣].

ورد عليه قوله: إن تثنية (بهما) في قوله تعالى: « **إنْ يكنْ غنيًا أو فقيرا فالله أولى بهما** »[٤] شاذة، قائلا: إن (أو) في الآية للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة[٥].

ووافقه في أن لام المستغاث في مثل: (يا لزيد) متعلقة بفعل النداء المحذوف[١]، ووافقه السهيلي في وجوب التعاند في معطوفي (لا) مثل: (جاءني رجل لا امرأة)[٢].

---

(١) الاقتراح ص٣٢ .

(٢) الجنى الداني ص٢٨٩ .

(٣) المغني ص٢٩٠ .

(٤) النساء: ١٣٥ .

(٥) السابق ص٥٠٩ .

واختار رأي أستاذه الشلوبين في أن (إلا) في قوله تعالى: « **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** »[٣] بمعنى (غير) التي يراد بها البدل والعِوَض[٤].

وهكذا فإن آراء ابن الضائع على قلتها تدل على استقلال شخصيته العلمية، حيث كان يتعقب سابقيه من المغاربة وغيرهم في آرائهم واستشهادهم بالحديث؛ إذ كان يوافق القدماء في عدم جواز الاحتجاج بالحديث لتناقله بالمعنى غالبا.

ابن أبي الربيع

هو: عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين: ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، فهو موصول النسب إلى عثمان بن عفان – رضي الله عنه.

ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وكان ابن أبي الربيع إمام النحو في زمانه.

وقرأ النحو على الدباج، وأبي علي الشلوبين، وقد أذن له أبو علي أن يتصدر لإشغاله، فقام بتعليمه، وصار أبو علي يرسل إليه الطلبة الصغار، ويحصل له منهم ما يكفيه من الأجر فإنه كان لا شيء له.

وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي، وسمع من القاسم بن بقي وغيره.

---

(١) السابق ص٢٩٨ .

(٢) الهمع ٢/ ١٣٧ .

(٣) النحل: ٢٢ .

(٤) المغني ص٩٩ .

ولما استولى الفرنج على إشبيلية انتقل منها إلى سبتة، وأقرأ بها النحو دهره، ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه، وأخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي، وإبراهيم الغافقي وغيرهما، وروى عنهم جماعة منهم بالإجازة أبو حيان.

ومن مصنفاته: شرح إيضاح أبي علي الفارسي، وشرح سيبويه، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، والتلخيص والقوانين، وكلاهما في النحو، ولكن الدكتور عياد الثبيتي يقرر أنهما كتاب واحد، وهو: (التلخيص في ضبط القوانين)، وقد قام بتحقيقه الدكتور/ علي سلطان الحكمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ومات ابن أبي الربيع سنة ستمائة وثمان وثمانين للهجرة، وكانت وفاته بسبتة يوم الجمعة السادس عشر لشهر صفر، ودفن بالمقبرة الكبرى التي بسفح جبل الميناء(١).

مذهبه وآراؤه

كان ابن أبي الربيع يتبع أسلافه في انتهاج نهج المدرسة البغدادية القائمة على اختيار ما يروق لهم من آراء البصريين والكوفيين بغض النظر عن كون ما يختارونه من آراء البصريين أكثر أو أقل، فإذا كان ابن أبي الربيع قد مال في كثير من الأحيان إلى مذهب البصريين – كما سيتضح من خلال آرائه – محتجا له ومدافعا عنه فإن ذلك لا يدفعنا إلى الحكم عليه بأنه بصري كما فعل الدكتور عياد الثبيتي، حيث وصفه بأنه بصري الاتجاه إلى أبعد الحدود، واستدل على ذلك بموقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين(٢).

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ ، والبسيط لابن أبي الربيع ت/ عياد الثبيتي ١/ ١٩ – ٧٦ ، وابن أبي الربيع وآراؤه النحوية د/ عبد العزيز علي صالح ص٥ – ١٦ ، والفكر النحوي عند ابن أبي الربيع د/ احمد محمد عبد الراضي ص٦ ، ٧ .

(٢) البسيط ١/ ٢٢٤ .

فمن آرائه التي وافق فيها البصريين رأيه في أن فعل الأمر قسم قائم بذاته، وأنه مبني دائما، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه معرب، وأنه في الأصل فعل مضارع حذف منه حرف المضارعة، وجزم بلام أمر محذوفة، وقد علل ابن أبي الربيع ذلك بأن حرف المضارعة لم يجيء قط محذوفا، وحذف الجازم لم يأت إلا في الشعر[١].

ووافق البصريين أيضا في أن الرافع للفعل المضارع وقوعه موضع الاسم منكرا أن يكون للعامل المعنوي أثر؛ لأنه عدم، والشيء المعدوم لا يؤثر في الموجود[٢].

ووافقهم أيضا في أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، ويعلل صحة كون العامل معنويا هنا بأن عوامل الأسماء تختلف عن عوامل الأفعال، فإذا كان التعري عن العوامل يصح أن يكون عاملا في الاسم فإنه لا يصح أن يكون عاملا في الفعل[٣].

ووافقهم فيما ذهبوا إليه من دلالة (مِنْ) على ابتداء الغاية المكانية دون ابتداء الغاية الزمانية.

كذلك وافقهم فيما ذهبوا إليه من أن (رُبَّ) حرف، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها اسم[٤].

ومما وافق فيه الكوفيين ذهابهم إلى أن (عَدَّ) من أفعال الرجحان فيتعدى إلى مفعولين[٥].

---

(١) البسيط ١/ ٢٢٩، ٢٣٠.
(٢) البسيط ١/ ٢٣٠.
(٣) الجنى الداني ص٣٠٩.
(٤) البسيط ٢/ ٨٦٠.
(٥) الهمع ١/ ١٤٨.

ووافق شيخه أبا علي الشَّلَوْبِين في أن الأصل في الظروف هو التصرف[١].

وذهب موافقا الفارسي وابن أبي العافية والشَّلَوْبِين إلى أن اللام في مثل: (إنْ زيدٌ لقائم) لام أخرى غير التي تدخل على خبر (إنّ) المشددة اجتلبت للفرق بين (إنْ) التي تفيد النسبة، و(إنْ) النافية، بينما ذهب فريق من النحاة إلى أنها هي اللام التي كانت مع (إنَّ) المشددة[٢].

كما وافق ابن عصفور وابن الضائع في أن لام المستغاث في نحو: (يا لله للمسلمين) متعلقة بفعل النداء المحذوف الذي ناب حرف النداء عنه[٣].

وقد انفرد ابن أبي الربيع بآراء كثيرة، منها رأيه في (لات) حيث ذهب إلى أنها فعل، وأن أصلها (ليس) غير أن السين قلبت تاء، والياء ألفا، وبذلك يكون مخالفا لسيبويه حيث ذهب إلى أنها حرف مركب من (لا) والتاء[٤].

كذلك انفرد بأن العلم المؤنث الخالي من التاء لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا إذا كان لعاقل، فلو سميت ناقة بعناق أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء، وهو بذلك يخالف جمهور النحاة حيث أجازوا أن يجمع ذلك كله بالألف والتاء[٥].

كذلك انفرد بجواز دخول (ليتما) على الجملة الفعلية، فيقال: (ليتما قام زيد)[٦].

(١)الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢)الهمع ١/ ١٤١ ، ١٤٢ .

(٣)مغني اللبيب تحقيق/ مازن المبارك ص٢٨٩ .

(٤)البسيط ٢/ ٧٥٣ .

(٥)ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٢ ، والهمع ١/ ٢٢ .

(٦)مغني اللبيب ص٢٧٦ .

وذهب إلى أن (عيونا) في: « وَفَجَّرْنا الأرضَ عيونًا »[١] بدل من (الأرض)[٢].

وهكذا فإن آراء ابن أبي الربيع على قلتها وغرابتها أحيانا تدل على حسه اللغوي وسعة اطلاعه على مذاهب السابقين والمعاصرين، وعلى عدم تعصبه لأي منها، وعلى استقلاله الفكري، ولنا بحث ألقي في أحد المؤتمرات العلمية التي تقيمها الكلية بعنوان: (ملامح الفكر النحوي عند ابن أبي الربيع) أوضحنا فيه مذهبه النحوي وآراءه من خلال مؤلفاته، ومن خلال مؤلفات غيره.

الصفار

هو: القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوسي الشهير بالصفار، من تلاميذ الشلوبين وابن عصفور، وله شرح على كتاب سيبويه يقال إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد.

توفي بعد سنة ستمائة وثلاثين للهجرة[٣].

مذهبه وآراؤه

يبدو أن الصفار كان يدور في فلك سيبويه من خلال شرحه للكتاب، ومن ثم يمكن القول بأن معظم آرائه كانت اتباعا لآراء سيبويه وتوضيحا لها، ونقوُلا لآراء السابقين ، ولذلك لم نجد له آراء مستقلة تناقلتها عنه كتب النحو، ومن آرائه أنه كان يذهب إلى جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس مستدلا بقوله تعالى: « وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات » عطفا على قوله: « فإن لم

(١) القمر: ١٢ .

(٢)ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٨ .

(٣) انظر: البغية ٢/ ٢٥٦ ، والمدارس النحوية ص٣١٩ .

تفعلـوا ولـن تفعلـوا فـاتقوا النـار التـي وقودهـا النـاس والحجـارة أعـدت للكافرين»[١].

(١) البقرة: ٢٤، وانظر: المغني ص٦٢٧ .

ابن آجرُّوم

هو: محمد بن محمد بن داود الصنهاجي أبو عبد الله النحوي المشهور بابن آجروم – بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة، ومعناه بلغة البربر: (الفقير الصوفي).

ولد سنة ستمائة واثنتين وسبعين للهجرة بفاس، وصفه شراح مقدمته بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، وكان نحويا مقرئا، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع.

وأقام بفاس وأقرأ فيها ، ثم قصد مكة حاجا مرورا بالقاهرة حيث لبث مدة، ودرس على أبي حيان الأندلسي وحظي بإجازته، ثم عاد إلى فاس ولازم تعليم النحو والقرآن في جامع الحي الأندلسي إلى أن مات.

وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، منها: شرح لمنظومة الشاطبي أسماه: (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني) في القراءات، لكنه لم يؤثر عنه مصنفات في النحو إلا مقدمته المسماة (الآجرومية) التي قيل: إنه ألفها تجاه الكعبة الشريفة، والتي طبقت شهرتها الآفاق، وترجمت إلى عدة لغات، وقد أوجز فيها ابن آجروم كتاب: الجمل في النحو للزجاجي في خمسة وأربعين ومائة باب، وتناولها بالشرح والتعليق والنظم كثيرون، منهم: المكودي، والراعي، ومن أشهر شروحها المتأخرة شرح الشيخ/ حسن الكفراوي (ت١٢٠٢هـ)، وشرح الشيخ/ محمد محي الدين، وشرح الشيخ حسن حفظي، وشرح الشيخ/ خالد الأزهري، كما تناولها بالنظم: عبد السلام النبراوي، وإبراهيم الرياحي، وعلاء الدين الألوسي، والعمريطي.

وتوفي بفاس سنة سبعمائة وثلاث وعشرين للهجرة[1].

---

(١) انظر: البغية ١/ ٢٣٨ ، وشذرات الذهب ٦/ ٦٢ ، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٧، والوسيط

مذهبه وآراؤه

كان ابن آجروم بغدادي المذهب؛ إذ يقوم منهجه على الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية مع الإتيان بآراء جديدة، إلا أنه كان ينزع منزع الكوفيين في عبارتهم، يقول السيوطي في البغية: « وهنا شيء آخر، وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال : الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم : كيفما، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون »[(١)].

ولا يعني ذلك أنه لم يكن بغدادي المذهب – كما ذكرنا آنفا – إذ لم تكن نزعته إلى نحو الكوفيين ناتجة عن تعصب لهم، وإنما كان يختار ما يميل إليه من آرائهم، ومن آراء البصريين، والبغداديين، والمغاربة، مع الإتيان بآراء جديدة، فقد اختار رأي البصريين في تسمية الظرف بهذا الاسم، بينما كان الكوفيون يطلقون عليه محلا[(٢)].

كما وافق البصريين على أن الخبر بعد (ظن) وأخواتها مفعول ثان لـ (ظن) وأخواتها، خلافا للكوفيين، حيث أعربوه حالا[(٣)].

كذلك وافق البصريين على أن خبر (إنَّ) وأخواتها مرفوع بها؛ لأنها تعمل في الاسم والخبر، خلافا للكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن الخبر باق على رفعه، وليس مرفوعا بـ (إنَّ)[(٤)].

كذلك وافق البصريين على أن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة خلافا للكوفيين الذين أجازوا نصبه بالفتحة مطلقا[(١)].

---

(١) البغية ١/ ٢٣٨ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٣٦ .

(٣) الهمع ١/ ١١١ .

(٤) الجنى الداني ص٣٩٣ .

كذلك ذهب موافقا للبصريين إلى أن (ربَّ) حرف جر، على حين ذهب الكسائي وعامة الكوفيين وابن الطراوة من المغاربة إلى أنها اسم[٢].

كما أكثر المصنف من استعمال لفظ الضمير، وهو اصطلاح البصريين، في حين يعبر عنه الكوفيون بالكناية أوالمكني.

وقد وافق الأخفش من البصريين، وأبا علي الفارسي من البغداديين، وابن باباشاذ من نحاة مصر، وابن عصفور وابن أبي الربيع وابن مالك من المغاربة على أن (سمع) ملحق بـ (علم) في تعديه إلى مفعولين، ولكن بشرط أن يتعلق بفعل دال على صوت، نحو: (سمعت زيدا يتكلم) بخلاف ما إذا تعلق بالمسموع، نحو: (سمعت كلاما أو خطبة، فإنه يتعدى إلى واحد[٣]، واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتي لها بمفعول ثان يدل على المسموع، كما أن (ظن) لما دخلت على غير مظنون أتي بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون، وقد أنكر الجمهور كون (سمع) تنصب مفعولين، وقالوا: إن كان مما يسمع فهو المفعول، وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال[٤].

ومما انفرد به أن الحال لا يجوز تقديمها على صاحبها مخالفا بذلك الجمهور.

وهكذا فإن هذه الآراء المتنوعة تدل على أن ابن آجروم بغدادي المذهب والنزعة، حيث نراه يختار من مذاهب السابقين ما يروق له وما يراه راجحا، وبذلك لا ينبغي أن ننسبه إلى الكوفيين أو إلى البصريين؛ لأنه لم يتعصب لأي منهما.

---

(١) الهمع ١/ ٢٢ .

(٢) الهمع ٢/ ١٢٣ .

(٣) الهمع ١/ ٥٦ .

(٤) الهمع ١/ ١٥٠ .

أبو حيان

هو: أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي النَّفْري نسبة إلى نَفْزَة، وهي قبيلة من البربر، ولد بمطخشارش، وهي مدينة من ضواحي غرناطة سنة ستمائة وأربع وخمسين للهجرة.

وهو نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذي، وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الضائع، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب.

وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والاسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة شيخا، منهم: أبو الحسين بن ربيع والرضي والشاطبي، وبرع في الحديث، والتفسير، والعربية، والقراءات، والتاريخ، واشتهر اسمه وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره كالشيخ/ تقي الدين السبكي، وابن أم قاسم المرادي، وابن عقيل، والسمين، وناظر الجيش، والسفاقُسي، وابن مكتوم، وغيرهم، وكان ثبتا قيما عارفا باللغة والنحو التصريف، فهو الإمام المطلق فيهما، نبغ فيهما حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره، وكان يقول: خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيبويه، وأحسن ما وضعه المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك، والممتع في التصريف لابن عصفور، أما كافية ابن الحاجب الشهيرة فكان يقول عنها: هذه نحو الفقهاء.

كان ظاهري المذهب، وانتقل بأخرة إلى مذهب الشافعي، وظل المذهب الظاهري عالقا بنفسه، حتى ليروى أنه كان يقول: « محال أن يرجع عنه مذهب الظاهر من علق بنفسه ».

وكان فصيح العبارة، سليم النطق، لكنه في غير القرآن ينطق القاف قريبا من الكاف، قال عنه الصفدي: « لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو

ينظر في كتاب »، وهو أكبر نحوي أندلسي ظهر بعد ابن مالك، وهو الذي جسَّر الدارسين على مصنفات ابن مالك على وجه الخصوص، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها.

ومن مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، والتنخيل الملخص من شرح التسهيل، والإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار، والتجريد لأحكام كتاب سيبويه، والتذكرة في أربعة مجلدات، والمبدع في التصريف، وغاية الإحسان في النحو، وشرح الشذا في مسألة كذا، واللمحة، والشذرة، وكلاهما في النحو، والارتضاء في الضاد والظاء، وعقد اللآليء في القراءات، ونحاة الأندلس في التراجم، والأبيات الوافية في علم القافية، ومنطق الخُرْس في لسان الفرس، والإدراك للسان الأتراك.

ومما صنفه ولم يكمله: أرجوزة اسمها: نهاية الإغراب في التصريف والإعراب، وأرجوزة: خلاصة التبيان في المعاني والبيان، ونور الغبش في لسان الحبش، ومجاني الهَصْر في تواريخ أهل العصر، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.

يقول السيوطي معلقا على كتابي التذييل والتكميل، والارتشاف: « لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع ».

وتوفي سنة سبعمائة وخمس وأربعين للهجرة[1].

(١) انظر: شذرات الذهب ٦/ ١٤٥ ، وما بعدها، والبغية ١/ ٢٥٠ ، والدرر الكامنة ٤/ ٣٠٢ ، والبدر الطالع ٢/ ٢٨٩ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٣١ .

مذهبه وآراؤه

لم يختلف أبو حيان عن أسلافه من علماء الأندلس في اتباع المنهج البغدادي القائم على الانتخاب والترجيح من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، وإن كان أكثر ميلا للبصريين فإن ذلك لا يمنعه من أن يكون بغدادي المذهب؛ لأن ميله للبصريين لم يكن ناتجا عن تعصبه لهم، وإنما هو قائم على الحجة والدليل، ولذلك لم يمنعه ذلك من اختيار بعض آراء الكوفيين.

وقد تأثر أبو حيان بالمذهب الظاهري الذي كان يعتنقه، مما جعل منهجه في الدرس النحوي يتسم بالتيسير والجنوح عن التعقيد، إلا أنه لم يدعُ مثل ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العوامل، ولا إلى إلغاء القياس، « وإنما اكتفى بالدعوة المتكررة إلى نبذ الخلافات العقيمة في المسائل النحوية، وإلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية، ومن كثرة التمارين غير العملية »[(١)].

وأول ما يلقانا في هذا الجانب تعليقه على خلاف البصريين والكوفيين في الإعراب، وهل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال أو لا ؟ فقد قال : « هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة »[(٢)]، كما علق على تعليقهم لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق تاء التأنيث الساكنة للماضي دون أخويه بأن تعليل أمثال ذلك من الوضعيات ينبغي أن يمنع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، يقول: « إنما يُسأل عما كان يجب قياسا فامتنع »[(٣)].

(١) الوسيط ص١٧٤ .

(٢) الهمع ١/ ١٥ .

(٣) الهمع ٢١/١ .

ويعرض لاختلافهم في معنى الصرف، ويقول إنه « خلاف لا طائل تحته »[١]، كما يعرض لتعليلهم ضم التاء في مثل: (كلمتُ) للمتكلم، وفتحها للمخاطب، وكسرها للمخاطبة، يقول: « هذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل »[٢]، إلى غير ذلك من عبارات تدل على نبذ الخلافات العقيمة كقوله: « الأولى الإضراب عن هذه التعاليل »[٣]، وقوله: « وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به »[٤].

وكان أبو حيان على مذهب ابن الضائع في منع الاحتجاج بالحديث لأن كثيرا منه روي بالمعنى، كما أن الأعاجم شاركت في روايته، ومن ثم أنكر على ابن مالك احتجاجه بالحديث، يقول في (شرح التسهيل): « قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره »[٥]، ويقول في موضع آخر: « والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر، ولا صحب من له التمييز »[٦].

ولم ينكر أبو حيان على ابن مالك احتجاجه بالحديث فقط، بل أنكر عليه وعلى الكوفيين أيضا قياسهم على الشاذ والنادر، قائلا: « إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير »[٧].

---

(١) الهمع ١/ ٢٤ .

(٢) الهمع ١/ ٥٦ .

(٣) الهمع ١/ ٥٧ .

(٤) الهمع ١/ ٧٩ ، وانظر المدارس النحوية ص٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٥) الاقتراح ص١٩ .

(٦) شرح التسهيل ص١٩

(٧) الهمع ١/ ٥٠ .

ومن آرائه التي وافق فيها البصريين ذهابه إلى وجوب الفصل في الاختيار بين الضمير المرفوع المتصل والمعطوف عليه، كقوله تعالى: « **لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين**»[١]، وذلك خلافا للكوفيين في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا [٢].

واختار رأي المبرد من البصريين في أن النون المحذوفة من مثل: (فليني) من قول الشاعر:

تـــراه كالثغـــام يفـــل مـــسكا   يـــسوء الفاليـــات إذا فَلَيْنـــي

هي نون الوقاية؛ لأن الأولى ضمير الفاعل، فلا يحذف، وأصل (فليني): فلينني[٣].

ووافق الكوفيين في أن عامل الرفع في المبتدأ هو الخبر، وعامل الرفع في الخبر هو المبتدأ، فهما مترافعان[٤].

ووافقهم في أن الفعل الماضي يقع حالا بدون (قد)، وبدون تقديرها ، كما جاء في قوله تعالى: « **أو جاؤكم حصرت صدورهم** »[٥].

وذهب موافقا أبا علي الفارسي إلى أن (لعل) من الأدوات التي تعلق الأفعال القلبية عن العمل كما في قوله تعالى: « **وما يدريك لعله يزكى** »[٦]، و« **وما يدريك لعل الساعة قريب** »[٧].

---

(١) الأنبياء: ٥٤ .

(٢) الهمع ٢/ ١٣٨ .

(٣) الهمع ١/ ٦٥ .

(٤) الهمع ١/ ٩٤ .

(٥) النساء: ٩٠ ، وانظر: الهمع ١/ ٢٤٧ .

(٦) عبس: ٣ .

(٧) الأحزاب: ٦٣ ، وانظر: الهمع ١/ ١٥٤ .

وكانت له آراء كثيرة خالف بها ابن مالك، من ذلك أنه كان يضعف رأيه في أن الإعراب جزء من ماهية الكلمة ذاهبا مع الجمهور إلى أنه زائد على ماهيتها »[١].

وذكر ابن مالك أن الباء تزاد في الحال المنفية، كقول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركابٌ

أي: خائبةً، ونازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال لا زائدة، أي: بحاجة خائبة، أي: ملتبسة بحاجة[٢].

ولا يلي (إنْ) المخففة من الثقيلة في الغالب إلا ما كان متصرفا ناسخا ماضيا كان أو مضارعا، نحو: « **وإنْ كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله** »[٣]، « **وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين** »[٤]، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يليها إلا الماضي، وأن ما ورد من المضارع يحفظ، ولا يقاس عليه، ورد أبو حيان رأي ابن مالك قائلا: « وليس بصحيح، ولا أعلم له موافقا »[٥].

كذلك كانت له آراء كثيرة في البحر المحيط خالف بها الزمخشري، من ذلك أن الزمخشري جوز أن تكون (كلًّا) من قوله تعالى: « **كلًّا سيكفرون بعبادتهم** »[٦] – على القراءة بتنوين (كلا) – جوز أن تكون هي نفسها حرف الردع، ونون كما نونت (سلاسلا) في قوله تعالى: « **إنا أعتدنا للكافرين**

(١) الهمع ١/ ٩ .
(٢) الهمع ١/ ١٢١ .
(٣) البقرة: ١٤٣ .
(٤) الأعراف ١٠٢
(٥) الهمع ١/ ١٤٢ .
(٦) مريم: ٨٢ .

سلاسلا وأغلالا وسعيرا »[1]، ورد ذلك أبو حيان قائلا: « إنما صح في (سلاسلا)؛ لأنه اسم أصله التنوين، فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف[2].

ولم يكن علم أبي حيان بالنحو مقصورا على اطلاعه الواسع على آراء النحاة السابقين ومواقفهم من المسائل النحوية، بل كانت له وراء ذلك اجتهادات وتخريجات وآراء متنوعة انفرد بها، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن (أنْ) المصدرية لا توصل بالأمر، وأن (أنْ) الموصولة به في بعض العبارات مثل: (كتبت إليه أنْ قم) تفسيرية، أما ما حكاه سيبويه من قولهم: (كتبت إليه بأنْ قم) فالباء فيه زائدة[3].

واختلف البصريون والكوفيون في ألفاظ العدد المعدولة على وزن (فُعالَ) و(مَفْعَل) فوقف بها البصريون عند (آحاد وموحد)، و(ثناء ومثنى)، و(ثلاث ومثلث)، و(رباع ومربع)، و(خماس ومخمس)، و(عشار ومعشر) لمجيئها سماعا، وقاس عليها الكوفيون: (سداس ومسدس)، و(سباع ومسبع)، و(ثمان ومثمن)، و(تساع ومتسع)، وقال أبو حيان: الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة[4].

ومنع ترخيم العلم المركب تركيبا مزجيا مطلقا، في حين أن الجمهور أجاز ترخيمه مطلقا، بينما منع الكوفيون ترخيم ما آخره (ويه)[5].

---

(١) الإنسان: ٤ .

(٢) البحر المحيط ٨/ ٣٣٦ ، و المغني ص٢٥٢ .

(٣) المغني ص٤٤ .

(٤) الهمع ١/ ٢٦ .

(٥) الهمع ١/ ١٨٢ .

وذهب إلى أن المنصوب في قول العرب: (أنت الرجل علما)، (وأنت زهير شعرا)، و(أنت حاتم جودا)، و(أنت يوسف حسنا) تمييز، بينما ذهب الجمهور إلى أنه حال[1].

وهكذا فإن آراء أبي حيان هذه تدل على عمق فكره النحوي واللغوي، فضلا عن دلالتها على اتساع اطلاعه، وتنوع معارفه وثقافته، كما تدل على استقلال شخصيته العلمية، حيث لم يتعصب لأي من المذاهب، كما تدل على جنوحه إلى التيسير والتخفف من العلل الفلسفية التي لا تفيد الواقع اللغوي في شيء.

الشاطبي

هو: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي، نشأ بغرناطة، وبرع في عدة علوم، منها القراءات والأصول والنحو والحديث، ومن شيوخه: أبو عبد الله محمد بن علي بن الفخار البيري (ت ٧٥٤هـ)، حيث روى عنه الشاطبي كتاب سيبويه بسند يرفعه إلى سيبويه، وأبو عبد الله محمد بن علي البلني (ت ٧٨٢هـ)، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر المقَّري (ت ٧٥٩هـ)، وغيرهم، ومن تلاميذه: أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري (ت٨٦٨هـ)، ومن مؤلفاته: الأصول العربية، وهو مفقود، إلا أن الشاطبي أكثر من ذكره في كتابه: المقاصد الشافية، وبذلك يكون من الممكن استخراج كثير من آرائه الأصولية من المقاصد.

ومن مؤلفاته أيضا: الاتفاق في علم الاشتقاق، وهو مثل سابقه مفقود، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، والإفادات والإشارات، وهو كتاب جمع فيه جملة من الإفادات المشفوعة بالإشارات مما تلقاه عن شيوخه وأصحابه، قاصدا بذلك تشويق المتفنن في المعقول والمنقول، وهذه الإفادات متعددة بحسب موضوعها، ويغلب عليها جانب النحو والصرف، وبعضها في

---

(١) الهمع ١/ ٢٣٨ .

البلاغة واللغة والأدب والتفسير والعقيدة، وغير ذلك من علوم، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور/ محمد أبو الأجفان بمؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٣م.

وله كذلك: الموافقات في أصول الأحكام، وهو في الأصول وفقه الشريعة، وهو مطبوع أيضا، والاعتصام، وهو كتاب في الحوادث والبدع، وهو مطبوع بدار المنار بمصر سنة ١٩١٣م.

وتوفي الشاطبي بالأندلس سنة سبعمائة وتسعين للهجرة[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الشاطبي هذا غير الشاطبي: أبي محمد القاسم بن فِيّرَة بن خلف بن أحمد الأندلسي إمام القراء المتوفى بمصر سنة خمسمائة وتسعين للهجرة صاحب منظومة (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات)، وقد سبقت ترجمته.

مذهبه وآراؤه

لم يخرج الشاطبي عن سنن أسلافه في اتخاذ المنهج البغدادي منهجا للدرس النحوي، فقد كان ينقل الآراء عن البصريين والكوفيين والبغداديين، ويرجح منها ما تؤيده الأدلة والبراهين معللا لما يختاره من آراء، ومؤيدا له بالسماع والقياس.

ولم يكن كابن خروف وابن مالك في تجويز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقا، ولم يكن كابن الضائع وأبي حيان في منع الاحتجاج به مطلقا، وإنما كان له رأي وسط، فقد بين أن الحديث الشريف منه ما عرف أن المعتنى به فيه نقلُ معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان، ومنه قسم عرف أن المعتنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد

---

(١) انظر ترجمته في الأعلام ١/ ٧١ ، ومقدمة المقاصد الشافية ١/ ١ ، وما بعدها.

به في أحكام اللسان العربي: كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة الرسول – صلى الله عليه وسلم[١].

ومن آرائه النحوية ذهابه موافقا للبصريين وابن مالك إلى عدم جواز جمع ما سمي به مما آخره تاء جمع مذكر سالما، مثل (طلحة)، و(حمزة)، فلا يقال: (طلحون)، و(حمزون)، خلافا للكوفيين الذين أجازوا ذلك[٢].

وذهب موافقا لهم أيضا إلى اشتراط وقوع (ذا) الموصولة بعد (ما)، و(مَنْ)، خلافا للكوفيين الذين لم يشترطوا ذلك[٣].

ووافقهم أيضا في أن (أي) الموصولة تكون مبنية إذا وقعت مضافة إلى الضمير، وحذف صدر صلتها، خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها لا تكون إلا معربة[٤].

وهكذا فإن الشاطبي كان موسوعي المعارف، حيث صنف في أصول الشريعة والنحو واللغة والأدب، وقد جاءت آراؤه معبرة عن سعة اطلاعه واستقلال فكره.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٤٠١ – ٤٠٥ .

(٢) السابق١/ ١٧٧ .

(٣) المقاصد الشافية ١/ ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٤) السابق ١/ ٥١٥ .

الفصل الخامس

الفصل الخامس
الحركة النحوية في مصر والشام

لقد درج المؤرخون للنحو العربي على الحديث عن الحركة النحوية في مصر والشام حديثا واحدا؛ لأن مصر تمثل الامتداد الجغرافي لبلاد الشام، كما أن بلاد الشام تمثل العمق الاستراتيجي لمصر، ومن ثم كانت مصر وبلاد الشام على امتداد التاريخ غرضا لسهام الأعداء، وهناك سبب آخر في جعل مصر والشام يندرجان تحت حديث واحد، وهو أن هذين القطرين كانا محط أنظار العلماء النازحين من المشرق بعد نكبة بغداد على أيدي التتار والنازحين من المغرب بعد سقوط الأندلس في أيدي الفرنجة.

وإذا أردنا أن نرصد البدايات الأولى للحركة النحوية في مصر فلا بد أن نرصد البدايات الأولى للفكر الديني والعربي بوجه عام، وذلك على أيدي الفاتحين من المسلمين، بقيادة عمرو بن العاص - رضي الله عنه - في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب - رضي الله عنه، فبعد أن تم للمسلمين الاستيلاء على بلاد الشام عقب انتصارهم على الروم في موقعة اليرموك، رأى عمرو بن العاص أن المدينة المنورة وبلاد الشام لا تنعم بالأمان والاستقرار إلا بعد فتح مصر والقضاء على نفوذ الروم، فاستأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في فتح مصر ، فأذن له، فسار بجيشه إلى مصر، وكان قوامه أربعة آلاف رجل، ثم أمده عمر بأربعة آلاف أخرى، فما كان من الروم أمام هذه القوة إلا الاستسلام وطلب الصلح، وبهذا الصلح الذي عقد بين الجانبين سنة عشرين للهجرة الموافق لسنة ستمائة وواحدة للميلاد، تم للمسلمين فتح مصر ودخول

كثير من أهلها في الإسلام، وبمقتضى هذه المعاهدة أصبحت مصر ولاية عربية إسلامية، والقرآن الكريم كتابها، والعربية لغتها، والإسلام دينها[١].

وكان الجيش الإسلامي الفاتح يضم جماعة من الصحابة يقومون بالدعوة إلى الإسلام وشرح تعاليمه ونشر الفكر الإسلامي، ومن هؤلاء: عبد الله بن عمرو بن العاص، والمقداد بن الأسود، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح العامري، وعبادة بن الصامت، وأبو رافع مولى رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وغيرهم كثير[٢] ممن توافدوا على مصر من كبار الصحابة الذين حملوا مشاعل الدعوة إلى الإسلام فأسلم على أيديهم كثير من أقباط مصر، وأشهر هؤلاء الدعاة هو: عبد الله بن عمرو بن العاص، الذي كان المصريون يتبعون فتاواه، كما كان أهل الكوفة يتبعون فتاوى عبد الله بن مسعود، وأهل المدينة كانوا يتبعون فتاوى عبد الله بن عمر بن الخطاب.

ولم يلبث هؤلاء المصريون الذين كانوا تلاميذ في مدرسة عبد الله بن عمرو أن أصبحوا معلمين يلقون العلم على تلاميذهم الذين كانوا بمثابة بناة للحركة الفكرية المصرية فيما بعد[٣].

وكان جامع عمرو بن العاص بمثابة مركز ثقافي للدراسات الإسلامية في هذا العهد ، وكان قد بناه عمرو بن العاص بعدما استقر الأمر له في مصر ليكون منبرا يدوي من فوقه الإسلام بحضارته وثقافته، وقد بدأت الدراسة فيه سنة ثمان وثلاثين للهجرة، وكانت هذه الدراسة تدور حول تعليم الناس العقائد، وذكر بعض القصص الدينية والخلقية، التي يقصد بها تهذيب المسلمين، وتربيتهم عن طريقها، وقد اتسع نطاق التعليم في هذا المسجد شيئا

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور/ عبد العال سالم مكرم ص١٠ .

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام ص١٠ .

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام ص١١ .

فشيئا، وظل يؤدي رسالة العلم والمعرفة خلال العصور المتعددة، حتى بلغ عدد حلقاته بضعا وأربعين حلقة في سنة سبعمائة وتسع وأربعين[١].

ولما كانت الدراسات الدينية كالفقه والتفسير والحديث لا تستغني عن النحو واللغة، فقد كانت الدراسات النحوية واللغوية تسير جنبا إلى جنب مع الدراسات الدينية في مسجد عمرو.

ولا يمكن بأي حال أن تغفل حلقات العلماء هذه الدراسات لأنها تعين على فهم الكتاب والسنة[٢].

وإذا أردنا أن نرصد بدايات الحركة النحوية في مصر فإننا نجد أنه من الطبيعي أن ترتبط هذه البدايات بالعناية بالقرآن الكريم وقراءاته، حيث نشأت طبقة من المؤدبين على غرار ما حدث بالأندلس، فكانوا يعلمون الشباب بالفسطاط والاسكندرية مباديء العربية، حتى يتقنوا تلاوةالذكر الحكيم[٣].

وقد أسهم مع هذه الطبقة كثير ممن وفدوا إلى مصر ومن أقدمهم عبد الرحمن بن هرمز المتوفى سنة مائة وسبع عشرة للهجرة، وهو تلميذ أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة تسع وستين للهجرة، وهو الذي يعد أول من نقط المصحف نقط إعراب ثم حمله من بعده تلاميذه وفي مقدمتهم نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحي بن يعمر، وقد أضافوا إلى نقط القرآن نقط إعراب: نقط حروفه نقط إعجام حتى تتميز الحروف المتشابهة في الرسم بعضها عن بعض[٤].

---

(١) الخطط للمقريزي ٢/ ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، وراجع المدرسة النحوية في مصر والشام ص١٢ .

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام ص١٢ .

(٣) المدارس النحوية ص٣٢٧ .

(٤) راجع : المدارس النحوية ص١٦ .

وقد أخذ عبد الرحمن بن هرمز القراءة عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة – رضي الله عنهم، وعنه أخذها نافع بن نعيم مقرىء أهل المدينة المتوفى سنة مائة وتسع وستين للهجرة.

ومن أنبه القراء الذين خلفوه بمصر وأشهرهم: ورش عثمان بن سعيد القبطي الأصل المتوفى في سنة مائة وسبع وتسعين للهجرة، وقد رحل إلى المدينة وأخذ عن نافع قراءته سنة مائة وخمس وخمسين للهجرة، ثم عاد إلى الفسطاط فانتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية، وكان ماهرا في العربية وحمل عنه قراءته كثيرون أذاعوها لا في مصر وحدها، بل أيضا في الأندلس وفي المغرب ولا تزال شائعة بالمغرب إلى اليوم(١).

وإذا كان عبد الرحمن بن هرمز وتلميذه نافع بن نعيم قد انتقلت قراءتهما إلى مصر وحملها عنهما ورش وكانوا علماء في العربية فإن أول نحوي بالمعنى الدقيق حمل بمصر راية النحو ولاد بن محمد التميم البصري الأصل المصري النشأة، وقد رحل إلى العراق وأخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ولما عاد إلى مصر أخذ يعلم الطلاب ما أفاده من علم الخليل(٢).

وكان يعاصر ولاد أبو الحسن الأعز ، الذي تتلمذ على الكسائي.

وإذا كان ولاد قد أخذ النحو عن الخليل إمام مدرسة البصرة، وأبو الحسن قد أخذ النحو عن الكسائي إمام مدرسة الكوفة، فإن الدرس النحوي بذلك في مصر قد اتصل في مراحله الباكرة بالمدرستين كلتيهما(٣).

---

(١) راجع في ترجمة ورش: طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٥٢ .

(٢) راجع: المدارس النحوية ص٣٢٧ .

(٣) راجع ترجمته في إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٥٤ .

ثم تلت هذه الطبقة طبقة ثانية لمع فيها اسم الدينوري: أحمد بن جعفر الذي رحل من موطنه دينور إلى البصرة في طلب النحو فأخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه، ودخل إلى بغداد فأصهر إلى ثعلب، غير أنه كان يترك حلقته إلى حلقة المبرد، ثم قدم مصر واستقر بها يعلم النحو، وصنف لطلابه المصريين كتابا أسماه: (المهذب) ذكر في صدره اختلاف الكوفيين والبصريين، ثم عول على مذهب البصريين، وخاصة على كتابات الأخفش الأوسط، وصنف في ضمائر القرآن مصنفا نوه به القدماء، وقد توفي سنة مائتين وتسع وثمانين للهجرة[1].

ومن معاصري الدينوري أبو الحسين محمد بن الوليد بن ولاد بن محمد التميمي المتوفى سنة مائتين وثمان وتسعين للهجرة، وقد عكف مثل أبيه على دراسة العربية، وبدأ يأخذ كل ما عند الدينوري ومعاصريه من النحاة المصريين أمثال: محمود بن حسان، ثم رحل إلى بغداد، وقرأ كتاب سيبويه على المبرد، وعاد إلى موطنه فتصدر لإقراء النحو، وصنف فيه كتابا سماه: (المنمق) حمله عنه المصريون، وانتقلت نسخته من كتاب سيبويه إلى ابنه أبي العباس[2].

« من هذا نرى حرص علماء مصر على المذهب البصري الممثل في كتاب سيبويه، يبذلون النفس والنفيس في طلبه، ولا يضنون بالمال على نقله، مهما بلغ الثمن وزادت النفقات »[3].

وبعد ظهور المدرسة البغدادية، حيث التقى علماء البصرة وعلماء الكوفة بها وأخذ الناس عنهم، ومزجوا بين المذهبين لم تتوقف رحلات المصريين إلى بغداد والتزود من علمها، والأخذ من رجالها، وهنا يبرز أستاذان مصريان

(١) راجع: المدارس النحوية ص٣٢٧ ، ٣٢٨ ، والنحو العربي: تاريخه وأعلامه للدكتور محمود سليمان ياقوت ص٣٢٩ .

(٢) انظر: المدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف ص٣٢٨ .

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام، د/ عبد العال سالم مكرم ص١٨ .

كان لهما دوي كبير في الدراسات النحوية في مصر، وهما: أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس، فقد وفد كل منهما إلى بغداد، وأخذ عن أبي إسحاق الزجاج، وقد كان الزجاج يفضل أبا العباس بن ولاد، ويقدمه على أبي جعفر النحاس؛ لأنه كان يثني عليه عند كل من قدم من مصر إلى بغداد[١].

وممن عاصروا أبا العباس بن ولاد وأبا جعفر النحاس في هذه الفترة التي تنتمي إليها الدولة الإخشيدية في القرن الرابع الهجري كراع النمل : علي بن الحسن الهنائي الأزدي، الذي عاش حتى سنة ثلاثمائة وعشرين للهجرة، وقد رحل إلى بغداد، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين، وكان يمزج في مصنفاته بين آرائهما، وكان إلى البصريين أميل[٢].

على أن التواصل بين علماء القطرين: مصر والشام وعلماء المشرق لم يتحقق عن طريق رحلات علماء القطرين إلى المشرق فقط، بل رحل علماء المشرق إلى مصر وفيها نشروا علمهم وأخذ الناس عنهم، ومن هؤلاء الأخفش الصغير: علي بن سليمان، تلميذ المبرد، حيث نزل بمصر سنة مائتين وسبع وثمانين للهجرة، وظل بها يدرس النحو واللغة حتى سنة ثلاثمائة[٣].

ومنهم أيضا: إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق البغدادي النحوي تلميذ أبي إسحاق الزجاج، وإبراهيم بن محمد بن أحمد بن علي الهاشمي الحسيني الشريف أبو علي النحوي[٤].

(١) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص١٨ .
(٢) انظر: المدارس النحوية ص٣٢٩ .
(٣) انظر: المدارس النحوية ص٣٢٩ .
(٤) انظر. المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٠ .

كما رحل علماء المشرق إلى بلاد الشام أيضا: كالزجاجي، والفارسي، وابن خالويه، وابن جني، وكان لتشجيع بني حمدان في الشام وتمجيدهم العروبة وعلماءها – لأنهم عرب – الداعي القوي في تحبيب العلماء الإقامة في الشام، فقد توطن ابن خالويه في ذرا سيف الدولة حتى توفي بحلب، ومن قبله الزجاجي الذي ما برح الشام حتى توفي بدمشق، ومن بعده ملك النحاة الذي نعم بخفض العيش في دمشق تحت ظلال نور الدين محمود بن زنكي(١).

« ولعل أكبر حركة نحوية حدثت في الشام كانت في عهد بني حمدان في مدينة حلب، فقد كان نجم هذه الدولة مشرقا أيام سيف الدولة الذي أحب العلم والعلماء، ولم تشغله فتوحاته عن عقد المناظرات في بلاطه »(٢)، كما حدثت مناظرة بين أبي علي الفارسي والمتنبي، وبين ابن جني والمتنبي أيضا(٣).

وكانت نتائج رحلات النحاة المصريين إلى البصرة وبغداد أن من أخذ عن البصريين رجع إلى مصر متأثرا بمذهبهم مدافعا عنه، ومن هؤلاء أبو العباس بن ولاد تلميذ الزجاج صاحب المبرد، ومما يدل على تعصبه للمذهب البصري تأليفه للانتصار لسيبويه، وقد دافع فيه عن آراء سيبويه التي غلطه فيها المبرد، وأن من اختلف إلى البصريين تارة وإلى الكوفيين تارة رجع إلى مصر متأثرا بالمذهب البغدادي الذي يقوم على التوفيق بين المذهبين والاختيار منهما، وم نهؤلاء أبو جعفر النحاس، وقد اختلف مثل أبي العباس بن ولاد إلى أصحاب المبرد وفي مقدمتهم الزجاج، كما اختلف إلى أصحاب ثعلب، ومنهم أبو بكر بن الأنباري، بل اختلف أيضا إلى حلقات ابن كيسان وابن شقير وأضرابهما من أوائل البغداديين، وبذلك كان أبو جعفر النحاس يمزج بين آراء

---

(١) انظر: نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص٢١١ .

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٤ .

(٣) انظر السابق ص٢٤، ٢٥ .

البصريين والكوفيين، وبذلك أخذ الاتجاه البغدادي يعرف طريقه إلى مصر في القرن الرابع الهجري[١].

ومن أهم تلاميذه أبو بكر الإدفوي المتوفى في العصر الفاطمي سنة ثلاثمائة وثمان وثمانين للهجرة، [٢]، وأنبه تلامذة الإدفوي الحَوْفي، وهو علي بن إبراهيم المتوفى سنة أربعمائة وثلاثين للهجرة [٣].

ولا شك أن مصر حظيت بازدهار كبير في العلم والمعرفة ونواحي الحضارة المختلفة في عهد الفاطميين حتى صارت القاهرة تنافس بغداد، بل هجر كثير من العلماء بغداد ورحلوا إلى مصر، لما بها من رعاية علمية كان يقوم بها الخلفاء الفاطميون للعلماء[٤].

ويلقانا في عصر المستنصر الفاطمي نحوي كبير هو ابن بابشاذ طاهر بن أحمد المتوفى سنة أربعمائة وتسع وستين للهجرة، ولاهتمام الخلفاء الفاطميين بالنحو، وحرصهم على أن تلتزم قواعده في كل ما يصدر عن الدولة من كتب وتعاليم ورسائل عينوا ابن بابشاذ النحوي في ديوان الإنشاء ليقوم على وظيفة المراقبة النحوية، وذلك براتب يتناوله كل شهر من الخزانة[٥].

---

(١) انظر: المدارس النحوية ص٣٣٣ .

(٢) انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٨٦ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ص٩٧ ، وشذرات الذهب ٣/ ١٣٠ ، وبغية الوعاة ١/ ١٨٩ ، والمدارس النحوية ص٣٣٤ .

(٣) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٠ .

(٤) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٢ .

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٩٥، وفيات الأعيان ٢/ ٥١٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٧، والمدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٣ .

وأكبر نحاة مصر لأواخر العصر الفاطمي ابن بري المصري المولد والمنشأ، المقدسي الأصل، وقد لحق الدولة الأيوبية، وامتدت به حياته حتى سنة خمسمائة واثنتين وثمانين للهجرة[١].

ولم تقصر الدولة الأيوبية عن الدولة الفاطمية شأوا في هذا المضمار، وإن كانت كردية الأصل، فإنها كانت تجل العلماء وتحبوهم[٢]، ومن أبرز نحاة مصر في العصر الأيوبي سليمان بن بنين الدقيقي تلميذ ابن بري المتوفى سنة ستمائة وأربع عشرة للهجرة، ويحي بن معط المغربي المتوفى سنة ستمائة وثمان وعشرين للهجرة، وكان يعاصره ابن الرماح: علي بن عبد الصمد المتوفى سنة ستمائة وثلاث وثلاثين للهجرة.

ومن نحاة العصر الأيوبي أيضا علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المتوفي سنة ستمائة وثلاث وأربعين للهجرة[٣]، وابن الحاجب المتوفى سنة ستمائة وست وأربعين للهجرة.

ولم يكن العصر المملوكي الذي امتد إلى أوائل العقد الثالث من القرن العاشر متسما بالضعف والجهل من الناحية الفكرية والدينية، كما وسمه بذلك بعض الدارسين، وإنما ازدهرت الحياة الفكرية والدينية ازدهارا كبيرا، وظهر فيه علماء بارزون في مجال العلوم العربية والدينية، وتركوا لنا مصنفات تشهد بما نقول، أمثال: تقي الدين المقريزي المتوفى سنة٨٤٥هـ، وابن حجر العسقلاني المتوفى سنة٨٥٢هـ، وشهاب الدين المعروف بالحجازي المتوفى سنة٨٧٥، والسيوطي المتوفى سنة٩١١هـ، وزكريا الأنصاري المتوفى سنة٩٢٦هـ، فكل

(١) انظر: معجم الأدباء، وإنباه الرواة، ووفيات الأعيان والمدارس النحوية ص٣٣٨ .

(٢) انظر: نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٢١٢.

(٣) انظر: المدارس النحوية ص٣٤٠ ، ٣٤١ .

هؤلاء تركوا لنا مجموعات كبرى من المؤلفات والمصنفات التي تعتبر بحق مناهل للعلم والعرفان(١).

ونتيجة سقوط بغداد في المشرق، ثم الأندلس في المغرب نزح علماء المشرق والمغرب إلى مصر والشام، حيث لم يجدوا موطنا يعيشون فيه ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم والإفادة والاستفادة إلا القطرين، لاسيما وقد عرف عنهما حب العلماء وإكبارهم، ولما وجد المماليك أنفسهم مسئولين عن إحياء الدين واللغة، عملوا على إحياء ما درس من علوم لغة الدين، وبينهم بعض المشارقة الذين فروا من وجه المغول والجم الغفير من المغاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعيد، فهبت حركة طيبة في علومها، وفي مقدمتها النحو، وكان علماء المشرق والمغرب أساس هذه النهضة، حيث وضعوا المصنفات، وتخرج تلاميذ كانوا كواكب العصور المتأخرة، وصارت مصنفاتهم نبراسًا لمن صنف بعدهم من العلماء(٢).

وكان استيلاء التتار على بغداد وتقويضهم للحضارة الإسلامية العريقة وما خلفته من مؤلفات ضخمة سببا في ضياع كثير من المصنفات اللغوية والنحوية، قال السيوطي في معرض حديثه عن المصنفات التي وضعت في اللغة منذ الخليل بن أحمد: "وألف الخليل وأتباعه كتبا شتى في اللغة ما بين مطولٍ ومختصرٍ وعامٍ في أنواع اللغة، وخاص بنوع منها، وغير ذلك مما لا يحصى حتى حُكي عن الصاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه، فقال له في الجواب: أحتاج إلى ستين جملا أنقل عليها كتب اللغة التي عندي، وقد ذهب جُل الكتب في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم، بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجيء حمل جمل واحد"(٣).

---

(١) راجع: جلال الدين السيوطي للدكتور/ عل صافي حسنين، ص٢٣-٢٥.

(٢) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي، ص١٥٩-١٦٠.

(٣) راجع: المزهر في علوم اللغة جـ١، ص٩٦-٩٧.

وعلى الرغم من ذلك فإن علماء هذه الحقبة استطاعوا أن يغتنموا ما تبقى لديهم، وما وصل إليهم من كتب التراث، ففهموه، وشرحوه، ونسجوا على منواله، فوضعوا المصنفات المفيدة.

وقد حفلت هذه الفترة بوضع المصنفات النحوية التعليمية التي "استمرت زمنا دون انقطاع المحاولات بوضع مصنفات نحوية تعليمية متعددة المستويات، في سبيل تلبية الاحتياجات المتجددة للأجيال المتعاقبة من الدراسين،وجلي أنه لم تخلُ مرحلة من مراحل هذه الفترة من إضافة مصنفات جديدة إلى ما هو موروث في هذا المجال، ولقد تنوعت هذه المصنفات الجديدة، وامتدت على جبهة عريضة،من تأليف مختصرات إلى إعادة صياغة الموروث منها بالشرح أو النظم أو التعليق أو الإتمام، وهكذا كان أمام كل جيل من ا لأجيال التي عاشت في هذه الفترة من المعلمين فرصة واسعة لاختيار المصنف التعليمي المناسب للدارسين"[١].

وقد برز في عهد المماليك نخبة أجلاء من علماء النحو واللغة قادوا حركة تعليم النحو وعلوم اللغة في مصر والشام بعد أن أخذوا، وتلقوا عن مشاهير عصرهم، ومن هؤلاء: ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ، وهو من الذين رحلوا من الأندلس إلى دمشق، حيث سمع من السخاوي، والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، وتصدر بها لإقراء العربية، وصرف همه إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر بالتربة العادلية بالجامع المعمور، وتخرج به جماعة كثيرة، وصنَّف تصانيف مشهورة، ومن شيوخه ابن يعيش الحلبي[٢]، وما زالت مصنفات ابن مالك النحوية

(١) راجع: تعليم النحو العربي للدكتور/ علي أبو المكارم، ص٩٥.

(٢) راجع: بغية الوعاة ١/١٣٠-١٣٧.

المنظومة منها والمنثورة تحتل مكانة مرموقة في مجال تعليم النحو واللغة، وربما حظيت مؤلفاته بالشرح والتعليق بما لم يحظ غيرها من مؤلفات.

ومن هؤلاء أبو حيّان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ،وقد كان له إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، وهو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لججها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: "هذه نحو الفقهاء"، وقد تولى أبو حيان تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقمر، وكانت عبارته فصيحة، لكنه في غير القرآن يعقد القاف قريبا من الكاف[١].

ومن هؤلاء ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، فقد درَّس بالقبطية والخشابية والجامع الناصريّ بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيّان[٢]، وما زال شرحه على ألفية ابن مالك مثلا راقيا للمصنفات التعليمية إلى يومنا هذا.

ومن هؤلاء ابن الصائغ (ت٧٦٧هـ)، وفقد درَّس بالجامع الطولوني وغيره[٣]، وقد صوَّر ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، مظاهر استقبال القاهرة في عهد المماليك للعلماء، وإكرام سلاطينهم مثواهم، فقال: "فانتقلت إلى القاهرة أول ذي القعدة، فرأيت حاضرة الدنيا، وبستان العالم، ومحشر الأمم، ومدرج الذر من البشر، وإيوان الإسلام، وكرسي الملك، تلوح القصور والأواوين في جوه، وتزهر الخوانق والمدارس الكواكب بآفاقه، وتضيء البدور والكواكب من علمائه، ولما دخلتها أقمت بها أياما، وانثال عليّ طلبة العلم بها يلتمسون الإفادة مع قلة البضاعة، ولم يوسعوني عذرا، فجلست للتدريس بالجامع الأزهر منها، ثم كان الاتصال بالسلطان، فأبر مقامي، وآنس القربة، ووفر الجراية من صدقاته، شأنه مع أهل العلم، ثم هلك بعض المدرسين بمدرسة

(١) راجع: بغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٥.

(٢) راجع: بغية الوعاة ٢/٤٧-٤٨.

(٣) راجع: بغية الوعاة ١/١٥٥-١٥٦.

القمحة بمصر من وقف صلاح الدين بن أيوب، فأولاني تدريسها مكانه، فلما عزل القاضي المالكي سنة ست وثمانين اختصني السلطان بهذه الولاية تأهيلا لمكاني وتنويها بذكري، وشافهته بالتفادي من ذلك فأبى إلا إمضاءه"(١).

فالقارئ لنص ابن خلدون يدرك أن القاهرة ليست مركز إشعاع للحضارة الإسلامية والعربية، وليست ملجأ للعلماء من أرجاء الدنيا الآن فقط، وإنما كانت كذلك على مر العصور، وتعاقب الملوك والسلاطين.

ومنهم الذين كانوا قائمين على خدمة الأزهر، ثم تحولوا إلى دراسة النحو، مثل الشيخ/ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، حيث كان يعمل في الأزهر وقادًا، فسقطت منه يوما فتيلة على كراس أحد الطلبة، فشتمه وعيَّره بالجهل، فعز عليه شتمه، واشتغل بالعلم بعد أن جاوز العقد الثالث(٢).

وغير هؤلاء ممن تولوا تدريس النحو وعلوم اللغة فضلا عن العلوم الإسلامية في العهد المملوكي كثير سواء أكانوا من أهل مصر والشام، أم من غيرها، ممن رحلوا إليها من المشرق والمغرب، وكان الأزهر على مدى ما يزيد على ألف سنة من الزمان منذ أن أنشئ في مصر في القرن الرابع الهجري، في ٧ رمضان سنة ٣٦١هـ، ٢١ يونية ٩٧٢م، امتدادا لأقدم مدرسة إسلامية في مسجد عمرو بن العاص بالفسطاط عام ٢١هـ، فقد ظل في مصر وفي العالم الإسلامي حصن الدين الحصين، وركن العلم المتين، وملاذ اللغة العربية، والأدب والثقافة، والمعقل الوحيد الذي ثبت لحملات أعداء الإسلام، فانتهت إليه علوم الدين، واعتصمت فيه لغة القرآن، وقد لبث في تلك القرون شامخًا

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٢٣٣-٢٣٨.

(٢) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص١٧٢.

كالبنيان الراسخ، لم تقلل من عظمته الأحداث والمحن،ولم تضعف من قوته الخطوب والفتن[(١)].

ويمكن القول بأن السمة العامة التي تجمع مصنفات هذا العصر هي انكبابهم على وضع المتون والمختصرات، ووضع شروحٍ على هذه المتون أو المختصرات، ثم وضع حواشٍ على هذه الشروح.

وكانت عنايتهم بوضع المتون والمختصرات، والشروح والحواشي- بدافع الرغبة منهم في الحرص على ما بين أيديهم من هذا التراث، يقول الشيخ/ محمد الطنطاوي: "ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبهم في سرعة تلافي ما ضاع من كتب النحو، والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد في موجز الكلام، فلكي يُسَهِّلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد –صنَّفوها كعلاج بدا لهم، فلم يكن بعد هذا بُدٌّ من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالي قد تقتضي الشروح تفصيلا لما أُجمل فيها، فكانت بعض الحواشي- فما أجدر عهد المماليك بتسميته عهد المتون والشروح"[(٢)].

ويقول الدكتور/ علي أبو المكارم: "وكان "وضع المختصرات" في هذه المرحلة نتاج عاملين مختلفين في الدوافع، متفقين –إلى مدًى- في النتائج، أما أولهما فالاهتمام بتقديم مادة علمية ميسرة للأجيال الجديدة من الدارسين، مادة تخلو –أو تحاول أن تخلو- مما في الموروث من قصور أو تجاوز يمثلان بعض الصعوبة على المتعلمين،وكان ذلك –غالبا- سمة المحاولات التي صدرت عن المعلمين المحترفين، وأما ثانيهما فالتعبير عن النضج في معرفة

---

(١) كيف واجه الأزهر نابليون وحملته للمستشار/ محمد عزت الطهطاوي، بحث منشور بمجلة الأزهر، ٦/٨٥٦، السنة ٦٨، وانظر: دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي للمؤلف ص٢٥ ، وما بعدها.

(٢) نشأة النحو ص١٦١-١٦٢.

النحو وتصوير القدرة العملية على الإسهام في التأليف فيه بالنسبة لبعض الدارسين الذين كانوا يلجئون -في بعض الأحيان- إلى وضع مختصر نحوي يكون بمثابة (مشروع تخرج) ينقلهم إلى مصافِ المتخصصين، وبتضافر هذين العاملين معا وجد عدد كبير من (المختصرات) الموضوعة للمبتدئين"[١].

وإذا كان الدافع -كما يقول الدكتور/ أبو المكارم- إلى وضع المختصرات والمتون في هذه الفترة يتمثل في تيسير قواعد النحو على المتعلمين، وفي إبراز قدرة المؤلف، فإن الدافع الأقوى ما ذكره الشيخ/ الطنطاوي من قبل من حرصهم على جمع التراث النحوي، والقبض عليه بالإيجاز والاختصار؛ خوفا عليه من الضياع.

أما الشروح على هذه المختصرات، فإن دكتور/ علي أبو المكارم قد جعل مرجعها إلى المجاملة الشخصية التي كانت تحفز من يدينون بالولاء من الأبناء أو التلاميذ إلى شرح ما وضع الآباء أو الأساتذة، تعبيرا عن التقدير والعرفان لما أسهموا به في تكوينهم العلميّ[٢]،ولا نظن أن المجاملة الشخصية من قِبَلِ الأبناء لآبائهم، والتلاميذ لأساتذتهم تكفي وحدها أن نجعلها مردَّ هذه الشروح الغزيرة، فقد رأينا من يشرحون مختصرات لم يَرَوا ولم يعاصروا أصحابها، بل ما كانوا ليشرحوا المختصر إلا لشدة إعجابهم به بغض النظر عن علاقتهم بصاحبه، ولهذا فإن الدافع الأقوى إلى هذه الشروح حاجة المتعلمين إلى خلِّ ما فيها من ألغاز نتيجة الإيجاز الشديد، يقول الشيخ/ الطنطاوي: "ومن هنا مسَّتِ الحاجة إلى الشروح، وربما جُلِّلَتْ بالحواشي، وأقرب الأمثلة لهذا ((شروح كافية ابن الحاجب))، و((ألفية ابن مالك))، و((كافيته))، و((مغني)) ابن هشام، و((توضيحه))، وبعض حواشيها"[٣].

(١) تعليم النحو العربي ص١١٠.

(٢) المرجع السابق ص١١١.

(٣) نشأة النحو ص١٦١.

ومهما تكن الأسباب والدوافع فإن هذا العصر قد حَفِلَ بوضع المتون، أو المختصرات، والشروح التي توضحها، وتزيل غموضها، والحواشي على هذه الشروح[١].

ومن علماء هذا العصر أيضا ابن الناظم، وبهاء الدين بن النحاس، والمرادي، والدماميني، وناظر الجيش، وابن جماعة، والشمني.

ولم يتوقف نشاط التعليم والتعلم في مصر والشام بسقوط دولة المماليك سنة ٩٢٣هـ، وقيام الخلافة العثمانية،بل امتد هذا النشاط، إذ لابد لأي دولة أن تعنى بشئون التعليم والتعلم لإعداد من يشغلون المناصب المختلفة في مؤسساتها، ولذلك لم يكن اهتمام العثمانيين بحركة التعليم والتعلم، بأقل منها عند المماليك حيث كان نظام التعليم نظامًا دقيقًا، ولابد أن يمر في جميع مراحله المنطلقون إلى الوظائف الكبرى في هذه الهيئة.

غير أن النشاط التصنيفي عند العثمانين قد ركدت ريحه ، فقل إنتاج العلماء فيه، حيث كان أغلب مؤلفاتهم تلخيص مطولات، أو حواشي على الشروح، فلو استقريت مؤلفات النحاة في القطرين لم تقع عيناك إلا على الحواشي المترادفة على الشروح، وناهيك بحواشي شروح متون ابن مالك، وحواشي شروح متون ابن هشام، وقد امتدت تلك الخطة إلى المشرق، فتوالت الحواشي على شروح "كافية ابن الحاجب" ولا سيما "الفوائد الضيائية للجامي" فقد جاوز الأمر فيها حده فكتبت على حواشيها حواش أخرى، وإن الثبت أمامك في كشف

الظنون والفهارس العامة، فستقف منه على ما لا يدور بخلدك من كثرة الحواشي كثرة تفضي إلى الاستغراب والدهش، وسترى عين اليقين الدليل ماثلا في يدك عند سرد علماء هذا العصر مع ذكر مؤلفاتهم فإنك واجد أنها

---

(١) انظر: دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي للمؤلف ص٣١ ، وما بعدها.

حواش على شروح السابقين، وهذه الحواشي على البسط فيها مشوبة بالنقول المضطربة المتخالفة، ولعل ذلك منشؤه عدم السهولة في الوصول للمراجع المسند إليها النقول، ومليئة بالاعتراضات والردود عليها ثم الردود على الردود.

هذا كله مع كثرة التعقيد والالتواء في العبارات والتهافت عليها دون الغرض الحقيقي من النحو، ومع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من الفنون عربية وعقلية، ومن التعلق بالاستطراد لأوهى الأسباب وعدم ملاحظة من وضع لمستواهم الكتاب، ففي حواشي كتب المبتدئين كالكفراوي والأزهرية والقطر من المسائل ما لا يهضمها إلا من قد تزود من هذا العلم(١).

كما أن كثيرا من هذه الحواشي يشوبها الغموض الشديد نتيجة إيغالها في الجدل الفلسفي والعلل المنطقية، مما أبعدها عن نطاق الواقع اللغوي، ولعل هذا يرجع إلى أن أكثر أصحاب هذه الحواشي كانوا علماء في المنطق والفلسفة، ولهم فذ ذلك مؤلفات، فتأثرت حواشيهم النحوية بالمنطق والفلسفة، واتضح هذا من خلال العلل والجدل والاعتراضات وتبادل الحجج وإقامة الأدلة والبراهين.

على أن هذا كله لا يجعلنا ننكر فضل هؤلاء العلماء، وما لأعمالهم من فوائد امتد أثرها إلى الأجيال المتعاقبة.

ومن أشهر نحاة هذا العصر ابن قاسم العبَّادي، الشنواني، والدنوشري، والشيخ يس، والحفني، ومحمد الأمير، والصبان، والدسوقي، وهؤلاء جميعا أصحاب حواش ذائعة الصيت.

---

(١) انظر: نشأة النحو للشيخ الطنطاوي بتحقيقأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ص٢٣٣ ، ٢٣٤ .

وبعد هذا العرض التاريخي للنشاط النحوي في مصر والشام عبر العصور يجدر بنا أن نلقي الضوء على أشهر نحاة مصر والشام، فنكشف النقاب عن حياة كل منهم وآرائه واتجاهاته ومذهبه النحوي.

ولاد

هو: الوليد بن محمد التميمي النحوي المشهور بـ (ولاد) ، وأصله من البصرة، ونشأ بمصر، ودخل العراق وسمع من العلماء، ولم يكن بمصر شيء كبير من كتب النحو واللغة قبله، وقيل إنه كان يأخذ النحو عن رجل من المدينة يُعرف بالمهلبي تلميذ الخليل بن أحمد، ولم يكن من الحُذاق، فسمع ولاّد بالخليل، فرحل إليه ولقيه بالبصرة وسمع منه ولازمه ورحل إلى مصر، وجعل طريقه إلى المدينة فلقيه معلمه (المهلبي)، فلما تكلم المهلبي معه ورأى تدقيقه للمعاني وتعليله النحوَ قال: لقد نقَّيتَ بعدنا يا هذا الخردل، ثم عاد ولاد إلى مصر بعد أن أصبح نحويا مجودا ومعه كتبه التي استفادها من إملاءات الخليل في النحو واللغة، وتصدر فيها وأفاد إلى أن توفي سنة مائتين وثلاث وستين للهجرة ، وقد أنكر ياقوت أن تكون سنة وفاته مائتين وثلاث وستين للهجرة على فرض صحة اجتماعه بالخليل؛ لأن الخليل مات سنة سبعين ومائة وقيل سنة خمس وسبعين ومائة[1].

وعليه يمكن أن تكون وفاته قبل ذلك، أي: في حدود المائتين للهجرة، أو بعد ذلك بقليل إن صح اجتماعه بالخليل، وعلى صحة وفاته في سنة مائتين وثلاث وستين يستبعد اجتماعه بالخليل، فتكون رواية سماعه من الخليل باطلة.

أما من حيث آراؤه ومذهبه النحوي فإننا لم نعثر له على آراء تناقلتها كتب النحو، وربما رجع هذا إلى ضياع مؤلفاته – وإن لم تذكر المراجع أن له

(١) انظر: طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢١٣ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٥٤، والوافي بالوفيات للصفدي ٧/ ٤٤٩ .

مؤلفات، غير أننا نتوقع أنه بصري المذهب؛ إذ لم تذكر المراجع أنه تلقى النحو عن أحد من الكوفيين.

الدينورَي

هو: أبو علي أحمد بن جعفر الدينورَي ختن ثعلب – وهو أخو امرأته – وذكر الزبيدي وياقوت أنه زوج ابنته، وأصله من (الدِّيَنَوَر) في فارس، يعد أحد النحاة المبرزين.

قدم البصرة وأخذ عن المازني كتاب سيبويه ثم دخل إلى بغداد فقرأ على المبرد، وكان يخرج من مجلس ثعلب وهو جالس على باب داره والطلبة عنده فيتخطى ثعلبًا وأصحابه ومحبرته معه ويتوجه إلى المبرد ليقرأ عليه كتاب سيبويه فيعاتبه ثعلب على ذلك ويقول: إذا رآك الناس تفعل هذا يقولون: ماذا؟ فلم يلتفت إليه، وقد سئل مرة: كيف صار المبرد أعلم بكتاب سيبويه من ثعلب فقال: لأنه قرأ الكتاب على العلماء وثعلب قرأه على نفسه ، ثم قدم مصر وألف كتاب المهذب في النحو، وكتب في صدره اختلاف الكوفيين والبصريين وعزا كل مسألة إلى صاحبها ولم يعتل لكل منهم، ولا احتج له فلما أمعن في الكتاب ترك الاختلاف ونقل مذهب البصريين وعول في ذلك على آراء الأخفش سعيد بن مسعدة، ولما قدم علي بن سليمان الأخفش إلى مصر خرج أبو علي الدينوري منها، فلما رجع الأخفش إلى بغداد عاد أبو علي إلى مصر وأقام بها حتى مات سنة مائتين وتسع وثمانين للهجرة .

ومن مؤلفاته: (إصلاح المنطق)، و(ضمائر القرآن)، وهو مختصر استخرجه من كتاب : (معاني القرآن) للفراء[1].

---

(١) انظر: طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢١٥ ، وإنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٣، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٣٩ والوافي بالوفيات للصفدي ٢/ ٣١٦ ، والأعلام ١/ ١٠٧ .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه ذهب مذهب قطرب، وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، وهشام في أن الواو تفيد الترتيب، « ولكن قال هشام والدينوري: إن الواو لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيتهما بدأت، نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيدًا وعمرًا، إذا اتحد زمان رؤيتهما، ومعنى اقتران، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر »[1].

ومن خلال هذا الرأي الذي لم نعثر على غيره في كتب النحو نستطيع أن نقرر أن الدينوري حمل إلينا بدايات المذهب البغدادي؛ لأنه وافق بعض البصريين – وهو قطرب – وبعض الكوفيين – وهو ثعلب، وأبو عمر الزاهد، وهشام؛ ولأنه أخذ النحو عن رئيسي البصرة والكوفة، وهما المبرد وثعلب، مما يدل على أنه درس المذهبين، واختار منهما ما يشاء.

ابن ولاد

هو: أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد التميمي المشهور بـ (ابن ولاد)، ولد سنة مائتين وثمان وأربعين للهجرة بمصر، وأخذ فيها النحو عن أبي جعفر الدينوري زوج أمه، ثم رحل إلى بغداد، وأقام فيها ثمانية أعوام، وأخذ فيها عن المبرد وثعلب، وقرأ كتاب سيبويه على المبرد، وعمل فيها مؤدبا لابن صاحب الخراج، ثم عاد إلى مصر ومعه كتاب سيبويه، وكان بذلك أول من أدخل كتاب سيبويه إلى مصر، وأخذ يدرسه للناس .

ومن مؤلفاته: (المنمَّق)

وتوفي بمصر سنة مائتين وثمان وتسعين للهجرة، وانتقل الكتاب من بعده إلى ابنه أبي العباس، ثم انتقل بعد ذلك إلى رجل يعرف بـ (الدقاق) كان

---

(١) الجنى الداني ص١٥٩ ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة.

جماعة للكتب، ثم انتقل إلى خزانة الوزير أبي الفضل بن الفضل بن حنزابة بن الفرات وزير الإخشيد، ثم إلى كافور الإخشيدي[(١)].

ولم نعثر على آراء له في النحو، ومرد هذا أن مؤلفاته لم تصل إلينا، غير أننا نتوقع أنه بغدادي المذهب ؛ لأنه أخذ عن المبرد البصري وثعلب الكوفي.

كراع النمل

هو: أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين الهنائي الدوسي، المعروف بـ (كُراع النمل) - بضم الكاف؛ لقصره، أو لدمامته ، عالم بالعربية، ومن أشهر النحاة واللغويين المصريين في أواخر القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع الهجريين لعصر الدولة الإخشيدية، رحل إلى بغداد، وأخذ عن أئمة البصريين والكوفيين، وقد ذكر القفطي أنه كان أميل للمذهب البصري، أما ياقوت والسيوطي فيقولان إنه كان نحويا كوفيا، ومن مصنفاته: " المنضد " في اللغة، و " المنتخب المجرد "، وهو تلخيص للمنضد، و " المنجد " رتبه على ستة أبواب في أعضاء البدن وأصناف الحيوان والطير والسلاح والسماء والارض، و " أمثلة غريب اللغة " و " المصحف "، و " المنظم " و " الأوزان "، وهو مطبوع.

وتوفي بعد سنة ثلاثمائة وسبع للهجرة ، وقيل سنة ثلاثمائة وعشرين[(٢)].

ولم تتناقل كتب النحو آراء له، ولكننا نتوقع أنه بغدادي المذهب؛ لأنه أخذ عن أئمة البصريين والكوفيين سواء أكان إلى البصرة أميل أم إلى الكوفة أميل.

---

(١)انظر: طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢١٧ ، ومعجم الأدباء ٩/ ١٠٥ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٢٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٩ ، ١٠٦ ، والوافي بالوفيات للصفدي ٢/ ٣١٦ ، والأعلام ٧/ ١٣٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١٣/ ١٢ ، ١٣ ، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٤٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٥٨ ، والأعلام ٤/ ٢٧٢ .

ابن ولاد

هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التَّميمي المصري، من أهل بيت علم، وأصله من البصرة، وانتقل جده إلى مصر، وورث النحو عن أبيه وجده، وقرأ شيئا من النحو على أبيه في مصر، ثم رحل إلى بغداد، ولقي هناك الزجاج وغيره، وكان الزجاج يقدمه ويفضله على أبي جعفر النحاس، وكانا تلميذيه، وكان الزجاج لا يزال يثني عليه عند كل من يقدم بغداد من مصر ويقول لهم: لي عندكم تلميذ من حاله وصفته كذا، فيقال له: أبو جعفر، فيقول: بل أبو العباس بن ولاّد.

وقد أقام الزميلان المتنافسان في مصر بعد رجوعهما من بغداد، على نفور دائم بينهما، ومما زاد من توتر العلاقة بينهما جمع بعض ملوك مصر بينهما في مناظرة، حيث قال النحاس لابن ولاّد: كيف تبني مثال افعلوت من رميت، فقال ابن ولاّد أقول: (ارمييت) فخطّأه أبو جعفر وقال: ليس في كلام العرب افعلوت ولا افعليت. فقال ابن ولاّد: إنما سألتني أن أمثل لك بناء ففعلت. قال الزبيدي: ولقد أحسن في قياسه حين قلب الواو ياءً ، وقد تبع ابن ولاد أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، حيث كان يبني من الأمثلة ما لا مثال له في كلام العرب.

ومن مصنفاته: (المقصور والممدود) – وهو مطبوع، و(الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبّرد) – وهو مطبوع، وقد تعقب فيه المبرد في كتابه الذي تتبع فيه كلام سيبويه وسماه: (مسائل الغلط)، وله كتاب في (معاني القرآن) لم يتمه، ولم يخرج منه إلا بعض سورة البقرة.

وتوفي بمصر سنة ثلاثمائة واثنتين وثلاثين للهجرة[1].

---

(١)طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢١٩ ، وإنباه الرواة للقفطي ١/ ٩٩، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٠١ – ٢٠٣ وبغية الوعاة ١/ ٣٨٦ . والأعلام ١/ ٢٠٧ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٩٠ ، ١٩١ .

مذهبه وآراؤه

ويبدو أن ابن ولاد كان متعصبا لسيبويه، مما دفعه إلى وضع كتاب ينتصر فيه لسيبويه ضد المبرد الذي خطأ سيبويه في كثير من المسائل.

وله آراء لغوية وصرفية ونحوية كثيرة، وقد أودع آراءه اللغوية كتابه المقصور والممدود، وقد نقلت كتب اللغة كثيرا من آراء ابن ولاد اللغوية عن ذلك الكتاب، ومن هذه الكتب: المزهر في علوم اللغة[1]، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير[2]، ولسان العرب[3]، وتاج العروس[4].

ومن آرائه رأيه في معنى (مِنْ) بعد أفعل التفضيل، وقد اختلف النحاة حولها[5]، فذهب ابن ولاد إلى أنها لا تفيد بعد أفعل التفضيل ابتداء الغاية، بل تفيد المجاوزة، وتبعه ابن مالك، وذهب المبرد والأخفش الصغير إلى أنها تفيد ابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، وصححه ابن عصفور، وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض، وذهب ابن مالك إلى أنها للمجاوزة[6]، وتبعه ابن هشام[7].

وذهب أيضا موافقا الزجاج إلى أن (لا) أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل شيئا في الخبر، وقد رد الجمهور عليه وعلى المبرد والأخفش اللذين منعا عملها عمل (ليس) بالسماع[8].

---

(١) انظر: ١/ ١٣٣ ، ٢/ ١٠٥ ، ١٥٧ ، ١٦٦ .
(٢) انظر: ١/ ١٩٥ ، ٢٥٨ .
(٣) انظر: ٧/ ٦١ ، ١٢٢ ، ٢١٣ ، ١١/ ٤٢٥ ، ١٢/ ١١٩ ، ٥٩٥ ، ١٤/ ١٤٩ ، ١٨٤ ، ٣٣٣ ، ٤٢٦ .
(٤) انظر: ١/ ٢٠٢ ، ١٨/ ٦٠ ، ٣٧/ ٤٤٨ ، ٣٨/ ٥٢ .
(٥) انظر: الإرتشاف ٢/٤٤١ - ٤٤٢، الجنى الداني للمرادي ٣١٦- ٣١٧ .
(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/١٣٤ .
(٧) انظر: المغني ٤٢٣ .
(٨) انظر: الجنى الداني ص٢٩٣ .

وذهب إلى أن (كأن) من قولنا: (كأن زيدا قائم) تفيد التشبيه، وليس الشك كما قال الكوفيون والزجاجي[1].

وذهب البصريون إلى قياسية عمل صيغ المبالغة الثلاث الأولى، وهي: (فعَّال – فعول – مفعال)، واختلفوا في (فعيل – فَعِل)، ومنع الكوفيون إعمالها جميعا، وأكثر المتأخرين على إعمالها جميعا كما ذهب إلى ذلك سيبويه، هذا بالنسبة للصيغ الخمس السابقة.

أما ما سوى هذه الصيغ الخمس فيرى الكثيرون أن إعمالها سماعي، وذهب ابن خروف وابن ولاد إلى قياسية عمل (فِعِّيل)، مثل: (زيد شِرِّيبٌ الخمرَ)[2].

واتفق النحاة على جواز قصر الممدود للضرورة، أما مد المقصور للضرورة فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، ووافقهم ابن ولاد، وزعم « أن سيبويه استدلَّ على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير. قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء »[3].

وجوز الكوفيون إجراء المقصور مجرى المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالما، فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء حملا له على السالم، وقد حكى ابن ولاد ذلك لغة عن بعض العرب[4]، فيقولون: (مصطفون) – بضم الفاء رفعان و(مصطفين) – بكسر الفاء نصبا وجرا.

وقد اختلف في سبب زيادة النون بعد الألف والياء في المثنى وبعد الواو والياء في الجمع، فذهب ابن مالك إلى أنها لرفع توهم الإضافة في نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين، والإفراد في الإشارة والمقصور والمنقوص نحو

---

(١) انظر: الجنى الداني ص٥٧٣ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٤٤٩ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٦٥ .

(٤) انظر: الهمع ١/ ١٦٩ .

هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها والمفرد بالمثنى فيما ذكر.

وذهب الزجاج إلى أنها عوض من حركة المفرد.

وذهب ابن كيسان إلى أنها عوض من تنوين المفرد، وذهب ابن ولاد وابن طاهر والجزولي إلى أنها عوض من الحركة والتنوين معا[١].

واختلف في دخول لام الابتداء على معمول الخبر وهو متوسط إذا كان حالا أو مفعولا به، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز ذلك، وذهب ابن مالك إلى جوازه، وذهب ابن ولاد متابعا الزجاج إلى عدم جواز ذلك في الحال، وجوازه في المفعول به قياسا على الظرف والجار والمجرور، فيقال: (إنَّ زيدًا لَطعامك آكلٌ)[٢].

وذهب سيبويه إلى أن التقدير في (ما أنت وزيدا)، و(كيف أنت وقصعة من ثريد): (ما كنت وزيدا)، و(كيف تكون وقصعة من ثريد) واختلف في تقدير سيبويه مع (ما كنت) ومع (كيف تكون) أذلك مقصود لسيبويه أم لا ، فقال السيرافي هو غير مقصود ولو عكس لأمكن ، ورد المبرد على سبيويه وقال يصلح في كل منهما الماضي والمستقبل وتابعه ابن طاهر ورد ابن ولاد على المبرد وقال إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه؛ لأن (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار؛ إذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته: ما أنت وزيدا ، لا لمن يقع منه ذلك ، ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر دون ما لم يقع وليست لمجرد الاستفهام وأما كيف فعلي بابها من الاستفهام والمعني كيف تكون إذا وقع كذا، أي: على أي حال، لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل[٣].

واختلف النحاة في قول العرب: (لهي أبوك)، فقال سيبويه : أصله (لله أبوك) حذف لام الجر وأل وهو شاذ لا يقاس عليه، ثم قالوا لهي أبوك قلبوا – أي:

---

(١) انظر: الهمع ١/ ١٧٩ .
(٢) انظر: الهمع: ١/ ٥٠٤ .
(٣) انظر: الهمع ٢/ ٢٤٤ .

وضعوا الألف بعد الهاء -وأبدلوا من الألف ياء، وهو مبني لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة على الفتح لخفته على الياء كما بني أمس لتضمنه معنى لام التعريف ، وقال ابن ولاد: بل أصله إله أبوك حذفت الهمزة ثم قالوا لهي بالقلب – أي: بالقلب المكاني؛ تشبيها للألف الزائدة بالأصلية، وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولام الأصل والباقية لام الجر ، قال: لأن حرف الجر لمعني وعلة، وحذفه وإبقاء عمله شاذ، فالحكم بحذف غيره أولى، أما لام التعريف فواضح إذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمة علما فلم يفتقر إليها ، وأما لام الأصل فقد عهد حذف بعض الأصول تخفيفا كـ (يد) و (دم)[١].

كما ذهب ابن ولاد إلى منع تكسير الاسم الخماسي مطلقا[٢].

فواضح من هذه الآراء أن ابن ولاد على الرغم من تعصبه لسيبويه كان يتابع البصريين أحيانا، ويتابع الكوفيين أحيانا أخرى، وكان أحيانا يخالف الفريقين، مما يدل على أنه بغدادي المذهب.

أبو جعفر النحاس

هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار المرادي المصري، المعروف بالنحاس، أو بابن النحاس، ولد بمصر ونشأ بها، وتلقى مبادئ العربية بها، ثم رحل إلى بغداد، ودرس النحو على أئمتها في ذلك الوقت مثل: الأخفش الأصغر، والمبرد، والزجاج، ونفطويه، وابن السراج، وابن الأنباري، وغيرهم، ثم عاد إلى مصر وأخذ يدرس بها النحو، وكان حريصا على تدريس كتاب سيبويه لتلاميذه، فطارت شهرته في الآفاق، وقصده الطلاب من الأندلس، فأقرأهم الكتاب، فكان له بذلك فضل بث دراسة النحو في الأندلس.

---

(١) انظر: الهمع ٢/ ٤٧٢ .
(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤١٠ .

وكان واسع العلم غزير الرواية، عالما بالفقه والقرآن، وكان من أقوى الناس ذاكرة، ومن أجودهم تصنيفا في العلوم المتنوعة، فمن مصنفاته: (معاني القرآن)، و(إعراب القرآن) — وهو مطبوع، وهما من أشهر كتبه، وقد أورد فيهما الأقاويل الكثيرة ، وحشد الوجوه المتنوعة، فأغنى الباحثين عن الرجوع إلى ما صنف قبلهما في موضوعهما.

ومن مصنفاته أيضا: (الكافي) في أصول النحو، و(المقنع) في اختلاف البصريين والكوفيين، ومختصر صغير في النحو اسمه (التفاحة) — وهو مطبوع، وتفسير أبيات كتاب سيبويه، وهو مطبوع، ويقال: إنه لم يسبق إلى مثل ذلك الكتاب، وكل من جاء بعده استمد منه، و(الاشتقاق)، و(أدب الكتاب)، و(معاني الشعر)، و(أدب الملوك)، و(ناسخ القرآن ومنسوخه)، وهو مطبوع، و(شرح المعلقات السبع)، وهو مطبوع أيضا.

وتوفي بمصر سنة ثلاثمائة وثمان وثلاثين للهجرة، وقيل: ثلاثمائة وسبع، وقيل: ثلاثمائة وسبع وثلاثين، وكان جالسا على درج المقياس في الروضة بالقاهرة على شاطئ النيل في يوم من أيام فيضان النيل، وكان يقطع بيتا من الشعر، فظنه بعض المارة يسحر النيل حتى لا يزيد فتغلو الأسعار، فرفسه برجله فذهب في المد ولم يوقف له على خبر[1].

مذهبه وآراؤه

« ومن يرجع إلى مختصره الذي سماه كتاب (التفاحة في النحو) والذي يقع في ست عشرة صحيفة يجده يمزج في وضوح بين آراء البصريين والكوفيين، فهو في الصورة العامة للكتيب وعرض مسائله بصري، وهو في

---

(١)طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢٢٠ ، وإنباه الرواة للقفطي ١/ ١٠١، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٢٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢ . والأعلام ١/ ٢٠٨ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٩١ - ١٩٣.

بعض آرائه وبعض المصطلحات كوفي، وقد يختار رأيا لقطرب أو للأخفش مخالفا جمهور البصريين »[١].

ومما خالف فيه البصريين ذهابه إلى أن الأسماء الخمسة معربة بحروف العلة نفسها متفقا في ذلك مع قطرب وهشام من الكوفيين، والزجاجي من البغداديين[٢].

وذهب إلى أن المثنى والجمع السالم يرفعان بالألف والواو، وينصبان ويجران بالياء، لا نيابى عن حركات مقدرة، وهو رأي الكوفيين وقطرب والوجاج والزجاجي.

وذهب مع الكوفيين إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم لا مبني كما ذهب البصريون.

واختار رأيهم في أن (حتى) ولام الجحود ولام كي وواو المعية، - ويسميها واو الظرف - وأو وفاء السببية تنصب جميعها المضارع بدون تقدير (أنْ).

واستظهر غير مصطلح من مصطلحات الفراء والكوفيين، من ذلك تسمية النفي بالجحد، وتسمية نائب الفاعل باسم المفعول الذي لم يسم فاعله، وتسمية الصفة بالنعت، وتسمية التمييز بالتفسير.

وكان يذهب مع الكسائي إلى أن (ذو)، و(ذوو) لا تضافان إلى الضمير خلافا للجمهور لما جاء عن العرب في النثر من مثل قولهم: (إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه).

---

(١)المدارس النحوية ٣٣٢ .

(٢)التفاحة في النحو ص١٥ .

وذهب مع الأخفش إلى أن المضاف إليه مجرور بالإضافة لا بالمضاف كما ذهب سيبويه.

كما ذهب أيضا معه إلى أن (لاسيما) من أدوات الاستثناء، وأن ما بعدها في مثل: (لا سيما زيد) مرفوع أو مجرور.

وجعل – مع ابن السراج – (لا) النافية من أدوات التعليق مع (ظن) وأخواتها، مثل: (ظننت لا يقوم زيد)[١].

وذهب أيضا موافقا المبرد إلى أن (مَعْ)[٢] – بالتسكين في لغة ربيعة – حرف ، وكان سيبويه يرى أنها ليست بحرف، وإنما هي اسم كالمحركة العين[٣].

كما ذهب أيضا موافقا الفراء إلى جواز ضم التاء في قولنا: (يا أبت)، و(يا أمَّت)[٤].

ومذهب الجمهور أن الروم – وهو الإتيان بحركة قصيرة على الحرف الموقوف عليه –يجوز في الضم والكسر، كما يجوز في الفتح بشرط ألا يكون بلا تنوين، أما الإشمام – وهو ضم الشفتين بلا صوت عند الوقف على الحرف المضموم – فيجوز في الضم فقط، وقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز الروم والإشمام في هاء التأنيث، وميم الجمع، والحركة العارضة، أما أبو جعفر النحاس فذهب إلى جوازهما مطلقا[٥].

(١)التفاحة في النحو ص١٥ ، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤ .

(٢) سكون العين لغة ربيعة وغنم وتميم.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٤٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٤٠ ، والجنى الداني ، والمغني .

(٤) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٤٤ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ١٩٣ .

وكان يفاضل بين القراءات مستندا في ذلك إلى القياس، كما في مفاضلته بين قراءتي (يعزُب) - بالضم، و(يعزِب) - بالكسر، يقول: « لو جاز أن يقع اختيار في هذا المكان لكان الضم أولى لأنه فعل لا يتعدى مثل قعد يقعد؛ لأن الأكثر في كلام العرب فيما لا يتعدى أن يأتي مضمومًا، وفيما يتعدى أن يأتي مكسورًا مثل ضرب يضرب »[١].

كما كان أحيانا يرد القراءة على أساس من السند، يقول بصدد تفسيره لقوله تعالى: « **لابثين فيها أحقابا** »[٢]: « قرأ علقمة، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة: "لَبِثِينَ" بغير ألف، وقد اعترض في هذه القراءة فقيل: هي لحن، لا يجوز: هو حذر زيدا، وإن كان سيبويه قد أجازه وأنشد:

حَذِرٌ أموزًا لا تَضِير وآمِنٌ ... ما لَيْسَ مُنجِيَهُ مِنَ الأقدارِ

وأنشد الفراء: بيت لبيد السابق ، وقال قوم: هو لحن؛ لأنه إنما يقال: حذر، وكذا باب (فَعِل) لمن كان في خلقته الحذر، فأما اللابث فليس من ذلك في شيء. قال أبو جعفر: أما القول الأول فغلط، ولا يشبه هذا قولك: حذر زيدا؛ لأن أحقابا ظرف، وما لا يتعدى يتعدى إلى الظرف، وأما الثاني فهو يلزم إلا أنه يجوز على بعد، والقراءة بـ"لابثين" بينة حسنة، فأما حجة من احتج بـ"لبثين" بما رواه شعبة عن أبي إسحاق، قال في قراءة عبد الله "لبثين"، فلا حجة فيه؛ لأن أبا إسحاق لم يلق عبد الله، ولو كان إسناده متصلا كانت فيه حجة))[٣] .

ويرى أن في واو الثمانية من قوله تعالى: « **وثامنهم كلبهم** »[٤] خاصة قولين:

أحدهما : أنّ دخولها وخروجها واحد.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٧٩ .
(٢) النبأ: ٢٣ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٨٧ .
(٤) الكهف: ٢٢ .

والآخر: أنّ دخولها يدل على تمام القصة وانقطاع الكلام . . .فيكون المعنى عليه أنّ الله جل وعز خبّر بما يقولون، ثم أتى بحقيقة الأمر فقال : "وثامنهم كلبهم"(١).

وتابع الكوفيين إلا الفراء في جواز إعمال اسم الفاعل مصغرا(٢).

وهكذا فإن آراء أبي جعفر النحاس تدل على سعة اطلاعه على مذاهب السابقين، كما تدل على استقلال شخصيته، فلم يتعصب لمذهب من المذاهب، بل كان يختار من آراء السابقين ما يراه راجحا، وبذلك يعد أبو جعفر النحاس بغدادي المذهب.

الحَوْفي

هو: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي النحوي، من أهل (حَوْف) بمصر، وهي تطلق على الناحية المعروفة بالشرقية، وهي ليست قرية كما توهم بعض المترجمين، وقيل: أصله من شبرا اللنجة من أعمال محافظة الشرقية، وقيل: اسمها شبرا النخلة قرب بلبيس بالشرقية.

وهو من نحاة العصر الفاطمي، واطلع على اتجاهات المدرسة البغدادية وآرائها، وسمع بمصر من أبي بكر محمد بن علي الإدفوي تلميذ النحاس، وكان أنبه تلاميذه، كما سمع من بعض علماء المغرب، واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به.

ومن مصنفاته: (البرهان في تفسير القرآن)، وأخذ عليه ابن هشام في مقدمة كتابه: (المغني) عنايته بإعراب الواضحات: كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، مما لا حاجة إليه.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٨٥١ .

وله أيضا: كتاب (الموضح) في علل وأصول النحو، وكتاب في إعراب القرآن في عشرة مجلدات.

وتوفي سنة أربعمائة وثلاثين للهجرة[١] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه النحوية ذهابه إلى أن المجرور بـ (كذا) بدل من اسم الإشارة (ذا)، ورد بأن (كذا) صارت كلمة واحدة، ولا يبدل من جزء الكلمة[٢].

ومن مواقفه من القراءات انه كان يطعن في القراءة إذا لم توافق القياس، ومن ذلك تعليقه على قراءة ابن ذكوان: (أرجئهِ وأخاه) – بكسر الهاء، حيث وصفها بأنها غير جيدة، وذلك لأن الهاء لا يجوز تحريكها بالكسر إلا بعد ياء ساكنة أو كسرة، أما إذا وقعت بعد ساكن كما في (أرجئه) فيقل فيها الكسر[٣].

وكان يرى أن (كان) من قوله تعالى: « **وإن كان رجل يورث كلالة** »[٤] ناقصة، مع كون (كلالة) حالا ، ورد عليه بأنه لابد حينئذ من كون (كلالة) خبره ، ولا فائدة حينئذ من (يورث)، والصحيح اعتبار (كان) تامة عند جعل (كلالة) حالا.

وذهب إلى أن (تَفَكَّر) في قوله تعالى: « **أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة** »[٥]، لا تعلق ، وردَّه أبو حيان بأنه قد ثبت تعليقه فلا ينبغي أن يعدل عنه ،

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٣٠٠ ، وشذرات الذهب ٣/ ٢٤٧ ، ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٢١ ، والبغية ٢/ ١٤٠ ، والأعلام ٤/ ٢٥٠ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٧٨ .

(٣) روح المعاني ٩/ ٣٢ .

(٤) النساء: ١٢ .

(٥) الأعراف: ١٨٤ .

وقد أثبت تعليقَه جماعةٌ منهم ابن عصفور وابن مالك والرضي وابن هشام والأشموني والخضري[1].

وذهب إلى أن « إنكم لمشركون » في قوله تعالى: « وإنْ أطعتموهم إنكم لمشركون »[2] جواب شرط على حذف الفاء، والجمهور لا يجوزون حذف فاء الجواب، ومن ثم يقدرون قسما محذوفا، فالتقدير عندهم: (والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون).

ونرى ابن هشام يعرض لإعراب (ذلك) في قوله تعالى:« وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ »[3] ويقول: إنها بدل أو عطف بيان، ويقول: جوز الفارسي كونها صفة، ورد ذلك الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف[4]، وفي ذلك ما يشهد بأن الحوفي كان مطلعا على كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، وأكبر الظن أنه اطلع على كتاباته الأخرى وكأن نحاة مصر في العصر الفاطمي من أمثال الحوفي كانوا يعنون بمعرفة آراء المدرسة البغدادية وأعلامها النابهين من أمثال الفارسي[5].

وقد توقف ابن هشام مرارا في كتابه المغني بإزاء توجيهات الحوفي الإعرابية لبعض آي الذكر الحكيم، وأكبر الظن أنه نقلها جميعا عن كتابه الذي صنفه في إعراب القرآن، وهو تارة يرتضي توجيهه وتارة يرفضه، فمن ذلك استحسانه ما ذهب إليه في الآية الكريمة: « وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ

(١) انظر: المقرب: ١٨٤، وشرح الكافية الشافية: ٥٦٢/٢، وشرح الكافية: ١٦٦/٤، ومغني اللبيب: ٥٤٣ وشرح الأشموني: ٣٢/٢-٣٣.
(٢) الأنعام: ١٢١.
(٣) الأعراف: ٢٦.
(٤) المغني ص٦٥٠
(٥) انظر: المدارس النحوية ص٣٣٤.

بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ »[١] من أن «جَزَاءُ سَيِّئَةٍ» مبتدأ وخبره محذوف تقديره: لهم[٢].

ومن ذلك رفضه ما ذهب إليه الحوفي مع الفراء من أن جملة «وَلَهُم مَا يَشْتَهُونَ » في قوله تعالى: «وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَا يَشْتَهُونَ »[٣] معطوفة على ما قبلها بتقدير أن الأصل: ولأنفسهم، ثم حذف المضاف، وقال ابن هشام: إن هذا تكلف والواو في الآية للاستئناف[٤].

وقد أنكر رأيه في أن الباء لها متعلق في قوله جل شأنه: « أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ »[٥] ؛ معللا ذلك بأن الباء حرف جر زائد، وحروف الزيادة لا متعلق لها[٦].

ورد ابن هشام رأيه في قوله تعالى: «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»[٧] أن جواب الشرط هو «إِنَّ ذَلِكَ» وما بعدها، معللا ذلك بأنها اسمية وهي لا تكون جوابا للشرط في النثر بدون فاء، إنما يختص ذلك بالشعر، أما الآية فجواب الشرط فيها محذوف[٨].

وارتضى رأيه في أن خبر (الذين) في قوله عز وجل: «وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ»[٩] محذوف دلت عليه الجملة وتقديره: مأجورون[١٠].

---

(١) يونس: ٢٧ .
(٢) المغني ص٥١٢.
(٣) النحل: ٥٧ .
(٤) المغني ص٥١٨ .
(٥) التين: ٨ .
(٦) المغني ص٥٧٥
(٧) الشورى: ٤٣ .
(٨) المغني ص٦٤٨ .
(٩) الأعراف: ١٧٠ .
(١٠) المغني ص٦٥٠ .

وأنكر قوله: إن الباء من قوله تعالى: «فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ» [(١)] متعلقة بناظرة معللا ذلك بأنها جارة لما الاستفهامية والاستفهام له الصدر[(٢)].

كما أنكر ما ذهب إليه في الآية: «إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ»[(٣)] من أن «سَيَهْدِينِ» جملة حالية، إنما هي اعتراضية[(٤)].

ورد إعرابه لقوله جل شأنه: «ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ»[(٥)] أن «ظُلُمَاتٌ» مبتدأ، و «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ» خبر، قائلا: الصواب أن «ظُلُمَاتٌ» خبر لمبتدأ محذوف[(٦)].

تلك هي كل مراجعات ابن هشام في كتابه "المغني" للحوفي في كتابه إعراب القرآن، وكأنه لم يجد وراءها ما يرده أو ينكره، مما يشهد للقفطي في قوله عنه: إنه كان عالما بالنحو، قَيِّما بعلل العربية أتم قيام[(٧)].

ابن بابشاذ

هو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن: إمام عصره في علم النحو، وبابشاذ كلمة أعجمية تتضمن الفرح والسرور، أصله من العراق، ولد ونشأ بمصر، وكان جوهريا، ثم رحل إلى العراق وتلقى عن علمائها، وبذلك اتصل اتصالا مباشرا بالبغداديين، ثم عاد إلى مصر، وأخذ يدرس بها في جامع عمرو بن العاص، فانتفع الناس بعلمه وتصانيفه. وكانت وظيفته بمصر أن ديوان الإنشاء لا يخرج منه كتاب حتى يعرض عليه ويتأمله،

---

(١) النمل: ٣٥ .
(٢) المغني
(٣) الصافات: ٩٩ .
(٤) المغني ص٧٠٢ .
(٥) النور: ٤٠ .
(٦) المغني ص٧٥١
(٧) انظر: المدارس النحوية ص٣٣٤ ، ٣٣٥ .

فإن كان فيه خطأ من جهة النحو أو اللغة أصلحه كاتبه، وإلا استرضاه فسيروه إلى الجهة التي كتب إليها، وكان له على هذه الوظيفة راتب من الخزانة يتناوله في كل شهر، وأقام على ذلك زمانًا.

ومن مصنفاته: (المقدمة) في النحو، وتعرف بمقدمة ابن بابشاذ، و(شرح الجمل للزجاجي)، و(شرح الأصول لابن السراج)، وله أيضا تعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلدًا سماها تلامذته بعده (تعليقة الغرفة)، جمعها حال انقطاعه في بيته بعد أن ترك وظيفته في ديوان الإنشاء.

وتوفي بمصر سنة أربعمائة وتسع وستين للهجرة إثر سقوطه من أعلى جامع عمرو بن العاص[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه كان يرى أن الكاف من أسماء الأفعال: (عليكم)، و(إليكم)، و(لديكم)، و(مكانكم) حرف خطاب، والصحيح عند الجمهور أن هذه الكاف ضمير في موضع جر، كما كان قبل أن تنقل الكلمة الى الإغراء[٢].
ويرى أن الغالب على (سوف) استعمالها في الوعيد والتهديد، وعلى السين استعمالها في الوعد وقد تستعمل (سوف) في الوعد والسين في الوعيد[٣].

ومن تعليلاته أنه كان يرى أن المخصوص لا يتقدم على (حبذا) لئلا يتوهم أن في (حَبَّ) ضميرا وأن (ذا) مفعول، بينما يعلل ذلك الجمهور بأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير[٤].

---

(١)وفيات الأعيان ٢/٥١٤ - ٥١٦ ، وإنباه الرواة ٢/ ٩٥ ، وشذرات الذهب ٣/ ٣٢٣ ، ومعجم الأدباء ١٢/ ١٧ ، والبغية ٢/ ١٧ ، والأعلام ٣/ ٢٢٠ .
(٢) إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين درويش ٣/ ٣٤ .
(٣) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٨٣ .
(٤) أوضح المسالك ٣/ ٢٨٥ .

وكان أيضا يعلل لعدم جواز تقديم معمول المصدر عليه بأن المصادر أسماء، والأسماء ليس من حقها أن تعمل إلا لضرب من الشبه وبأن المصادر نقصت أيضا فى عملها، فلم يجز تقديم شىء من معمولها عليها؛ لأنه من صلتها، والصلة لا تتقدم على الموصول، لا يجوز فى: (يعجبنى علمُ زيدٍ خبرَك): (يعجبنى خبرَك علمُ زيدٍ)، ولا: (خبرَك يعجبنى علمُ زيدٍ) وما أشبه ذلك[1] .

كما علل ابن بابشاذ كون أسماء الأفعال لا يؤمر بها الغائب بأن :"أسماء الأفعال أسماء ضعيفة فضعفت عن رتبة الأفعال[2].

وكان يرى أن المبدل منه ليس على نية الطرح واحتج لذلك فقال:' والدليل على أنه ليس فى نية الطرح، أنه قصد به البيان على جهة الإعلام بمجموعى الاسم، فلم يصح أن ينوى بالأول الطرح؛ لأن جعله فى نية الطرح يخرجه من أن يكون مبيّنا، فكما لا يجوز أن يكون المؤكَّد ولا المنعوت فى نية الطرح، فكذلك المبدل منه على جهة البيان، لا يكون فى نية الطرح، ولو كان فى نية الطرح لما جاز أن تقول: زيد ضربته أخاك. على أن تجعل "أخاك" بدلا من الهاء العائدة على (زيد)؛ لأن الهاء لو كانت فى نية الطرح ، لكان التقدير: زيد ضربت أخاك. وهذا كلام لا يصح لعدم العائد على المبتدأ ، وفى عدم جواز هذه المسألة وأشباهها ما يدل على أنه ليس فى نية الطرح[3].

وكان يرى أن (منجونا) من قول الشاعر:

وما الدهر إلا منجونًا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

---

(١) الاعتراضات النحوية في منار الوقف و الابتدا لابن الأنباري

(٢) الاعتراضات النحوية في منار الوقف و الابتدا لابن الأنباري

(٣) الاعتراضات النحوية في منار الوقف و الابتدا لابن الأنباري

منصوب على إسقاط الخافض، أصله: وما الدهر إلا كمنجنون، وقد علق المرادي على ذلك بقوله: « وهو فاسد، لأن هذا المجرور في موضع رفع، فلو حذف منه حرف الجر لرفع »[١].

وكان يونس وابن مالك يريان أنه باق على أصله من كونه خبرا لـ (ما)، بينما يرى الجمهور أن (ما) هنا غير عاملة لانتقاض النفي بـ (إلا).

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بين (إذن) والفعل المضارع المنصوب بها بالنداء والدعاء، ويرى الجمهور أنه لا يجوز الفصل بغير القسم[٢].

وأجاز ابن بابشاذ تقديم معمول الخبر، إذا تأخر الاسم وتوسط الخبر نحو: "كان الماءَ يشربُ زيدٌ"، وهو ممنوع عند سيبويه والجمهور كما مُنِعَ تقديمه إذا توسط الاسم وتأخر الخبر[٣].

وكان يجيز -مع الكوفيين والأخفش- ترخيم الاسم الثلاثي المحرك الوسط مثل: حَكَم فيقال: يا حك[٤].

وكان يرى رأي ابن درستويه البصري القائل بأن المبتدأ في مثل: "ضربي العبد مسيئًا" لا خبر له[٥].

وذهب مع الفارسي والسيرافي إلى أن عامل المستثنى ما قبل إلا معدى إليه بواسطتها[٦].

---

(١) الجنى الداني ص٣٢٦ .
(٢) الجنى الداني ص٣٦٢ .
(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك
(٤) الهمع ١/ ١٨٢ .
(٥) شرح الرضي على الكافية ١/ ٩٤ .
(٦) الهمع ١/ ٢٢٤ .

واختار رأي الأخفش والفارسي في أن سمع قد تلحق بعلم فتنصب مفعولين مثل: "سمعت محمدا يتكلم"[١].

وكان يرى أن لام التعريف العهدية خاصة بالأعيان بينما الجنسية خاصة بالأذهان[٢].

وهكذا فإن آراء ابن بابشاذ المتنوعة التي تارة يوافق فيها البصريين ، وتارة يوافق الكوفيين، وتارة يوافق البغداديين، وتارة لم يسبق إليها تدل على أنه دائر في فلك البغداديين الذين يجمعون بين المذاهب، ويختارون منها ما يشاءون.

ابن بري

هو: أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري المقدسي الأصل المصري الدار، و(بري) - بفتح الباء الموحدة وتشديد الراء المكسورة وبعدها ياء، هو اسمٌ علمٌ يشبه النسبة، ولد بمصر سنة أربعمائة وتسع وتسعين للهجرة ، ونشأ بها، كان إماما مشهورا في علم النحو واللغة والرواية والدراية؛ وكان علاّمة عصره وحافظ وقته ونادرة دهره، أخذ علم العربية عن أبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني النحوي، حيث قرأ عليه كتاب سيبويه، وعن أبي طالب عبد الجبار بن محمد بن علي المعافري القرطبي وغيرهما، وسمع الحديث على أبي صادق المديني، وأبي عبد الله الرازي وغيرهما، واطلع على أكثر كلام العرب، وكان عارفًا بكتاب سيبويه وعلله.

وصحبه خلق كثير اشتغلوا عليه وانتفعوا به، ومن جملة من أخذ عنه أبو موسى الجزولي صاحب المقدمة في النحو، وذكره في مقدمته ونقل عنه في آخرها، وكان إليه التصفح في ديوان الإنشاء، لا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه ويصلح ما فيه من خلل.

---

(١) الهمع ١/ ١٥٠ .
(٢) الهمع ١/ ٧٩ .

ومن مصنفاته: (الرد على ابن الخشاب)، وهو مطبوع، وقد انتصر فيه للحريري، و (غلط الضعفاء من الفقهاء) وهو مطبوع أيضا، و (شرح شواهد الايضاح)- وهو مطبوع، و(حواش على صحاح الجوهري) ، و (حواش على درة الغواص للحريري).

وتوفي بمصر سنة خمسمائة واثنتين وثمانين للهجرة[1] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه كان يرى أن (كان) من قوله تعالى:« وكان الله عليما حكيما »[2] وما ماثلها من الآيات التي تدل على استمرار صفات الله، دلت على تقديم الوصف وقدمه، وما ثبت قدمه استحال عدمه، وقد استحسن الزركشي هذا الرأي، فقال: « وهو كلام حسن »[3].

وكان يرى أن (ثم) كثيرا ما تأتي لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل كقوله تعالى: « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ »[4] فـ "ثم" هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل مع السكوت عن وصف العادلين

ومثله قوله تعالى: « فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ» إلى قوله: « ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا»[5] ،دخلت لبيان تفاوت رتبة الفك والإطعام من رتبة الإيمان إلا أن فيها

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ١٠٨/٣ ، ١٠٩ ، وإنباه الرواة ٢/ ١١٠ ، وشذرات الذهب ٤/ ٢٧٣ ، ومعجم الأدباء ١٢/ ٥٦ ، والوافي بالوفيات ٥ / ٣٦٧ ، والبغية ٢/ ٣٤ ، والأعلام ٤/ ٧٤ .

(٢) النساء: ١٧ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٤/ ١٢٦ .

(٤) الأنعام: ١ .

(٥) البلد: ١١ — ١٧ .

زيادة تعرض لوصف المؤمنين بقوله: « وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ»[١].

واختلفوا هل تضاف (ذو) إلى ضمير الأجناس، فمنعه الأكثرون، والظاهر الجواز لأن ضمير الجنس هو الجنس في المعنى

وعن ابن بري أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب لأنها رديفته وأنه لا يمتنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت وصلة وإلا فلا يمتنع[٢].

وذهب الجمهور إلى أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معًا أو متعديين معًا إلى مفعول أو مفعولين، وزعم ابن بري أنهما يقعان متعديين إلى اثنين نحو: (استعطيته درهمًا فأعطاني درهمًا)، وإلى واحد نحو: (استنصحته فنصحني)، ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة[٣].

ووافق الجمهور في جواز أن يقال (بين زيد وبين عمرو) – بزيادة (بين) الثانية، وقال إن زيادتها للتأكيد، وذلك ردا على الحريري الذي منع ذلك[٤].

وقد خطأ الحريري في كتابه: (درة الغواص) ما ذهب إليه الشيخ ابن الحنبلي الحلبي في كتابه (بحر العوام) من جواز أن يقال (اجتمع فلان مع فلان)، فقال الحريري إن الصواب (اجتمع فلان وفلان)، وقد تعقب ابن بري الحريري، فقال: لا يمتنع في قياس العربية أن يقال اجتمع زيد مع عمرو واختصم جعفر مع بكر، بدليل جواز اختصم زيد وعمرًا، واستوى الماء

(١) البلد: ١٧ ، وانظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٦٦ .
(٢) السابق ٤/ ٢٧٨ .
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ١٣٠ .
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٣٦ ، ١٣٧ .

والخشبة، و واو المفعول معه بمعنى مع مقدّرة بها، فكما يجوز استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة كذلك يجوز استوى الماء مع الخشبة[١].

وكان يرى أن للسجع ضرورة كضرورة الشعر.

ونقل عنه أن كلا من (إذا)، و(إذ) التي للمفاجأة حرف موافقا في ذلك الكوفيين والأخفش[٢].

وتعقب الحريري فيما ذهب من أن التعبير بكلمة "صباحَ مساءٍ" على الإضافة يراد به الصباح وحده، بخلاف "صباحَ مساءَ" على التركيب، فإن ذلك يعنيهما معا،وقال: إن هذا الفرق لم يقل به أحد، وإن السيرافي صرح بأن قولهم: يأتينا صباحَ مساءٍ وصباحَ مساءَ وصباحًا ومساءً معناهن واحد[٣].

وكان يذهب إلى أن لولا تفيد التعليل في مثل: "لولا إحسانك لما شكرتك" وأن العرب لذلك جروا بها المضمر في مثل لولاي[٤]، وهو بذلك يتفق مع سيبويه في أنها حين يليها المضمر تكون جارة.

كما ذهب مذهب أبي علي الفارسي في أن "ما" قد تأتي زمانية في مثل: « **فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ** »[٥] أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[٦].

وهكذا نجد ابن بري في آرائه هذه يدور في فلك أسلافه المصريين في الجمع بين المذاهب السابقة دون تعصب لأحد منها، والاختيار منها ما يراه

---

(١) دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي ص٦٩٥ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧٤ .
(٣) الهمع ١/ ١٩٧ .
(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٢٢٧ .
(٥) التوبة: ٧ .
(٦) المغني ص٣٩٨ .

راجحا، وقد ينفرد بآراء يخالف بها كلا من البصريين والكوفيين والبغداديين والمصريين.

ابن يعيش

هو: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيّان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، الملقب موفق الدين النحوي ويعرف بابن الصائغ، أو ابن الصانع، والأرجح الثاني منعا للالتباس بنحوي آخر مصري يلقب بـ (ابن الصائغ).

ولد سنة خمسمائة وثلاث وخمسين للهجرة بحلب، ونشأ بها، وقرأ النحو فيها على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربي النيروزي ، وحدث بحلب وكان فاضلًا ماهرًا في النحو والتصريف، وهو أشهر نحاة العصر الأيوبي.

ثم رحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، ولكنه سمع خبر وفاته وهو في الموصل، فأقام بها مديدة سمع خلالها الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي ، ولما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق واجتمع بالشيخ تاج الدين أبي اليُمن زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور، وسأله عن مواضع مشكلة في العربية، وعن إعراب ما ذكره أبو محمد الحريري في المقامة العاشرة المعروفة بالرحبية، وهو قوله في أواخرها: - حتى إذا لألأ الأفق ذنب السرحان، وآن انبلاج الفجر وحان - فاستبهم جواب هذا المكان على الكندي: هل الأفق وذنب السرحان مرفوعان أو منصوبان، أو الأفق مرفوع وذنب السرحان منصوب، أو على العكس وقال له: قد علمت قصدك، وأنك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم، وكتب له خطه بمدحه والثناء عليه، ووصف تقدمه في الفن الأدبي.

قال ابن خلكان: وهذه المسألة يجوز فيها الأمور الأربعة، والمختار منها نصب (الأفق)، ورفع (ذنب).

ثم عاد بعد ذلك إلى حلب وتصدر للإقراء فيها، ولم يكن بحلب مثله.

وكان حسن التفهيم لطيف الكلام طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح ظريف الشمائل كثير المجون، مع سكينة ووقار، ولقد حضر ابن خلكان يومًا حلقته، وبعض الفقهاء يقرأ عليه " اللمع " لابن جني، فقرأ بيت ذي الرمة في باب النداء:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنت أم أمّ سالم

فقال له الشيخ: إن هذا الشاعر لشدة ولهه في المحبة وعظم وجده بهذه المحبوبة أم سالم وكثرة مشابهتها للغزال كما جرت عادة الشعراء في تشبيههم النساء الصباح الوجوه بالغزلان والمها، اشتبه عليه الحال، فلم يدر هل هي امرأة أم ظبية، فقال: آأنت أم أمّ سالم؛ وأطال الشيخ موفق الدين القول في ذلك وبسطه بأحسن عبارة، بحيث يفهمه البليد البعيد الذهن، وذلك الفقيه منصت مقبل على كلامه بكليته، حتى يتوهم من يراه على تلك الصورة أنه قد تعقل جميع ما قاله، فلما فرغ الشيخ من شرحه قال له الفقيه: يا مولانا أيش في المرأة الحسناء يشبه الظبية فقال له الشيخ قول منبسط: تشبهها في ذنبها وقرونها، فضحك الحاضرون، وخجل الفقيه، ولم يحضر مجلسه مرة أخرى.

وانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتى إن الرؤساء الذين كانوا بحلب ذلك الزمان كانوا تلامذته.

ومن مؤلفاته: (شرح على التصريف الملوكي لابن جني) – وهو مطبوع، و(شرح على المفصل للزمخشري) – وهو مطبوع – في غاية الطول والجودة ليس في جملة الشروح مثله، وهو أهم كتبه على الإطلاق ، وهو أشبه بدائرة معارف لآراء النحويين من بصريين وكوفيين وبغداديين، حتى كأنه لم يترك

مصنفا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلا منقطع النظير.

وتوفي بحلب سنة ستمائة وثلاث وأربعين للهجرة[(١)].

وإذا كانت آراء ابن يعيش في شرح المفصل لا تمثل آراء جديدة بكل ما يحمله معنى الجدة، إلا أنها تنبيء عن شخصيته المستقلة في الدرس النحوي، فهو لم يكن مجرد ساردا لآراء البصريين والكوفيين والبغداديين، بل كان يعرض تلك الآراء مع العناية بوضوح شخصيته في ذلك العرض وذلك بترجيح رأي على رأي، أو اختيار رأي من بين عدة آراء، أو إبداء رأي في مسألة قد يكون سبق إليه أو لم يسبق، وقد كان ينبه على أنه من رأيه هو[(٢)].

مذهبه وآراؤه

لم يكن ابن يعيش في ترجيحاته النحوية واختياراته يتعصب لأي من الفريقين: البصريين والكوفيين، نعم قد أكثر من تأييده للبصريين، ويتضح ذلك منذ بداية كتابه شرح المفصل، ولكن لم يكن ذلك ناجما عن تعصب، أو تحامل على الفريق الآخر، وإنما هو يختار ما يروق له مع تقديم العلل والبراهين التي تؤيد ما رجحه أو اختاره أو أتى به من جديد، فهو لا يترك مسألة دون تعليل، ولا نبعد عن الصواب إذا أطلقنا على كتابه: النحو المعلل.

فمن آرائه التي أيد فيها البصريين ذهابه موافقا لهم في أن الاسم مشتق من السمو لا من السمة كما قال الكوفيون[(٣)].

ويصحح رأي سيبويه في أن في (ضربني) من (ضربني وضربت زيدا)

(١)انظر وفيات الأعيان ٤٦/٧ ، وما بعدها ، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٨ ، والبغية ٢/ ٣٥١ ، والأعلام ٨/ ٢٠٦ .

(٢) ابن يعيش النحوي ص٦٨٦ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٢٣ .

فاعلا مضمرا دل عليه مفعول (ضربت)، ويخطأ رأي الكسائي، الذي ذهب إلى أنه لا فاعل لها، ولا يقتصر على اختيار رأي سيبويه فقط، بل يحتج له[١].

واختار رأي البصريين في أن العامل في المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما قال الكوفيون[٢].

ولا يلبث أن نراه يعرض آراء سيبويه والأخفش والجرمي والمازني والكوفيين في إعراب الأسماء الخمسة، ويوهن في صراحة آراء الكوفيين والمازني والجرمي زاعما أنه خُولف في هذه الأسماء القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها؛ لأنك إذا قلت: أخ، فأصله: أخو وأب فأصله: أبو، والذي يدل على ذلك قولهم في التثنية: أبوان وأخوان ... وكان مقتضى القياس أن تقلب الواو فيها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلا أنهم حذفوها تخفيفا[٣].

ويهاجم رأي الكوفيين القائل بأن عندك في مثل: محمد عندك، منصوب بالخلاف[٤]، ويضعف رأيهم في أن الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بها لنيابتها عن الفعل[٥]، كما يضعف رأيهم في أنّ إنّ وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول إن وصواحبها[٦]

والذي يثبت أن موافقته للبصريين في آرائهم لم تكن ناتجة عن تعصب لهم أنه قد يخالف نحاتهم إذا لم يقتنع برأيهم، ولا يكتفي بذلك بل يؤيد رأيه بالأدلة والبراهين، وليس بالضرورة أن يكون هذا الرأي رأيه هو، بل يكون لنحوي آخر، ومن ذلك مخالفته لسيبويه في باب التصغير، فقد رأى سيبويه أن تصغير (متعد)، و(متسر)، و(متزن) هو: (مُتَيْعِد)، و(مُتَيْسِر)، و(متيزن)،

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٧ .
(٢) شرح المفصل ١/ ٨٤ .
(٣) شرح المفصل ١/ ٥٢ .
(٤) شرح المفصل ١/ ٩١ .
(٥) شرح المفصل ١/ ٩٦ .
(٦) شرح المفصل ١/ ١٠٢ .

وذلك بدون رد التاء إلى أصلها، وذلك بناء على قاعدته في أنه إذا وجب البدل في موضع الفاء أو العين لعلة – كما في الأمثلة السابقة حيث قلبت الفاء تاء لوقوع تاء الافتعال بعدها – ثم زالت هذه العلة بالتصغير لم يغير البدل، وقد خالفه ابن يعيش، واختار رأي أبي إسحاق الزجاج الذي جعل تصغير هذه الكلمات هو: (مُويعد)، و(مُيَيْسِر)، و(مُوَيْزِن)، وذلك برد الفاء إلى أصلها، لزوال علة القلب بالتصغير[١].

ومن آرائه التي وافق فيها الكوفيين، استحسانه تخريجهم قراءة « **إنْ هذان لساحران** »[٢] على أن (إنْ) نافية ، واللام بمعنى (إلا)، يقول: وهو تقدير حسن[٣].

وجوز رأي الكسائي في أن (حيث) قد تضاف إلى المفرد، وقال إنها لغة، كقول بعضهم: حيثُ ليِّ العمائمِ)[٤].

وذهب مع الفراء والزمخشري إلى أن لو تأتي للتمني وحينئذ تكون مصدرية مثل أن[٥].

واختار رأي أبي علي الفارسي في أن المعطوف في مثل (قام محمد وعمر) معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأول[٦].

كما استحسن رأيه في أن اللام الداخلة أو اللازمة مع (إنْ) الملغاة فارقة بينها وبين (إنْ) النافية[٧].

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٢٣ ، والكتاب ٢/ ١٢٩ .
(٢) طه: ٦٣ .
(٣) شرح المفصل ٣/ ٢٩ .
(٤) شرح المفصل ٤/ ٩٠ .
(٥) شرح المفصل ٩/ ١١ .
(٦) شرح المفصل ٨/ ٨٩ .
(٧) شرح المفصل ٨/ ٧١ .

واحتج لرأيه في أن إما في مثل: جاء إما علي وإما عمر ليست عاطفة [١].

ومن آرائه أيضا أنه كان يرى أن تكرار حرف الجر في البدل كما في قوله تعالى: « **قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم** » في سورة الأعراف[٢] ، وقوله : « **ومِنَ النخلِ مِنْ طلعها قنوانٌ دانية** »[٣] ، كان يرى أن ذلك للتأكيد، وتكراره هنا جائز، بخلاف تكرار العامل، لأنّ حرف الجرّ مكمّل لعمل الفعل الذي يتعلّق هو به لأنّه يعدّي الفعل القاصر إلى مفعوله في المعنى الذي لا يتعدّى إليه بمعنى مصدره ، فحرف الجرّ ليس بعامل قوي ولكنّه مكمّل للعامل المتعلّق هو به، وقد علق صاحب التحرير والتنوير على ذلك بقوله: « وهذا غير مقنع لنا لأنّ التأكيد أيضًا لا بدّ من داع يدعو إليه .

فما أظهر فيه حرف الجرّ من هذه الآيات كان مقتضي إظهاره إمّا قصد تصوير الحالة كما في أكثر الآيات ، وأمّا دفع اللبس ، وذلك في خصوص آية الأعراف لئلاّ يتوهّم السامع أنّ (من آمن) من المقول وأنّ (من) استفهام فيظنّ أنّهم يسألون عن تعيين من آمن من القوم ، ومعنى التأكيد حاصل على كلّ حال لأنّه ملازم لإعادة الكلمة »[٤].

وكان يرى أن العلة في بناء (الآن) هي إبهامه ووقوعه على كل حاضر، ويرى أنه معرف بـ (أل) الظاهرة فيه، وذلك ردا على أبي علي الفارسي الذي ذهب إلى أنه معرف بـ (أل) غير الظاهرة فيه[٥].

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠٣ .
(٢) آية: ٧٥ .
(٣) الأنعام: ٩٩ .
(٤) التحرير والتنوير ٧/ ١١٠ .
(٥) شرح المفصل ٤/ ١٠٤ ، الإنصاف المسألة ٧١ .

وبينما ذهب البصريون إلى عدم جواز منع المنصرف من الصرف للضرورة، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، ووافقهم أبو علي والأخفش وابن برهان، اختار ابن يعيش مذهبا وسطا، وهو جواز منع الأعلام المنصرفة خاصة من الصرف للضرورة؛ لأن الأعلام اشتملت على علة واحدة من العلل التسع[١].

ومن آرائه أيضا أنه جوز الابتداء بالساكن، حيث يرى أن العرب وإن كانت لم تبدأ بساكن إلا أنه لا شبهة في الإمكان، ألا ترى أنه يجوز الابتداء بالساكن مدغما نحو (ثاقلتم)، و(تخذتم)، ويتخذ دليلا على ذلك بأن العرب لم يخففوا الهمزة إذا وقعت أولا بأي حركت تحركت، نحو: (أحمد وإبراهيم)، ونحو قول الأعشى:

أألن رأت رجلا أعشى

لأن في تخفيفها تضعيفا للصوت وتقريبا له من الساكن، فامتناعهم من تخفيف الهمزة مع إمكان تخفيفها والنطق بها دليل على أن ذلك من لغة العرب[٢].

وهكذا فإن آراء ابن يعيش تدل على أنه استوعب المذاهب السابقة عليه، وأفاد منها واختار منها ما يروق له دون تعصب لأحد منها – وإن كان يميل في معظم آرائه إلى مذهب البصريين، غير أن هذا لا يمنع من كونه بغدادي المذهب في الجمع بين المذاهب والاختيار منها.

السخاوي

هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد الهمداني المصري السخاوي المقرئ النحوي.

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٦ – ٨٩ .
(٢) شرح المفصل ٣/ ٨٢ ، ٨٣ .

ولد بسخا بمصر سنة خمسمائة وثمان وخمسين للهجرة، واشتغل بالفقه على مذهب مالك بالقاهرة، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، ولما وصل الشاطبي: أبو القاسم بن فيرة إلى القاهرة لازمه السخاوي مدة كبيرة، وقرأ عليه القرآن والنحو، وتلقن منه قصيدته المشهورة في القراءات.

ثم انتقل بعد ذلك إلى دمشق وسمع من الكندي فيها، ثم تصدر للتدريس هناك فازدحم عليه الطلاب في مسجد دمشق ومنهم ابن مالك، وتنافسوا في الأخذ عنه.

وكان دينا خيرا متواضعا مطرحا للتكلف حلو المحاضرة مطبوع النادرة حاد القريحة، وكان كبير القدر ومحببا للناس، ليس له شغل إلا العلم والإفادة.

ومن مؤلفاته: شرح الشاطبية في مجلدين، وهو أول من شرحها شرحا يدل على بصره العميق بالقراءات، وبشرحه هذا انتشرت المنظومة واشتهرت بين الناس، وإليه أشار الشاطبي داعيا الله – عز وجل بقوله: " يقيض الله لها فتى يشرحها ".

ومن مؤلفاته أيضا: (منير الدياجي في تفسير الأحاجي)، وهو شرح لأحاجي الزمخشري، وله شرحان على مفصل الزمخشري، أحدهما اسمه: (المفضل في شرح المفصل)، والآخر اسمه: (سفر السعادة وسفير الإفادة)، وهما وطيئا الألفاظ لم يعتمد فيهما القعقعة الأعجمية ولا التقاسيم المنطقية، وقيل إنهما شرح واحد في أربعة مجلدات، وله أيضا (جمال القراء وكمال الإقراء) في التجويد، (وهداية المرتاب في متشابه الكتاب) وهي منظومة في متشابه القرآن مرتبة على حروف المعجم، و(المفاخرة بين دمشق والقاهرة)، و(الكوكب الوقاد) في أصول الدين ، و(الجواهر المكللة) في الحديث ، و(القصائد السبع) في مدح سيد الخلق، وأرجوزة في الفرائض، وتفسير القرآن وصل فيه إلى سورة الكهف.

ومن شعره:

قالوا غدًا نأتي ديار الحمى ... وينزل الركب بمغناهم
وكل من كان مطيعًا لهم ... أصبح مسرورًا بلقياهم
قلت: فلي ذنبٌ فما حيلتي ... بأي وجه أتلقاهم
قالوا: أليس العفو من شانهم ... لا سيما عمن ترجاهم

وتوفي بدمشق سنة ستمائة وثلاث وأربعين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه قوله إن باب فعيلة تحذف منه التاء والياء عند النسب مثل: حنيفة وحنفي، وكأنه لما تطرق إليه تغيير بحذف التاء حذفت معها الياء بينما فعيل مثل تميم لا يحذف منه في النسب شيء[٢]، وبذلك يكون قد ربط بين حذف التاء من آخر الاسم المنسوب إليه وحذف الياء الساكنة التي قبل الآخر، فلولا حذف التاء لم تحذف الياء، ولذلك لم تحذف الياء من فعيل عند النسب إليه.

وكان يقول: لا يدخل على المقسم به المضمر غير الباء[٣]، وشبه الحال بالمفعول به في مجيئها بعد الفاعل، وبالظرف في انقضاء مدتها مع فعلها، وبالصفة، وبالتمييز في تنكيرها وبالخبر في فائدتها[٤]، وكان يقول: (حتى) الجارة تختلف عن "إلى" في أنه لا يليها مضمر مثلها وأن فيها معنى الاستثناء وأنها لا تقع خبرا بخلاف إلى في مثل قوله تعالى: "والأمر إليك"[٥]. واحتفظ

---

(١)انظر: وفيات الأعيان ٣/٣٤٠ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣١١ ، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٢ ، والبغية ٢/ ١٩٢

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٣٧ .

(٣) السابق ١/ ٢٢٨ .

(٤) السابق ٢/ ١٩٠ .

(٥) السابق ٢/ ١٩٢ .

السيوطي له بأجوبته عن عشر مسائل نحوية ولغوية أثارها أبو نزار الحسن بن صافي النحوي، وهي تدل على سعة معارفه النحوية[١].

ولعلنا نلاحظ أن آراء السخاوي الصرفية والنحوية ليست مستقلة عن آراء الجمهور، وإنما هي توضيح لما قرره الجمهور، وتعليل له، وإبراز للفروق الدقيقة بين الظواهر المتشابهة والأدوات المتفقة المعاني، مما يدل على عمق فكره ودقة ملاحظته.

ابن الحاجب

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة المحقق جمال الدين أبو عمرو، المعروف بابن الحاجب الكُردي الأصل، ولد بأسنا – بفتح الهمزة – بصعيد بمصر سنة خمسمائة وسبعين للهجرة، أو خمسمائة وإحدى وسبعين، وكان أبوه حاجبا للأمير المملوكي عز الدين الصلاحي بالقاهرة، ولذلك غلبت عليه النسبة إلى وظيفته.

واشتغل في صغره بالقاهرة، وحفظ القرآن، وأخذ بعض القرآن عن الشاطبي، وسمع منه التيسير، ثم اشتغل بالفقه على مذهب مالك، ثم بالأصول والعربية، حتى برع في كل هذه العلوم.

ثم انتقل إلى دمشق ، فأكب الخلق على الاشتغال عليه في العلوم المختلفة، إلا أنه غلب عليه النحو، وكان يذهب إلى قاضي الشام ابن خلكان لأداء شهادات، فكان يسأله عن مشاكل في العربية فيجيب بأبلغ جواب بسكون كثير وتثبت تام.

ثم نزح عن دمشق هو والشيخ عز الدين بن عبد السلام في دولة الملك الصالح إسماعيل، عندما أنكرا عليه، ودخلا مصر وتصدر بالمدرسة الفاضلية،

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣/ ١٥٨ .

ولازمه الطلبة، وانتقل إلى الإسكندرية، فلم تطل مدته هناك، وتوفي بها في شوال سنة ستمائة وست وأربعين للهجرة .

ومن مصنفاته: (الإيضاح) – وهو مطبوع، وهو شرح لمفصل الزمخشري، وقد قسمه إلى أربع أبواب كما فعل الزمخشري: أسماء وأفعال وحروف وقسم مشترك من أحوالها، وهذا التقسيم لم يكن من مبتكرات الزمخشري بل سبقه إليه أبو علي الفارسي في كتابه (الإيضاح): ((فقد كان أول من ابتكر هذا الترتيب، وسنه للمعاصرين له من تلاميذه وللخالفين من النحاة بعده))[1].

ومن مصنفاته أيضا:(الأمالي النحوية) وهو مطبوع، وقد تضمنت آراءه في بعض المشكلات النحوية وتوجيهات لبعض الآيات القرآنية، وتعليقات على كتاب المفصل للزمخشري، وآراء في بعض الأبيات لكبار الشعراء، وقد أملى هذه الأمالي على تلاميذه في حلقات متعددة، وأزمنة مختلفة، وأمكنة متباينة.

و(الكافية في النحو) وشرحها، وهي أكثر مؤلفات ابن الحاجب شهرة، وقد شرحها كثير من النحاة، ومن أهم شروحها على الإطلاق شرح الرضي الاستراباذي، وقد نظمها ابن الحاجب في منظومة سماها (الوافية)، وعلى الرغم من أن ابن الحاجب قصد منها تلخيص النحو وتيسيره إلا أنها جاءت صعبة الأسلوب، وصعبة الفهم لاختصارها الشديد، وقد عانى الرضى في شرحها من ذلك وأشار إلى ذلك عند شرح حد المعرب بقوله: ((وهذا دأب المصنف: يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود، اعتمادا منه على عنايته ، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر))[2] .

---

(١) أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي ص٥٢١ ، وانظر: المدرسة النحوية في مصر والشام د/ عبد العال سالم مكرم ص٦٤

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٥١ ، ٥٢ .

وله أيضا (الشافية) في الصرف، وشرحها، كما شرحها الشيخ رضي الدين الاستراباذي أيضا شرحا لا يكاد يدانيه شرح آخر[(١)].

وشرح الشافية أيضا ابن هشام في مجلدين وسماه: عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا الجمهور إلى أن الإعراب لفظي لا معنوي[(٢)].

وكان يرى أن الأسماء قبل تركيبها في صيغ وعبارات مبنية[(٣)].

وتأول (هذان) في قوله تعالى: « إن هذان لساحران »[(٤)] – على القراءة بتشديد (إنَّ) ورفع (هذان) – على أن (هذان) مبنية [(٥)].

ويرى الجمهور أن (إنَّ) إذا خففت وعملت لم يلزم دخول اللام على الخبر، أما إذا أهملت فإنها تلزم فرقا بين (إنْ) المهملة و(إنْ) النافية، وذهب ابن الحاجب إلى لزوم هذه اللام في خبر (إنْ) المخففة عملت أم لم تعمل[(٦)].

وخالف الجمهور أيضا فأجاز مجئ الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب وذلك فى الفضلات بشرط الإفادة ، فقال : « ويعرب على حسب العوامل، إذا كان

---

(١) انظر شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ ، والوافي بالوفيات ١/ ١٧٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤ ، والوسيط في تاريخ النحو ص٢٠٣ ، ٢٠٤ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٨ .
(٣) السابق ١/ ١٤ .
(٤) طه ٦٣ .
(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٩ .
(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٦٦ .

المستثنى منه غير مذكور، وهو في غير الموجب ليفيد ، مثل ما ضربني إلا زيد إلا أن يستقيم المعنى نحو: قرأت إلا يوم كذا »[١].

وذكر أن (ألا) التي للعرض يجوز أن تدخل على الاسم، فيقال: (ألا نزول عندنا)، وهذا لا يجوز عند الجمهور؛ لأن (ألا) التي هي للعرض مختصة بالفعل[٢].

وأجاز البصريون في قولنا: (أقائم أنت) أن يكون الوصف (قائم) مبتدأ ، والضمير فاعل للوصف، أو أن يكون الضمير مبتدأ مؤخرا، و(قائم) خبرا مقدما، ولكن الكوفيين لم يجيزوا في الضمير إلا الابتداء، ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه، لا يقال: قام أنا[٣].

وخالفهم أيضا في إعراب الأسماء الستة، فقد رأى سيبويه أن لها اعرابين: تقديري، بالحركات، ولفظي بالحروف، وقد ضعفه الرضي لحصول الكفاية بأحد الإعرابين، وقال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف، وبالحروف أيضا، وضعفه الرضي أيضا لمثل ما ضعف له ما تأول به المصنف كلام سيبويه، وقال الاخفش: انها مزيدة للإعراب، كالحركات، وقد تعقبه الرضي لأن ما ذهب إليه يتعذر في " فوك " و " ذو مال "، لبقاء المعرب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له، وقال الربعي : إنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وألفا لانفتاحه كما في " ياجل ".

وضعفه الرضي أيضا؛ لأن نقل حركة الاعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول إليه.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٩٩ ، ١٠٠ .
(٢) الجنى الداني ص٣٨٣ .
(٣) حاشية الصبان ١/ ٢٨٢ .

وقال المازني : إنها معربة بالحركات، والحروفُ ناشئة من الاشباع.
وضعفه الرضي أيضا لأن مثل ذلك لضرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن، وأيضا: يبقى: " فوك " و " ذو مال " على حرف.

أما ابن الحاجب فرأى أن الواو، والألف، والياء، مبدلة من لام الكلمة في أربعة منها، وهي: (أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك)، ومن عينها في الباقيتين، وهما: (فوك، وذو مال)؛ ويقوي ابن الحاجب رأيه هذا بأن الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة ، فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب، كتاء " بنت "، تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها ولا يبقى: " ذو " و " فوك: على حرف، لقيام البدل مقام المبدل منه[١].

وذكر أن (قعد) لا تعمل عمل (صار) باطراد إلا إذا كان خبرها مصدرا بـ (كأن)، واستحسنه الرضي، فلا يقال قعد زيد كاتبًا بمعنى صار، بل يقال: (قعد زيد كأنه كاتب)، والحق أن طرده كثير مطلقًا، وقد جعلوا منه قعد لا يُسأل حاجة إلا قضاها، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى « فتقعد مذمومًا مخذولًا»[٢]

وكان يرى أن الأسماء "قبل تركيبها في صيغ وعبارات" مبنية[٣]، وأن "ذان وتان" الإشاريتين وُضعتا للمثنى وليستا مثنيين حقيقيين، ومعنى ذلك أن ذان صيغة وضعت للرفع وذين صيغة أخرى وضعت للنصب والجر، ومثلها تان[٤].
وذكر النحاة أن من مسوِّغات الابتداء بالنكرة أن يسبقها استفهام مثل: "أتلميذٌ في الفَضل؟ " وقصر ابن الحاجب ذلك على همزة الاستفهام المعادلة بأم مثل: "أرجلٌ في الدار أم امرأة؟ "[٥] واضطرب النحاة بإزاء قول الحكمي:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٩ .
(٢) حاشية الصبان ١/ ٣٣٦ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٥ .
(٤) السابق ٢/ ٢٩ .
(٥) السابق ١/ ٣٠ .

غيــرُ مأســوفٍ علــى زمــن ينقـــضي بـــالهم والحـــزن

فقال بعضهم: غير مبتدأ لا خبر له، وقال ابن جني، وتبعه ابن الحاجب: إن "غير" خبر مقدم محذوف مبتدؤه، إذ الأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت غير وما بعدها، ثم حذف زمن -وهو المبتدأ- دون صفته، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه[1]، ولا يخفى ما في هذا التأويل من تكلف، والصحيح أن (غير) مبتدأ عومل معاملة الوصف المعتمد على نفي وأن الجار والمجرور : (على زمن) في محل رفع نائبا عن الفاعل فقد سد مسد الخبر.

ومما اتفق فيه مع أبي علي الفارسي جواز تذكير الفعل مع فاعله إذا كان جمع مؤنث سالما، فتقول: قال الزينبات وقالت[2]. وكان يذهب -مع الزمخشري- إلى أن لام الابتداء هي التي تكون مع المبتدأ وحده في مثل: "لزيد قائم" ، أما ما سوى ذلك فسمى اللام فيه لاما مؤكدة مثل: "إن محمدا لقائم"[3].

وكان يذهب مذهب الزمخشري ومذهب الكوفيين في أنه لو تلت "لو" أن المؤكدة كانت هي وما بعدها فاعلا بفعل مقدر تقديره: ثبت[4]. وكان يذهب إلى أن "إلا" لا يوصف بها مثل غير إلا إذا كانت تالية لجمع منكر غير محصور مثل: « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا »[5] ومثل: (ما جاءني أحد إلا زيد) بخلاف: (له علي عشرة إلا درهما) فإنه يتعين حينئذ أن تكون إلا حرف استثناء[6]. وكان يذهب في تخريج المسألة الزنبورية في رواية الكسائي: (فإذا

(١) السابق ١/ ٧٩ .
(٢) المغني ص١٧٢ .
(٣) شرح الرضي ١/ ١٥٨ ، والمغني ص٣٠٢ .
(٤) شرح الرضي ٢/ ٣٦٣ .
(٥) الأنبياء: ٢٢ .
(٦) السابق ١/ ٢٢٥ .

هو إياها) مذهبا بعيدا، إذ يجعل كلمة إياها منصوبة على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حُذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، قال ابن هشام: وهو وجه غريب(١). وكان يرى مع الزجاج أن المضاف إليه مجرور بتقدير حرف مثل: (اللام - في - من) لا بالمضاف كما ذهب سيبويه(٢). وكان يزعم أن من العرب من يصرف سراويل وأنكر ابن مالك ذلك عليه(٣). وكان يرى أن ما المصدرية قد تعمل عمل أختها أنْ كما في الحديث: «كما تكونوا يولَّى عليكم»(٤).

ومما انفرد به ذهابه إلى أن المفعول المطلق قد يكون جملة، وجعل من ذلك مقول القول في مثل: (قال زيد: عمرو منطلق)، وذهب إلى أن المفعولين الثاني والثالث لأنبأ في مثل: (أنبأت زيدا عمرا فاضلا) مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ، يقول ابن هشام: « وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح » (٥).

وقد ذهب مع الزمخشري إلى أن (السَّمَاوَاتِ) في قوله عز شأنه: « **خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ** »(٦) مفعول مطلق لا مفعول به(٧).

وكان ابن الحاجب أول من خرج القراءة بتشديد (لمَّا) من قوله تعالى: «**وإنَّ كلا لمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم** »(٨) على أنها هي الجازمة حذف فعلها

---

(١) المغني ص٩٧ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٢٥ .
(٣) أوضح المسالك ٣/ ١٤٢ .
(٤) المغني ص٧٧٩
(٥) المغني ص٧٣٧ .
(٦) العنكبوت: ٤٤ .
(٧) شرح التصريح ١/ ٧٩ .
(٨) هود: ١١١ .

للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولما سافرت، ولما ونحوه، وهو سائغ فصيح، فيكون التقدير: لما يتركوا، لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين في قوله: « **فَمِنْهُم شَقيٌّ وسعيدٌ** »[١] ، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم بين ذلك بقوله: (ليوفينهم ربك أعمالهم)، قال: وما أعرف وجها أشبه من هذا، وإن كان النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن[٢].

وقد وافقه ابن هشام على هذا التخريج، غير أنه تعقبه في التقدير حيث قال: «وفي تقديره نظر والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها »[٣].

وقد أثرت ثقافة ابن الحاجب المنطقية والفلسفية على دراسته النحوية، وقد قال عنه المؤرخون: ((إنه كان فقيها مناظرا مفتنا))[٤]، وذكروا أيضا أنه ((خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تتعذر الإجابة عنها))[٥].

ومن الأمثلة التي يتضح فيها تأثر الدراسة النحوية عند ابن الحاجب بالفلسفة والمنطق ما نراه في حديثه في باب المبتدأ والخبر عن مسوغات الابتداء، حيث يرى أن كل ما دل على العموم جاز الابتداء به، وخرج الآية القرآنية: « **ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم** »[٦] على ذلك، قال: « المسوغ للابتداء في الآية إنما هو معنى العموم، و(خير) خبر المبتدأ، قال: لأنا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين، لا أفرادهما المخصوصة ».

---

(١) هود: ١٠٥ .
(٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ٢١٩ .
(٣) المغني ص٣٧١ .
(٤) روضات الجنات ص٨ .
(٥) شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ .
(٦) البقرة: ٢٢١ .

وإذا قرر ابن الحاجب ذلك لا يكتفي بمجرد سرد الفكرة، وذكر الرأي وإنما يحاول أن يدعمه بحجته المنطقية، وأدلته الفلسفية ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

وسبيله إلى هذا الحوار والجدل يورد أسئلة يقتضيها المقام، ثم يجيب عنها إجابة تكشف حقيقتها، وتوضح غموضها، وهذا من غير شك من آثار الفلسفة والمنطق[1].

يقول: « فإن قلت: المسوغ هنا الصفة، قلت لا يستقيم؛ لأنها إنما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس، وتأتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود، وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله، ورب نكرة بلا صفة أخص مما لها صفة.

والذي ضعفه أنه إذا صح: جسم حي في الدار، لوجود التخصص بالصفة، ينبغي أن يجوز: رجل في الدار؛ لأنه أخص منه بدرجات»[2].

وهكذا فإن طريقته في الاستدلال طريقة منطقية، فهو يذكر القضية ويورد الاعتراضات عليها، ثم يهدم هذه الاعتراضات اعتراضا ليخرج بالنتيجة التي قررها أولا[3].

ابن عمرون

إمام النحو بحلب جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرون الحلبي تلميذ الموفق بن يعيش ، سمع من عمر بن طبرزد وغيره . وتخرج به أئمة كشيخنا بهاء الدين بن النحاس، حدث عنه عبد المؤمن الحافظ.

---

(١) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٧٢ .
(٢) حاشية يس ١/ ١٦٩ .
(٣) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٧٢ .

مات في ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستمائة .

وله شرح المفصل للزمخشري[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى أن المتصل بـ (كأن) من قولهم: (كَأَنَّك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آتٍ وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل) اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل قولهم كأنك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى {فما لهم عن التذكرة معرضين، بينما قال الفارسي: الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كأن، وقال ابن عصفور الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ[٢].

وكان يرى أن الظرف (غداة البين) في قول الشاعر:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغن غضيض الطرف مكحول

متعلقا بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على أن الأصل وما كسعاد إلا ظبي أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وتابعه في ذلك ابن هشام الأنصاري[٣].

ومما يشكل قولهم في نحو: (جاء زيد والشمس طالعة) إن الجملة الاسمية حال مع أنها لا تنحل إلى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ، وبغية الوعاة ١/ ٢٣١ .
(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٢٥٤ .
(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٥٧٣ .

كالحال والنعت السببيين كـ: (مررت بالدار قائما سكانها) و(برجل قائم غلمانُه)، وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري إنما الجملة مفعول معه وأثبت مجيء المفعول معه جملة[١] .

وذهب موافقا الفارسي إلى منع كون (أأنذرتهم) وتاليه مبتدأ، و(سواء) خبرا؛ لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه.

وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته؛ بل هو خبر من حيث المعنى[٢].

وذهب موافقا للزمخشري إلى أن (شتان) مقيد بكون الافتراق في المعاني والأحوال: كالعلم والجهل والصحة والسقم، قال: ولا تستعمل في غير ذلك، لا تقول: شتان الخصمان عن مجلس الحكم، ولا: شتان المتبايعان عن مجلس العقد، بمعنى افترقا عنه[٣].

وكان يرى أن رفع لفظ الجلالة بعد (إلا) في قولنا: (لا إله إلا الله) أرجح من النصب، خلافا لابن عصفور حيث يرى أن النصب على الاستثناء أرجح[٤].

ابن الناظم

هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، بدر الدين، وهو ابن ناظم الألفية المعروف بابن مالك، ولد بدمشق، ونشأ حاد الذهن إلا أنه غلبت عليه معاشرة الشذاذ، فأقصاه أبوه ، فأقام ببعلبك مدة، واشتغل فيها بالتدريس، وأخذ النحو واللغة والمنطق منذ وقت مبكر عن أبيه، ثم رجع إلى

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص ٦٠١ .
(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١٧ .
(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨٣ .
(٤) انظر: إعراب (لا إله إلا الله) لحسن موسى الشاعر ١/ ٤٢ .

دمشق عندما توفي أبوه ، فتصدر مكانه للإقراء والتدريس، فأخذ عنه بدر الدين بن جماعة وكمال الدين بن الزملكاني وغيرهما.

وكان إماما فهما ذكيا حاد الخاطر إماما في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول.

ومن تصانيفه: شرح على ألفية والده، ويغلب على الظن أنه أول شارح لها فمهد السبيل لمن شرحوها بعده، فقد نقلوا عنه وعنوا ببسط ما في شرحه حتى امتاز أن يصير علما بالغلبة للشارح إذا أطلق في هذه الشروح، ومن ثم اشتهر بشرح ابن الناظم، وقد تعقب أباه كثيرا دون هوادة، وربما حمله التعقب على الاتيان ببيت بدل بيت الناظم،إلا أن شراح الألفية بعده كابن هشام وابن عقيل والأشموني وغيرهم تصدوا للرد عليه بما جعل حملاته على والده طائشة، وقد وردت في شرحه بعض شواهد محرفة نقلها عنه من بعده، وربما ساق شعر المحدثين استدلالا، وقد كان شرحه مغلقا لذلك كثرت الحواشي عليه، فقد كتب العيني والجلال السيوطي وزكريا الأنصاري وبن قاسم العبَّادي وغيرهم حواشي عليه.

وله أيضا شرح على منظومة الكافية الشافية لأبيه، ، و(المصباح في اختصار المفتاح) في المعاني والبيان، و(روض الأذهان) في المعاني، و(شرح لامية الأفعال) في الصرف، وهي لوالده أيضا، وله كتاب في العروض، وبغية الاريب وغنية الأديب، وشرح غريب الحاجبية، وهو كتاب في الصرف لابن الحاجب، وشرح التسهيل، ولكن لم يتمه.

توفي في دمشق بمرض يسمى (القولنج)، وهو شاب عمره نيف وأربعون عاما سنة ستمائة وست وثمانين للهجرة[1].

---

(١) انظر: شذرات الذهب ٥/ ٣٩٨ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٢٥ ، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٣٩، والوسيط في تاريخ النحو ص٢٠٦ .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه كان يرى أن حذف نون الوقاية من (قد وقط) أعرف من الإثبات، وخطأه ابن هشام، وصحح العكس[١].

وزعم أن معمول الخبر إذا تقدم عليه امتنع دخول لام الابتداء على الخبر، وقد رد ذلك بنحو قوله تعالى: « **إن ربهم بهم يومئذ لخبير** »[٢] فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما " بهم " و " يومئذ "[٣].

وقد أجمع النحاة على أن الحال الجامدة إذا دلت على سعر، أو على تفاعل أو على مناجزة أو على تشبيه يجب تأويلها بمشتق ، ولكن اختلفوا فيما إذا كانت الحال موصوفة ، نحو قوله تعالى: « إنا أنزلناه قرآنا عربيا »، أو دالة على عدد ، نحو قوله تعالى: « **فتم ميقات ربه أربعين ليلة** »[٤] ، أو أن تدل الحال على طور فيه تفصيل، نحو قولهم: هذا بسرا أطيب منه رطبا، أو أن تكون الحال نوعا من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهبا، فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضا ليكون الحال على ما هو الاصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفا[٥].

وجعل (ليتي) نادرا، و(لعلني) ضرورة، وقد خطأه ابن هشام، والصحيح أن (ليتني) أكثر من (ليتي)، و(لعلي) أكثر من (لعلني)[٦].

---

(١) أوضح المسالك ١/ ١٢٠ .
(٢) العاديات: ١١ .
(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٣٦٢ .
(٤) الأعراف: ١٤٢ .
(٥) شرح ابن عقيل مع الحاشية لمحي الدين الدرويش ١/ ٦٢٩ .
(٦) أوضح المسالك ١/ ١١٤ .

وذهب ابن مالك إلى امتناع حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك، واعترض ابن الناظم عليه حيث أجاز حذفه مستدلا بقولهم: (ضربا زيدا)، فحذف عامله وجوبا، وقد تعقبه ابن عقيل بقوله: وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد من أمثلة ليس منه؛ وذلك لأن ضربا زيدا ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا لأنه واقع موقعه فكما أن اضرب زيدا لا تأكيد فيه كذلك ضربا زيدا وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء "[1].

بهاء الدين بن النحاس

هو: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس، ولد في حلب سنة ستمائة وسبع وعشرين للهجرة ، ودرس بها العربية على الجمّال بن عمرون، والقراءات على الكمال الضرير، وسمع الحديث من ابن اللتي وابن يعيش وأبي القاسم بن رواحة وغيرهم، ثم دخل مصر، وأخذ عن شيوخها أيضا، ثم جلس للإفادة ، وتتلمذ عليه خلق كثير، وأصبح إمام المصريين في العربية في عهد المماليك الذي نشطت فيه الدراسات النحوية، ومن أشهر من تتلمذ عليه أبو حيان الأندلسي، حيث تتلمذ عليه حين نزل مصر.

وهو مشهور بالدين والصدق والعدالة واطراح الكلفة، وحسن الأخلاق، وكان من الأذكياء، وله خبرة بالمنطق وإقليدس وكتب الخط المنسوب، وكان بعض القضاة إذا انفرد بشهادة - حكمه فيها وثوقا بدينه، وكان معروفا بحل المشكلات والمعضلات، ولم يتزوج، ولم يأكل العنب قط، قائلا: " لأني أحبه، فآثرت أن يكون نصيبي في الجنة ".

وتولى تدريس التفسير بالمدرسة المنصورية.

(١) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ١٧٦ .

ولم يصنف شيئا في النحو والصرف على الرغم من علمه الغزير واطلاعه الواسع عليهما إلا ما أملاه شرحا لكتاب (المقرب لابن عصفور) من أول الكتاب إلى باب الوقف، وله (هدي أمهات المؤمنين)، و(التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس) .

وتوفي في القاهرة سنة ستمائة وثمان وتسعين للهجرة،وله إحدى وسبعون سنة(١).

مذهبه وآراؤه

لم يخرج بهاء الدين بن النحاس عن سنن المدرسة البغدادية فقد كان يختار ما يروق له من آراء المدرستين البصرية والكوفية ومن بعدهما من النحاة وكان يدعم آرائه التي يرجحها أو يختارها بالأدلة والبراهين، وقد يأتي بآراء جديدة ويدعمها أيضا بالأدلة والبراهين.

فقد أجمع النحاة على أن هناك مضافا إليه محذوفا في مثل: (قطع الله يد ورجل من قالها)، واختلفوا من أي الكلمتين حذف، مع (رجل)، أو (يد)، واختار هو رأي سيبويه القائل بأن المضاف إليه المحذوف مع (رجل) لا يد(٢).

واختار رأيه أيضا في أن (عسى) في مثل (عساي وعساك) خرجت عن بابها وعملت عمل (لعل)(٣).

واختار رأي ابن مالك في جواز مجيء المبتدأ مؤخرا نكرة مع جملة سابقة له مثل: (قصدك غلامه رجل)(٤).

---

(١) انظر شذرات الذهب ٥/ ٤٤٢ ، وبغية الوعاة ١/ ١٣ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٤ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٩ .

(٤) الهمع ١/ ١٠١ .

كما اختار رأيه في جواز وصل (أل) بالصفة المشبهة، والجمهور على عدم جواز ذلك[١].

ومما خالف فيه الجمهور ذهابه إلى أن الحرف له معنى في نفسه[٢].

وكان يقول : لا يثنى (بعض) ولا يجمع حملا على (كل) لأنه نقيض، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه[٣].

وذهب إلى أنه لا يضاف من ظروف المكان سوى (حيث)[٤].

وذهب إلى ان (لوما) مثل (لولا) تماما يحذف بعدها الخبر وذكر الجواب، نحو: (لوما محمد ما جئت)[٥].

وله تعليلات مختلفة ساق منها السيوطي أطرافا[٦]، من ذلك تعليله لكسر النون في المثنى بسكونها وسكون الألف قبلها[٧].

واختار رأي ابن عصفور في العطف على محل الجملة في التعليق بالنصب[٨].

وذهب إلى أن فائدة العدل في مثل لفظة عمر الاختصار، فهي أخصر من عامر[٩].

---

(١) الاعتراضات النحوية في منار الوقف والابتدا لابن الأنباري.
(٢) الهمع ١/ ٤ .
(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٩٦ .
(٤) الأضباه والنظائر ٢/ ٨٨ .
(٥) الهمع ١/ ١٠٥ .
(٦) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٢ ، ١/ ٢٦٢ ، ١/ ٢٧٠ ، ٢/ ٨٨ .
(٧) الأشباه والنظائر ١/ ١٩٦ .
(٨) مغني اللبيب ص٢٤٧ .
(٩) الأشباه والنظائر ١/ ٣١ .

وكان يرى رأي ابن عصفور في العطف على محل الجملة في التعليق بالنصب، مستدلين بقول كثير:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتى تولت

بعطف كلمة موجعات على جملة "ما البكا"[1].

ابن أم قاسم المرادي

هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المغربي أبو محمد بدر الدين، المعروف بـ (ابن أم قاسم)، وأم قاسم كنية جدته لأبيه، ونسب إليها، واسمها زهراء، ولد بمصر، وأقام بمدينة آسفي بالمغرب، وكان مفسرا أصوليا أديبا لغويا فقيها مالكيا، وهو من النحاة الذين نبه ذكرهم في المغرب وفي مصر في عهد المماليك، أخذ النحو عن أبي حيان النحوي الأندلسي، وغيره، وكان أنبه تلاميذه.

ومن مؤلفاته: شرح على مفصل الزمخشري، وآخر على تسهيل ابن مالك، والجنى الداني في حروف المعاني، وتفسير القرآن في عشرة مجلدات، وإعراب القرآن، وشرح الشاطبية في القراءات، وشرح الاستعاذة والبسملة، وشرح الجزولية، وشرح الكافية الشافية، وشرح الفصول لابن معط، وشرح الحاجبية لابن الحاجب، وشرح على الألفية.

ومؤلفات المرادي مصادر وثيقة لدى النحاة، فالدماميني عول في شرح التسهيل على شرحه، والأشموني نقل في شرح الألفية كثيرا جدا عن شرحه، واستفاد ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب إلى حد كبير من كتاب الجنى الداني.

وتوفي بمصر في يوم عيد الفطر سنة سبعمائة وتسع وأربعين للهجرة .

---

(١) المغني ص٤٦٧ .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى أن المحذوف في "إنا وأنا ولكنا" – إذ الأصل: (إننا وأننا ولكننا) – النون الأولى لا الثانية؛ لأن الثانية اسم، والحروف أولى بالحذف من الاسم١. وكان يتصدى لأستاذه أبي حيان كثيرا، وخاصة حين يعارض ابن مالك، ونراه يحكي عبارته حينئذ بصيغة قيل٢، ومما عارضه فيه منحازا لابن مالك أن (حرى) من أخوات كاد وليست اسما منونا بمعنى حقيق٣. وقد أنكر رأيه في جواز حذف العائد المتصل بليت في مثل: "جاء الذي ليته زيد"٤

ويرى الجمهور أن الماضي يأتي للحال بالإنشاء كـ(بعت، و(اشتريت)، كما يأتي للاستقبال بطلب نحو: (غفر الله لك)، ووعد نحو قوله تعالى: « **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَر** »[1] ، وعطف على مستقبل نحو: « **يَقْدُمُ قومَه فأوردَهُم النَّارَ** »[2] ، ونفي بـ (لا) أو (إنْ) بعد قسم نحو قوله تعالى: « **ولئِنْ زَالَتا إنْ أَمْسَكهما مِنْ أحدٍ مِنْ بعدِه** »[3] ، ونحو قول الشاعر: ردُوا فواللهِ لا ذُدْناكُمُ أبدًا، ويحتمله والمضي بعد همزة التسوية نحو: (سواء علي أقمت أم قعدت)، وغير هذه المواضع.

وأنكر المرادي متابعا أبا حيان ذلك كله، وذهب إلى أن الفعل الماضي باق على معناه الموضوع له وهو المضي، وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج[4].

---

(١) الكوثر: ١ .

(٢) هود: ٩٨

(٣) فاطر: ٤١ .

(٤) الهمع ١/ ٢١ .

ابن هشام الأنصاري

هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام، من أئمة العربية، وهو أعظم نحاة المدرسة المصرية في عهد المماليك، ولد بالقاهرة سنة (٧٠٨)هـ، وتوفي بها عام (٧٦١)هـ.

أخذ النحو عن مشاهير عصره، مثل شهاب الدين أبي الفرج المعروف بابن المرحل (ت/٧٤٤)،وتاج الدين الفاكهاني (ت/٧٣١)، وتاج الدين التبريزي، وسمع من أبي حيان الأندلسي ديوان زهير بن أبي سلمى.

ومن تلاميذ ابن هشام: نجله/ محب الدين، وابن الملقن، وعبد الخالق بن الفرات، وغيرهم.

وقد ارتقى ابن هشام مكانة علمية رفيعة أشاد بها كل من تعرف على علمه وفضله، فهو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى من تقدمه، وأعيا من يأتي بعده، الذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع، وحسن العبارة، وجمال التعليل، والصلاح والورع، وقد انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة تمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزًا، وكان مع ذلك كله متواضعًا، برًّا، دمِثَ الخلق، شديد التفقه،رقيق القلب.

قال ابن خلدون عنه في معرض حديثه عن عَوْق كثرة التآليف عن التحصيل: "ولا يطمع أحد في الغاية منه إلا في القليل النادر مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر في كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني، وأهل طبقتهما، لعظم ملكته، وما

أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل ذلك على أن الفضل ليس منحصرًا في المتقدمين" [١].

ومن مؤلفاته:

١. الإعراب عن قواعد الإعراب: طبع ونشر وحقق أكثر من مرة، ولعل آخر طبعة صدرت عن مكتبة الآداب بالقاهرة، وقد قمنا بمراجعته وضبطه وتخريج قراءاته وشواهده.

٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: وهو مطبوع أكثر من مرة، ويسمى: (التوضيح) أيضا، وقد حققه الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي، وسمى تحقيقه: (بغية السالك إلى ألفية ابن مالك)، ثم حققه الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، وسمى تحقيقه: (هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، ثم أعاد الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد تحقيقه تحت اسم: (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك).

٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: نشر الكتاب محققا دكتور/ عباس مصطفى الصالحي، في بيروت، ١٩٨٦م.

٤. الجامع الصغير (في النحو): وقد نشر الكتاب مرتين: الأولى- في دمشق ١٩٦٨م، بتحقيق: محمد شريف سعيد الزبيق، والثانية: بالقاهرة ١٩٨٠، بتحقيق: أحمد محمود الهرميل.

٥. شرح شذور الذهب: وهو مطبوع مرارًا.

٦. شرح قصيدة (بانت سعاد): وهي مطبوعة وبهامشها حاشية الباجوري، ولها طبعة أخرى ومعها حاشية لعبد القادر البغدادي.

---

(١)مقدمة ابن خلدون: ص٣٠٦.

٧. شرح قطر الندى وبل الصدى: وقد طُبِعَ مرارًا.

٨. شرح اللمحة البدرية لأبي حيان: وقد طبع ونشر ببغداد ١٩٧٧م، دراسة وتحقيق: الدكتور/ هادي نهر، ثم طبعه وحققه: الدكتور/ صلاح روَّاي، ١٩٨٢م.

٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: وهو ذائع الصيت، وقد طبع مرارًا، وآخرها بتحقيق الدكتور/ مازن المبارك، كما طبع أيضا ومعه حاشية الأمير، وفي طبعة أخرى معه حاشية الدسوقي، وفي طبعة أخرى معه حاشية الدماميني.

١٠. موقد الأذهان وموقظ الوسنان في الألغاز النحوية والنكت الأدبية: نشره الدكتور/ علي فودة نيل في مجلة كلية الآداب جامعة الرياض، المجلد السابع، ١٩٨٠م.

١١. نزهة الطرف في علم الصرف: طبع بتحقيق: الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي، ١٩٩٠م.

١٢. المسائل السَّفَرِيَّة: وهو مطبوع بتحقيق: الدكتور/ حاتم الضامن.

١٣. الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام: وهي رسالة قصيرة مطبوعة ضمن أربع رسائل: للزجاج وابن جني والشهاب الخفاجي، بتحقيق: الدكتور/ عبد الفتاح سليم، صدرت عن مكتبة الآداب، ١٤٢٤-٢٠٠٣م.

١٤. إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل: رسالة صغيرة نشرها هاشم شلش في العدد ١٦ من مجلة كلية الآداب بجامعة

بغداد، ١٩٧٢م[١].

١٥. الألغاز النحوية: رسالة صغيرة في الأبيات الشعرية، طبع بهامش حاشية: أحمد الغزي على الكتاب عدة مرات.

١٦. فوح الشذا في مسألة كذا:وهي شرح لمسألة أبي حيان: (الشذا في مسألة كذا)،وقد نشرها دكتور/ أحمد مطلوب محققة ببغداد، ١٩٦٣م.

١٧. رسالة قوله تعالى: {لَن يَستَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلّهِ}[٢]: وهي تقع في ورقتين ضمن المخطوط رقم ١٠٢ مجاميع تيمور ق١٢٣-١٢٤،ولم يشر أحد من الدارسين لابن هشام قبل الدكتور/ أحمد هريدي إلى هذه الرسالة كما يقول هو بنفسه[٣].

١٨. رسالة في الأسماء "أسماء خيل السباق": تقع الرسالة في ثماني ورقات ضمن المخطوط رقم ٥٤٥ مجاميع طلعت بدار الكتب ق٧-١٤، ويقول الدكتور/ أحمد هريدي: "لم يشر إليها أحد قبلي"[٤].

١٩. مسألة في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}[٥]: وقد نشرها دكتور/ عبد الفتاح الحموز بعنوان: مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}.

---

(١) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٢٩.

(٢) النساء: ١٧٢.

(٣) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٣٧

(٤) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٣٧.

(٥) الأعراف: ٥٦.

وهكذا ذكر الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي اثنتين وعشرين رسالة وأشار إلى مظانها وأماكنها[١].

فضلا عن الكتب والرسائل التي لم تصل إلينا، ولكن عرفناها عن طريق المترجمين له،ومن ذلك:

١. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل لأبي حيان.
٢. التذكرة: وقد ذكر ابن حجر أنها خمسة عشر مجلدًا.
٣. الجامع الكبير.
٤. رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة: يعني: ألفية ابن مالك.
٥. عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
٦. كفاية التعريف في علم التصريف.[٢]

مذهبه وآراؤه

ومنهجه في دراسة النحو هو منهج المدرسة البغدادية، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين، ومن تلاهم من النحاة في أقطار العالم العربي، مختارًا لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه مظهرًا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديدًا لم يسبق إليه، وخاصة في

---

(١) راجع: مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٣٧-٤٠.

(٢) انظر ترجمة ابن هشام في: الدرر الكامنة: لابن حجر، جـ٢، ص٤١٥-٤١٧، والنجوم الزاهرة: لابن تغري بردي، جـ١٠، ص٣٣٦، وبغية الوعاة: للسيوطي، ص٢٩٣-٢٩٤، ومقدمة ابن خلدون: ص٣٠٦ وشرح التصريح على التوضيح: للشيخ/ خالد الأزهري، جـ١، ص٥، والأعلام: للزركلي، جـ٤، ص١٤٧،ومقدمة كتاب: نزهة الطرف في علم الصرف: للدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي، ص٧ وما بعدها.

توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه (المغني)، وهو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين[١]، ولكن دون تعصب لمذهبهم، بدليل أنه كان أحيانًا يؤيد الكوفيين، كما كان أحيانا يميل إلى آراء بعض البغداديين: كأبي علي الفارسي، وابن جني، كما كان يؤيد أحيانا بعض الأندلسيين: كابن عصفور، وابن مالك، ومما يدل أيضا على عدم تعصب ابن هشام لأي من المذاهب النحوية أنه كان أحيانًا يختار لنفسه ما يخالف به جمهور النحاة، الأمر الذي يجعلنا نحكم عليه بأنه لم يكن يدرس الظواهر النحوية بمنظار بصري أو كوفي أو بغدادي، ولكنه كان يدرسها بمنظار شخصي قائم على تحكيم حسه اللغوي، فهو يختار أو يرجح أو يتبنى من الآراء ما يراه صحيحًا في القياس، أو فصيحًا في الاستعمال.

وفيما يلي نذكر أمثلة لتأييد ابن هشام للبصريين، ولتأييده للكوفيين، ولتأييده لمن جاء بعدهم، ثم أمثلة لما اختاره لنفسه من آراء خالف بها الجمهور.

١- **تأييده للبصريين**:

سبق أن ذكرنا أن ابن هشام كان في أغلب اختياراته يؤيد البصريين، من ذلك اختياره رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[٢]، وأن (كان) وأخواتها تعمل الرفع في اسمها والنصب في خبرها[٣]، وأن المفعول به منصوب بالفعل[٤]، وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة، ولا بمعنى اللام المحذوفة[٥].

---

(١) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٤٨،٣٤٧.

(٢) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري. جـ١، ص١٥٨.

(٣) السابق: جـ١، ص١٨٤.

(٤) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري: جـ١، ص٣٠٩.

(٥) السابق: جـ٢، ص٢٤.

كما نرى ابن هشام يصحح مذهب سيبويه في حذف نون الرفع، وبقاء نون الوقاية في قوله تعالى: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ}[1]، قال: "ونحو (تأمرونني) يجوز فيها الفك، والإدغام، والنطق بنون واحدة،وقد قرئ بهن في السبعة، وعلى الأخيرة فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح"[2]، واختيار حذف نون الرفع هو مذهب سيبويه كما ذكرنا[3]، والقراءة بنون واحدة خفيفة هي قراءة نافع وأبي جعفر، وقرأ ابن عامر بخُلْفٍ عن ابن ذكوان بنونين،وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة"[4].

ولكننا نرى ابن هشام يؤيد رأي الأخفش والمبرد وأبي علي الفارسي وابن جني في أن المحذوف نون الوقاية، وذلك في كتابه: (شذور الذهب)، يقول الشيخ/ خالد الأزهري: "وقيل: المحذوف نون الوقاية،وجزم به الموضح في شذوره، وأسقطه من شرحه، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي الفارسي وابن جني"[5].

ومعنى ذلك أن ابن هشام ذهب إلى أن المحذوف من النونين نون الوقاية، ولم يشر إلى المذهب الآخر الذي أيده في المغني، وهو مذهب سيبويه من أن المحذوف نون الرفع، ولعلنا نفهم من تردد ابن هشام بين المذهبين، حيث يؤيد أحدهما في موضع، ويؤيد الثاني في موضع آخر – أنه مع البصريين في هذه القضية – وإن انقسموا على أنفسهم حولها، لأن الأخفش والمبرد من البصريين، فهو تارة يختار مذهب سيبويه، وتارة يختار مذهب الأخفش والمبرد، وكأنه يجوِّز الاعتبارين.

---

(١) الزمر: ٦٤.

(٢) مغني اللبيب: جـ٢، ص٣٤٤.

(٣) شرح التصريح: جـ١، ص١١١.

(٤) إتحاف فضلاء البشر: للدمياطي البناء، ص٣٧٦،٣٧٧.

(٥) شرح التصريح: جـ١، ص١١١، وراجع: شذور الذهب: ص٦١.

كذلك أيّد البصريين في عدم مجيء (ذا) موصولة دون أن تسبق بـ(ما)، أو (مَنْ) الاستفهاميتين، رافضا رأي الكوفيين، حيث لم يشترطوا ذلك، قال: "فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة خلافا للكوفيين، واستدلوا بقوله:

عَدَسْ ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ أمِنْتِ وهذا تحملين طليقُ

فردَّ احتجاجهم بهذا البيت، وجعلهم (هذا) اسم موصول بمعنى (الذي)، وجملة (تحملين) صلته، والعائد محذوف، و(طليق) خبر (هذا)، والتقدير: (والذي تحملينه طليق)، فقال: "وهذا لا دليل فيه لجواز أن يكون (ذا) للإشارة، وهو مبتدأ، و(طليق) خبره، و(تحملين) جملة حالية، والتقدير: (وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك)، ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة لا موصولة"(١).

كما أيد مذهب البصريين في عدم وقوع الوصف مبتدأ يستغنى بمرفوعه عن الخبر إلا بالاعتماد على نفي أو استفهام، ورفض مذهب الأخفش والكوفيين في جواز ذلك دون الاعتماد على نفي أو استفهام مستدلين بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغيًا مقالةَ لِهْبِيّ إذا الطيرُ مرَّتِ

ورد احتجاج الكوفيين بهذا البيت، حيث قال: "ولا حجة لهم فيه، لكون الوصف خبرًا مقدمًا، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على (فعيل)، فهو على حد قوله تعالى: « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ »(٢).

وهكذا نرى ابن هشام في مؤلفاته المتعددة كثيرا ما يؤيد آراء سيبويه والبصريين، ويحتج لها، ويدافع عنها في مواجهة آراء الكوفيين.

---

(١) شرح قطر الندى: جـ١، ص١١١،١١٠.

(٢) التحريم: ٤.

٢- تأييده أحيانًا للكوفيين:

وليس معنى ذلك أنه كان متعصبًا لسيبويه، وجمهور البصريين، وإنما معناه أنه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، ولكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين يراها جديرة بالاتباع[١].

ومما تابع فيه الأخفش والكوفيين أن فعل الأمر معرب مجزوم، وليس مبنيًا، وجزمه بلام الأمر محذوفة حذفًا مستمرًا نحو: (قم)، و(اقعد)، والأصل: (لتقم)، و(لتقعد)، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، فقال: "وبقولهم أقول: لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف،ولأنه أخو النهي، ولم يُدَل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضِعَ لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، لأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله:

لتقم أنت يا ابنَ خير قريش　　　كي لتقضي حوائج المسلمينا

وقراءة جماعة: {فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ}[٢]،وفي الحديث: «لتأخذوا مصافّكم»، ولأنك تقول: (اغزُ)، و(اخشَ)، و(ارمِ)، و(اضربا)، و(اضربوا)، و(اضربي)، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يُعْهَد كونه بالحذف"[٣].

ومن ذلك يتضح أن ابن هشام يذهب مع الكوفيين إلى أن الأفعال قسمان فقط، وهما: الماضي والمضارع، وأما الأمر فليس قسمًا قائمًا بذاته، وإنما هو مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بـ(لام الطلب)، وعدم اعتداد فعل الأمر قسما ثالثًا من الأفعال اتجاه تبناه بعض الدارسين المحدثين اتباعا لعلماء أصول الفقه، حيث يجردون فعل الأمر من الدلالة على الزمن،ومن ثم يخرج

(١) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٤٩

(٢) يونس: ٥٨.

(٣) مغني اللبيب: جـ١، ص٢٢٧، وشرح التصريح: جـ١، ص٥٥.

عن مفهوم حقيقة الفعل، يقول الدكتور/ عبد الهادي الفضلي: "فالزمان الذي أُعْتُمِدَ عنصرا مقوما لحقيقة الفعل في رأي النحاة نجده مدلولا عليه في صيغة (فَعَل) وصيغة (يَفعَل) فقط، أما صيغة (افْعَلْ) فليس فيها دلالة على الزمان، ويرجع هذا كما يقول الأصوليون إلى أن صيغ الأوامر ألفاظ إنشائية خالصة، والإنشائيات لا اقتران لها بالزمان إلا في حدود ما يقترن به كل شيء لا ينفك بطبيعته عن المكان والزمان باعتبارهما لازمين طبيعيين لكل شيء"[١].

فاستبعد علماءُ أصول الفقه الأمر من أقسام الفعل؛ لتجرده من الزمن، وتبعهم في ذلك بعض الدارسين المحدثين من النحاة، وقد ألمح ابن هشام إلى ذلك حينما ذهب إلى أن دلالة فعل الأمر على الطلب مستمدة من اللام المحذوفة، وليست من الفعل نفسه، إذ هو مضارع في الأصل، يقول: "ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، كـ(بعت، وأقسمت، وقبلت)، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالًا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو (قُمْ)؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكل فعليته، فإذا ادعى أن أصله (لتقم) كان الدالُّ على الإنشاء اللام لا الفعل"[٢].

فهو يفرق بين نحو (بِعْتُ)، و(أقسمت) و(قَبِلتُ) وبين (قُمْ) فإن الأفعال الأولى إذا استعملت في الإنشاء جردت عن الزمان، ولكنها في الأصل أفعال ماضية مقترنة بالزمن، فتجريدها في الإنشاء عن الزمن عارض، ولكن (قم) ليست له إلا حالة واحدة، وهي الإنشاء، ولذلك لابد من جعل أصله مضارعًا مقرونا بـ(لام الطلب)، فهو يتفق مع الأصوليين في أن فعل الأمر مجرد عن الزمن، ومن ثم ليس قسمًا مستقلًا من الأفعال، ولكن يخالفهم في أصل فعل الأمر، فلم ينظر إليه الأصوليون نظرة لغوية، أو اشتقاقية، بل كانت نظرتهم إليه دلالية محضة.

---

(١) دراسات في الفعل: ص٥٣،٥٢.

(٢) مغني اللبيب: جـ١، ص٢٢٧.

ومما أيد فيه ابن هشام الكوفيين جعلهم (أبْؤسًا) خبر يكون محذوفة لا خبر (عسى) في المثل: (عسى الغوير أبؤسًا) كما يذهب إلى ذلك سيبويه، وأبو علي الفارسي، قال ابن هشام: "والصواب أنهما – يعني قول الشاعر: عسيت صائما، والمثل المذكور – مما حذف فيه الخبر: أي: يكون أبؤسا، وأكون صائمًا؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو كونه صائما، لا نفس الصائم"(١).

وكان جمهور البصريين يمنع توكيد النكرة مطلقا، وأجازه الأخفش والكوفيون إذا أفاد، وتابعهم ابن هشام مصححا مثل: (اعتكفت أسبوعًا كله)"(٢).

ومما أيد فيه ابن هشام الكوفيين أيضا إنكارهم (أنْ) المفسرة، قال: "وعن الكوفيين إنكار (أنْ) التفسيرية ألبتة، وهو عندي متَّجه؛ لأنه إذا قيل: (كتبت إليه أنْ قم)، لم يكن (قم) نفس (كتبت)،كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: (هذا عسجد)، أي: (ذهب)، ولهذا لو جئت بـ(أي) مكان (أنْ) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع"(٣).

كذلك يؤيد الكوفيين في جواز الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف المصدر – وهو مفعول – كما في قراءة ابن عامر: {وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم}(٤) ببناء (زين) للمفعول، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم)"(٥).

---

(١) مغني اللبيب: جـ١، ص١٥٢، وشرح التصريح: جـ١، ص٢٠٤.

(٢) شرح التصريح: جـ٢، ص١٢٤، والمدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥٠.

(٣) المغني: جـ١، ص٣١.

(٤) سورة الأنعام: آية ١٣٧.

(٥) شرح التصريح: جـ٢، ص٥٨،٥٧.

كما أيد الفراء ومن تبعه في أن (لو) قد تجيء مصدرية بمعنى (أنْ) المصدرية إلا أنها لاتنصب المضارع، ويكثير وقوعها حينئذٍ بعد (ود)، أو بعد (يود) مثل قوله تعالى: {وَدُّوا لَو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}(١)، وقوله تعالى: {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَو يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ}(٢)، وقد تقع بدونهما كقول قتيلة:

ما كان ضرَّك لو مننتَ وربما ... منَّ الفتى وهو المَغيظ المُحْنَقَ

ويعرض لرأي جمهور البصريين في أنها في هذه المواضع شرطية، وأن جوابها محذوف،ثم يُعَقِّبُ على رأيهم بقوله: "ولا خفاء بما في ذلك من التكلف"(٣).

وقد ساق الدكتور شوقي ضيف مجموعة من الأمثلة التي ذهب فيها ابن هشام مذهب الكوفيين(٤).

٣- موافقاته للبغداديين والأندلسيين:

وكما كان ابن هشام يختار من آراء البصريين والكوفيين ما يروق له، وما يراه أقرب إلى القياس، أو إلى الاستعمال الصحيح دون تعصبٍ لأحد الفريقين، وإن كانت اختياراته من آراء البصريين أكثر- كان أيضا يختار ما يروق له من آراء البغداديين، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، ومن آراء الأندلسيين، ومنهم ابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، وهؤلاء جميعًا سواء أكانوا من الشرق أم من الغرب، كانت آراؤهم أيضا قائمة على الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، ولكن مع الشرح والبسط والتعليل والاحتجاج، وغير ذلك من ألوان التوسع.

---

(١) القلم: ٩.

(٢) البقرة: ٩٦

(٣) المغني: جـ١، ص٢٦٦، وراجع: شرح التصريح: جـ٢، ص٢٥٤.

(٤) راجع: المدارس النحوية: من ص٣٤٩ إلى ص٣٥١.

ومما وافق فيه ابن هشام أبا علي الفارسي – وقوع (حيث) مفعولًا به، قال: "وقد تقع (حيث) مفعولًا به وفاقا للفارسي، وحمل عليه قوله تعالى: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}[1]، إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئًا في المكان، وناصبها (يعلم) محذوفًا مدلولًا عليه بـ(أعلم)، لا بـ(أعلم) نفسه؛ لأن (أفعل) التفضيل لاينصب المفعول به"[2].

ويبدو أنه يوافق ابن جني في إبدال الجملة من المفرد في قول الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة   وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟

فجملة الاستفهام، وهي: (كيف يلتقيان) عند ابن جني بدل من (حاجة)، و(أخرى)، أي: إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما.

فقد نقل ابن هشام ذلك عن ابن جني، دون أن يعترض عليه[3].

أما نحاة الأندلس فكان أكثرهم ترددا في كتبه كما يقول الدكتور/ شوقي ضيف: ابن عصفور، وابن مالك، وأبا حيان، فمما اختاره من آراء ابن عصفور أن (لن) قد تأتي للدعاء، والحجة في ذلك قول الأعشى:

لن تزالوا كذالكم ثم لا زلـ   ـتُ لكم خالدا خلود الجبال[4]

وأن محل الجملة في التعليق النصب، ولذلك يعطف عليها بالنصب، مثل: (عرفتُ مَنْ زيدٌ وغيرَ ذلك من أمور)، وكان ابن عصفور يستدل بقول كُثير:

وما كنتُ أدري قبل عزة ما البكا   ولا موجعاتِ القلب حتى تولتِ

---

(١) الأنعام: ١٢٤.

(٢) المغني: جـ١، ص١٣٢،١٣١.

(٣) راجع: المغني: جـ٢، ص٤٢٦، وشرح التصريح: جـ٢، ص١٦٢، والمدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥١.

(٤) المغني: جـ١، ص٢٨٤، والمدارس النحوية: ص٣٥٢.

بنصب (موجعات) وعطفها على عبارة: (ما البكا)، التي عُلِّق عنها الفعل (أدري)"[١].

أما ابن مالك فهو كما يقول الدكتور/ شوقي ضيف: صاحبه الذي عُني بشرح مصنفاته مثل (التسهيل)، و(الألفية)، ومن يقرؤه في (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) يجده يتبعه في جمهور آرائه، وقلما خالفه، وقد حكى آراءه أو قل كثيرًا منها في كتابه: (المغني) وتارة يوافقه، وتارة يخالفه، ومما وافقه فيه: أن (إلى) قد تأتي بمعنى (في)، كما في الآية الكريمة: {لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}[٢]، أي: (في يوم القيامة)[٣]

وأنه يمكن تخريج مسألة (الزنبور): (فإذا هو إياها)، على أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، يقول: "ويشهد له قراءة الحسن: {إياك تُعْبَدُ}[٤]، ببناء الفعل للمفعول"[٥].

وأنَّ (حتى) إذا عطفت على مجرورٍ أُعِيدَ الخافض فرقا بينها وبين الجارة، مثل: (مررت بالقوم حتى بزيدٍ)، إلا إذا تعينَ كونها للعطف مثل: (عجبتُ من القوم حتى نبيِّهم)، قال ابن هشام: "وهو قيدٌ حسنٌ"[٦].

وأما أبو حيان فإن اسمه تردد كثيرا في مؤلفات ابن هشام، وكان يتعقبه كثيرًا حتى إنه لم يكد يتفق معه في شيء، كما يقول الدكتور/ شوقي ضيف[٧].

---

(١) المغني: جـ٢، ص٤١٩، وشرح التصريح: جـ١، ص٢٥٧، والمدارس النحوية: ص٣٥٢.

(٢) الأنعام: ١٢.

(٣) المغني: جـ١، ص٧٥، المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥٣،٣٥٢.

(٤) الفاتحة: ٥.

(٥) المغني: جـ١، ص٩١، والمدارس النحوية: ص٣٥٢

(٦) المغني: جـ١، ص١٢٨،١٢٧، المدارس النحوية: ص٣٥٢ وما بعدها.

(٧) المدارس النحوية: ص٣٥٤.

ويبدو أن ابن هشام لم يكن ينقل عن أبي حيان ما يتفق معه عليه من الظواهر اللغوية، بل كان يتحرى أن ينقل عنه المسائل التي يخالفه فيها حتى يتسنى له الردُّ عليه يقول عمران عبد السلام: "فقد كان يستطيع أن ينقل عنه مئات من النقول المفيدة في كتبه النحوية، والبحر المحيط، والنهر الماد من البحر، ولكنه لم يفعل، بل اقتصر على نقول قليلة لا تزيد على ستة وثلاثين نقلًا، توخى فيها جميعًا تقريبًا أن تكون معرضًا لأخطاء أبي حيان" ثم يعقب عمران عبد السلام على ذلك بقوله: "حقا إنه لم يتحيف عليه في الحكم بشأنها، ولكن اختياره لها، واقتصاره عليها يبرز موقفه من أبي حيان"[1].

وليس معنى ذلك أن ابن هشام لم يكن يقدر أبا حيان حق قدره، أو لم يكن يعنى بمؤلفاته، بل إنه على الرغم من عدم ثبوت تلمذته عليه سوى قراءته على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى- شُغِفَ بمؤلفاته، وأعجب بها، حتى إنه انفرد وحده بثلاثة كتب نحوية من بين ما قام ابن هشام بشرحها، وهي:

١. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

٢. شرح اللمحة البدرية.

٣. فوح الشذا في مسألة (كذا)، وهو شرح لكتاب (الشذا في مسألة كذا) لأبي حيان.

ولا غرو أن يكون ما أقدم عليه ابن هشام من تتبع مؤلفات أبي حيان بالشرح وبالدراسة- إعجابا منه بما أودعها من آراء فريدة، ومسائل مفيدة، ومآخذ نادرة[2].

(١) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: ص١٩٥،١٩٤.

(٢) مقدمة تحقيق شرح اللمحة البدرية للدكتور/ صلاح رؤاي، جـ١، ص٣٥.

وليس معقولا أن يتصدى لشرح هذه المصنفات لأبي حيان، ثم يختلف معه في كل شيء، بل لابد أن يتفق معه في كل ما عرضه من مسائل النحو والصرف بوجه عام، أما اعتراضه عليه في مسائل فردية،أو في تخريج آية قرآنية، أو بيت من الشعر، فهذا أمر طبيعي قد يحدث بين أي شارح لمصنف من المصنفات، وصاحب هذا المصنف، فابن هشام يشرح تصنيف أبي حيان، ويوضح مراده، ولا يعترض عليه إلا في مسائل خلافية فرعية، وليس في القواعد الكلية، فمن ذلك مثلا: شرح ابن هشام لأسماء الإشارة، وهي نوع من المعارف أطلق أبو حيان عليه (مبهمًا) دون أن يصرح بمصطلح اسم الإشارة، ولم يعترض عليه ابن هشام في ذلك، بل وضح مقصوده، وما يعنيه بالمبهم، قال أبو حيان: "والمبهم نحو: ذا، وذاك، وذلك، وذان، وذانك، وذانِّك، وذي، وتيك، وتلك، وتان، وتانك، وتانِّك، وأولاء، وأولاك، وأولئك.

قال ابن هشام شارحا لذلك: "أقول: هذا النوع الثالث من أنواع المعارف، وهو اسم الإشارة، ويسمى (المبهم)، وهو ما دل على مسمى وإشارة إليه"[1].

ثم مضى يفصل أنواع اسم الإشارة، ولم يعترض على أبي حيان في تسميته لهذا النوع بالمبهم، بل أقره على ذلك موضحًا مراده.

وهذا يجعلنا نقول بحيادة ابن هشام نحو أبي حيان، وعدم التحامل عليه، ومما يدل على ذلك أنه كان أحيانا ينقل مجموعة من الآراء حول مسألة ما،ويتبع كل رأي بحجته دون أن يؤيد رأيًا، أو يعترض على رأي، ومن ذلك صنيعه في مناقشة بدء أبي حيان حديثه عن المرفوعات بالفاعل، فقال ابن هشام: "إنما بدأ المصنف بالفاعل؛ لأنه أصل المرفوعات عنده، وغيره من المرفوعات محمولٌ عليه، وهذا اختيار جماعة، ويشهد لهم قوة عامله، وهو الفعل وشبهه.

---

(١) شرح اللمحة البدرية: ج١ ص١٣٣.

ومنهم من جعل المبتدأ هو الأصل، وغيره محمول عليه،وبه قال آخرون، ويشهد لهم أن عامله لما لم يكن لفظيًا ما كان رافعه كأنه ذاتي له، وما بالذات أصل، وما بالعرض فرع، وقيل: كل منهما أصلٌ برأسه، وبالجملة، فهذا الخلاف طويل الذيل، عديم النيل"[١].

فلو كان ابن هشام متحاملا على أبي حيان، متصيدًا عليه الأخطاء، لرد

وكان ابن هشام أول من توسع وتعمق في شرح مفهوم الجملة، والعلاقة بينها وبين مفهوم الكلام، كما توسع وتعمق في بيان أقسامها وصورها، حيث أفرد لذلك بابًا مستقلًا في كتابيه: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، و(مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب)، وكان سابقوه يعرضون لمفهوم الجملة في سياق حديثهم عن الكلام، فيفرقون بينهما، ولكنهم لم يُفردوا لذلك أبوابًا مستقلة في مؤلفاتهم.

وكان ابن هشام ممن يسيرون في الاتجاه القائل بالتفريق بين مفهومي: (الكلام)، و(الجملة)، حيث كان ابن جني رائد هذا الاتجاه، فهو يرى أن الكلام جنس للجمل التوام: مفردها، ومثناها ومجموعها[٢]، وتابعه الرضيّ حيث يرى أن الفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها،أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا، فكل كلام جملة، ولا ينعكس[٣].

وتابعهما ابن مالك، ففرق أيضا بين الإسناد المقصود لذاته، والإسناد المقصود لغيره[٤].

---

(١) السابق: ج١ ص١٧٢، ١٧٣.

(٢) الخصائص. جـ١، ص٣٩.

(٣) شرح الكافية في النحو: جـ١، ص٨.

(٤) شرح التسهيل: جـ١، ص٧، ٨.

وتابعهم في ذلك ابن هشام، وقد رفض الاتجاه المخالف الذي يسوي بين مفهومي الجملة والكلام، ومن الذين يسيرون في هذا الاتجاه: الزمخشري في المفصل، وشارحه ابن يعيش حيث يريان أن الكلام عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، ويسمى الجملة[1]، فقال ابن هشام موضحا مفهوم الجملة والعلاقة بينها وبين الكلام: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيدٌ)، والمبتدأ وخبره كـ(زيدٌ قائمٌ)، وماكان بمنزلة أحدهما نحو: (ضُرب اللصُّ)، و(أقائمٌ الزيدان)، و(كان زيد قائمًا)، و(ظننته قائمًا)، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال:" ويسمى جملة، والصواب أنها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام"[2].

وبعد أن وضح ابن هشام الفرق بين مفهومي الجملة والكلام أخذ يبين أقسام الجملة وصورها،فقسمها إلى اسمية وفعلية وظرفية، وإلى صغرى وكبرى[3].

ابن عقيل

هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين بن عقيل، الشافعي المذهب.

ولد سنة ستمائة وأربع وتسعين للهجرة بالقاهرة ودرس فيها القراءات والفقه، والأصول، كما درس النحو حتى عد نحوي الديار المصرية في زمانه،

---

(١) شرح المفصل: جـ١، ص١٨.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جـ٢، ص٣٧٤.

(٣) انظر: دور ابن هشام المصري في تطوير الدرس النحوي للمؤلف.

وتلقى عن الجلال القزويني وغيره، ولازم أبا حيان الأندلسي، حتى أصبح من أجل تلاميذه، وحتى صار يشهد له بالمهارة في العربية، قال ابن حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل.

وكان جادا مثابرا محصلا، قوي النفس حاد الخلق، وكان رجال الدولة يعظمونه، وتصدر لتدريس النحو في جامع القلعة، والتفسير في الجامع الطولوني، وختم فيه القرآن تفسيرا في مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع مرة أخرى من بداية القرآن فمات في أثناء ذلك، وولي القضاء لشهرته بالتدين، وقضى فيه مدة قصيرة.

ومن شعره:

قسما بما أوليتمُ من فضلكم ... للعبد عند قوارع الأيامِ
ما غاض ماء وداده وثنائه ... بل ضاعفته سحائب الإنعام

ومن مصنفاته: المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وشرح على ألفية ابن مالك، ولكنه اختصر في النصف الثاني منه جدا، وقد تصدى فيه لابن الناظم حين خالف أباه، وأثبت عليه السهو والخطأ في مخالفاته، وصور فيه أيضا آراء النحاة ومذاهبهم تصويرا واضحا وخاصة حين يخالفهم ابن مالك، ويمتاز هذا الشرح بوضوح العبارة وسهولتها، وقربها من أذهان الناشئة، وقد عني به كثيرون فوضعوا عليه حواشي، ومن ذلك: حاشية الجلال السيوطي، واسمها: (السيف الصقيل على شرح ابن عقيل)، وحاشية أحمد السجاعي، وهي مختصرة، وأشهر حواشيه: حاشية محمد الخضري الدمياطي.

وله أيضا: (الجامع النفيس) في فقه الشافعية، و(تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد)، وهو تلخيص للجامع النفيس، ويقال إن اسمه: (التأسيس لمذهب إدريس)، وله تفسير للقرآن وصل فيه لسورة النساء، وقيل إلى آخر آل عمران، وله تفسير آخر لم يتمه اسمه: (التعليق الوجيز عل كتاب الله العزيز).

وتوفي بالقاهرة سنة سبعمائة وست وتسعين للهجرة[(١)].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا لسيبويه إلى أن الأسماء الخمسة معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، مخالفا بذلك ابن مالك حيث ذهب إلى أنها معربة بالحروف[(٢)].

كما رجح مذهب سيبويه في اختيار انفصال الضمير في نحو: كنته وخلتنيه، حيث يقال: كنت إياه وخلتني إياه، مخالفا ابن مالك حيث ذهب إلى اختيار الاتصال، وبعد أن عرض ابن عقيل مذهب سيبويه وابن مالك قال: «مذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم »[(٣)].

ويختار رأي سيبويه وجمهور البصريين فيما ذهبوا إليه من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، ويقول على هدي أستاذه أبي حيان: "وهذا الخلاف مما لا طائل فيه"[(٤)].

وصحح مذهب البصريين في أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه، وعلل ذلك بقوله: « لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل»[(٥)].

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢/ ٣٧٢ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢١٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ٤٧ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٦ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٥٨ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٩١ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧١ .

واختلف في (أفعل) في التعجب هل تلزمه نون الوقاية أو لا فتقول ما أفقرني إلى عفو الله وما أفقري إلى عفو الله عند من لا يلتزمها فيه، فذهب البصريون إلى وجوب لزومها ، وذهب الكوفيون إلى عدم لزومها، وقد صحح ابن عقيل رأي البصريين فقال: «والصحيح أنها تلزم »[١].

وذهب موافقا الجمهور إلى أن (إنَّ) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما) غير الموصولة والمصدرية كفتها عن العمل دائما إلا (ليت)، بينما ذهب ابن مالك متابعا الزجاجي وابن السراج إلى أنها لا تعمل وقد تعمل قليلا[٢].

وذهب إلى منع تقديم المفعول معه على مصاحبه، فلا يقال: (سار والنيلَ زيد)، خلافا لابن جني حيث أجاز ذلك[٣].

ويذكر رأي ابن مالك في جواز حذف عائد الموصول المنصوب بالفعل أو الوصف في مثل: "جاء الذي ضربت، ومثل: "الذي أنا معطيك درهم " أي: ضربته ومعطيكه، ثم يعقب ابن عقيل على رأي ابن مالك بقوله: "كلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل، وأما الوصف فالحذف منه قليل"[٤]. وعلى هذا النحو كثيرا ما يراجع ابن مالك. وكان كثيرا ما يقرن آراءه في الألفية بآرائه في التسهيل وغيره.

وذهب إلى عدم جواز حذف عائد الموصول إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء، وذلك خلافا لأبي حيان حيث أجاز ذلك[٥].

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١١٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٥ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٣ ، مع الهامش .

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٨٢ .

(٥) الهمع ١/ ٢٢٣ .

وذهب موافقا لسيبويه إلى أن الإعراب في المثنى والملحق به يكون بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا[(١)].

ابن الصائغ

هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي الشيخ شمس الدين بن الصائغ النحوي الحنفي، ولد سنة سبعمائة وثمان للهجرة .

واشتغل بالعلم، ولازم أبا حيان فبرع في اللغة والنحو، وأخذ الفقه عن عز الدين بن جماعة فبرع فيه أيضا.

وكان ملازما للاشتغال بالعلم ، كثير المعاشرة للرؤساء، حسن النظم والنثر، كثير الاستحضار، دمث الأخلاق، سرعان ما تولى المناصب العليا، فولي قضاء العسكر، ، ودرس بالجامع الطولوني وغيره.

ومن مؤلفاته: شرح الألفية لابن مالك في مجلدين، وهو في غاية الحسن والجمع والاختصار، والتذكرة في عدة مجلدات وهي في النحو أيضا، والوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر، وروض الأفهام في أقسام الاستفهام، وحاشية على مغني اللبيب استدرك فيها عليه، والمرقاة في إعراب لا إله إلا الله ، والمباني في المعاني، والنهج القويم في القرآن العظيم، والثمر الجني في الأدب السنى، والغمز على الكنز، وشرح المشارق في الحديث في ستة مجلدات، ونتائج الأفكار، واختراع الفهوم لاجتماع العلوم.

وتوفي بالقاهرة سنة سبعمائة وست وسبعين للهجرة.

ويروى عن علاء الدين علي بن عبد القادر المقريزي وهو زوج بنت ابن الصائغ المذكور أنه قال قد رأيته في النوم بعد موته فسألته ما فعل الله بك فأنشد:

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٥٨ .

الله يعفـــو عـــن المـــسيئ إذا مــات علـــى توبـــة ويرحمـــه[1]

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال[2].

واختلف في (لو) التي للتمني: هل هي قسم بذاته أو راجعة إلى أحد قسمي (لو): الشرطية والمصدرية، فنص ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي على أنها قسم برأسه، فلا تجاب بجواب الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمني، قيل: وهو الصحيح[3].

واطرد عند تميم وبعض كلب الفتح في عين (فُعُل) الجمع المضاعف الذي مفرده على فعيل لغة تخفيفا، فقيل في الاسم فقط، فلا يصح في ثياب جدد إلا الضم، وقيل: مطلقا في الاسم والصفة، وإلى الأول ذهب ابن قتيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الصائغ، وإلى الثاني ذهب أبو الفتح والشلوبين وابن مالك، فيجوز عندهم (جدد) كسرَر جمع سرير والتقييد بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك ونبه عليه أبو حيان[4].

وتابع ابن مالك في أن النداء بالهمزة قليل، وقد عقب السيوطي على رأيهما بقوله: « وما قالاه مردود، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف»[5].

وذهب موافقا الجمهور إلى أن ترخيم المستغاث في قول الشاعر:

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٤/ ١١٩ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٤٨ ، وبغية الوعاة ١/ ١٥٥ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٧٨٥ .

(٣) انظر : السابق ٣/ ١٢٩٥ ، والهمع ٢/ ٥٧٤ .

(٤) انظر : السابق ٣/ ١٣٨٧ ، والهمع ٣/ ٣٥٤ .

(٥) انظر : الهمع ٢/ ٣٤ .

كلما نادى مناد منهم: يا لتيم الله قُلنا: يا لمَالِ

وقوله:

تمناني ليقتلني لقيط أعام لك ابن صعصعة بن سعد

ضرورة، والأصل: (يا لَمَالِكِ)، و(أعامرُ)، خلافا لابن عصفور حيث ذهب إلى جواز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقرونا بلام الاستغاثة كالبيت الثاني[١].

وذهب موافقا لابن عصفور إلى أن لام المستغاث به متعلقة بالفعل المحذوف، ونسب ذلك إلى سيبويه، بينما ذهب ابن جني إلى أنها متعلقة بـ (يا) لما فيها من معنى الفعل، وقال ابن خروف : هي زائدة فلا تتعلق بشيء[٢].

وأجاز خلو جملة الصلة من الضمير إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو: (الذي يطير الذباب فيغضب زيد) لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة[٣].

واختلف في موجب بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردا، فقيل تضمنه معنى (من) وصححه ابن عصفور، وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وصححه ابن الصائغ ونقل عن سيبويه[٤].

وذهب إلى جواز الاستثناء من العدد مطلقا، بينما ذهب ابن عصفور إلى المنع مطلقا، وذهب بعضهم إلى المنع إن كان عقدا نحو عندي عشرون إلا عشرة والجواز إن كان غير عقد نحو له عشرة إلا اثنين، ورد هذا وما قبله بقوله

---

(١) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك مع الهامش ٤/ ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) انظر : شرح قطر الندى ١/ ٢١٨

(٣) انظر : الهمع ١ ٣٣٦

(٤) انظر : الهمع ١/ ٥٢٧ .

تعالى: « فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما» وقال أبو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة[١].

ورد ما استدل به ابن عصفور على مجيء جواب القسم مصدرا بـ (أنْ) من قول الشاعر:

أمــا والله أنْ لــو كنــت حــرا ... ومــا بــالحر أنــت ولا العتيــق

فقال ابن الصائغ: « بل جواب القسم جواب لو»، أي ما يكون جوابَها لولا القسم[٢]، يريد أن جواب (لو) المحذوف أغنى عن جواب القسم.

ناظر الجيش

هو: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، أصله من حلب، وولد بها سنة ٦٩٧هـ - كما ذكر ابن العماد والسيوطي، وجاء في الدرر والأعلام أنه ولد بالقاهرة، والصحيح هو الأول، وقد القاهرة وتتلمذ على أبي حيان، ومهر في العربية، وحفظ الألفية وبعض التسهيل، اعتنى بالاجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان وقرب إلى تمامه ،ولازم الجلال القزويني مصنف التلخيص وأخذه عته، ثم ولي نظر الجيش- أي وزارة الدفاع.

وفاق غيره في المروءة ومساعدة من يقصده ولا سيما طلبة العلم.

ومن مؤلفاته: (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك) في النحو، في ستة أجزاء، ولم يتمه، وشرح التلخيص قي المعاني والبيان.

وتوفي بالقاهرة سنة ٧٧٨هـ[١] .

---

(١) انظر الهمع ٢/ ٢٦٧ .

(٢) انظر : الهمع ٢/ ٤٨٤ .

ومن آرائه ذهابه إلى أن الجملة والكلام مترادفان وقال إنه الذي يقتضيه كلام النحاة قال وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فإطلاق مجازي لأن كلا منها كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى أنهم كانوا كذلك[٢].

ابن جماعة

هو: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله أبو عبد الله الكناني الحموي ثم المصري الشافعي المعروف بابن جماعة .

وقد اختلفت كتب التراجم في سنة ولادته، فقد جاء في هدية العارفين ، ومعجم المطبوعات، وبغية الوعاة أن سنة ولادته سبعمائة وتسع وخمسون للهجرة ، ولكن الزركلي خالف في ذلك فذكر أن ولادته كانت سنة سبعمائة وتسع وأربعين، وواضح أن الفرق بين التاريخين كبير، ولكن الراجح أن ولادته كانت سنة سبعمائة وتسع وخمسين ، إذ إن السيوطي يروي أنه وقف له على كراسة سماها: (ضوء الشمس في أحوال النفس)، وقد ترجم ابن جماعة في هذه الكراسة عن نفسه، فذكر أن مولده سنة سبعمائة وتسع وخمسين ، وكانت ولادته بالينبع (على شاطيء البحر الأحمر)، وأصله من حماة، وقد انتقل إلى القاهرة، وسكنها، وتلقى فيها العلم على كبر، حيث تتلمذ لابن خلدون ، والسراج الهندي، والضياء القرْميّ ، والمحب ناظر الجيش ، والخطابي ، والتاج السبكي ، والسراج البلقيني، وغيرهم،وكان قد سمع الحديث على جده، والبياني، والقلانسيّ، والعَضيّ، وأجاز له أهل عصره: مصرا، وشاما.

ويتضح من كثرة شيوخه أنه كان موسوعيا، فقد أتقن كثيرا من العلوم، مثل: الفقه، وأصوله، والتفسير، والحديث، وعلم الكلام، والجدل، وعلم الخلاف،

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٥/ ٦١ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٥٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٧٥ ، والأعلام ، والوسيط في تاريخ النحو ص٢١٧ .

(٢) انظر : الهمع ١/ ٥٦ .

وعلم النحو، والصرف، واللغة، والبيان، والبديع، والمعاني، والمنطق، والهيئة، والحكمة، والطب، والفروسية ، وغيرها من العلوم، حتى قال عن نفسه: " أعرف ثلاثين علما لا يعرف أهل عصري أسماءها، وقال فيه ابن حجر:

وكانَ مِنَ الْعِلُومِ بِحَيْثُ يُقْضَى لــه فــي كــلِّ فــنٍّ بــالجميع

كما برع في سائر الفنون، حتى صار المشار إليه في الديار المصرية في فنون المعقول، والمفاخر به علماء العجم في كل فن، والعيال عليه.

وقد أخذ عن ابن جماعة جمع جم، فيهم الشيخ ركن الدين عمر بن قديد، والكمال بن الهمام، والشمس القاياتي، والمحب الأقصرائي، وحافظا العصر: ابن حجر، وقاضي القضاة: علم الدين البلقيني، وخلائق، كما روى لنا عنه الجم الغفير.

و كان متنحيا عن بني الدنيا، تاركا للتعرض للمناصب، بارا بأصحابه، مبالغا في إكرامهم، يمشي في مواضع التنزه، ولم يحج أو يتزوج، وكان لا يُحْدِث إلا توضأ، وكان يحب المزاح والفكاهة.

ترك ابن جماعة الكثير من المؤلفات، وتروي كتب التراجم أنها جاوزت الألف، وعلى الرغم من هذا الجم الغفير من المؤلفات فإن المترجمين له ذكروا أنه لا حظٌّ له من التأليف.

ومعظم مؤلفاته ما بين شروح مختصرات وحواشٍ، ومن هذه المؤلفات:

١- شرح جمع الجوامع في الأصول لابن السبكي، ونكت عليه.

٢- ثلاث نكت على مختصر ابن الحاجب.

٣- حاشية على شرحه للجاربردي.

٤- حاشية على متن المنهاج.

٥- حاشية على الألفية لابن الناظم.

٦- حاشية على التوضيح لابن هشام.

٧- حاشية على المغني لابن هشام.

٨- ثلاثة شروح على القواعد الكبرى لابن هشام، وثلاث نكت عليها.

٩- ثلاثة شروح على القواعد الصغرى، وثلاث نكت عليها.

١٠- حاشية على الألفية.

١١- مختصر التلخيص.

١٢- حاشية على شرحه للسبكي في المعاني والبيان.

١٣- نكت على المهمات في الفقه.

١٤- شرح علوم الحديث لابن الصلاح.

١٥- مثلث في اللغة.

١٦- الأنوار في الطب.

١٧- الأمنية في علوم الفروسية.

وغير ذلك من مؤلفات في مختلف العلوم والفنون.

توفي ابن جماعة بالقاهرة بسبب الطاعون في جمادى الآخرة سنة ثمانمائة وتسع عشرة للهجرة[١] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا البصريين إلى أن السين غير مقتطعة من (سوف)[٢].

كما وافقهم في أن (لمَّا) -الرابطة لوجود شيء بوجود غيره – حرف[٣].

ومما وافق فيه الكوفيين قولهم بأن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب، والجازم[٤].

ويرى أن في نحو: (غلام زيد) مذاهب:

أولها- أن الأول مضاف، والثاني مضاف إليه.

الثاني- العكس.

الثالث- يجوز في كل منهما كل منهما.

وقد صحح المذهب الأول[٥].

ووافق الجمهور في أن الواو لا تدل على ترتيب ولا معية[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٦٢ – ٦٦ ، وشذرات الذهب ٧/ ١٣٩ ، وهدية العارفين ٢/ ٤٣ ، ومعجم المطبوعات ١/ ٦٥ ، والأعلام للزركلي ٦/ ٥٦ ، ٥٧ ، وشرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب لابن جماعة، تحقيق/ السيد أحمد محمد عبد الراضي ص .

(٢) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٤٢ .

(٣) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٤٥ .

(٤) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٥٠ .

(٥) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٢٠.

(٦) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٤٠ .

ووافق الجمهور أيضا في أن (ثم) تدل على الترتيب، خلافا للفراء ، وقطرب، حيث ذهبا إلى أن (ثم) لا دلالة لها على الترتيب[١].

الدماميني

هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني أو بابن الدماميني.

ولد في الاسكندرية سنة سبعمائة وثلاث وستين للهجرة ، وتفقه بها، ودرس الآداب ففاق في النظم والنثر والخط ومعرفة الشروط، واستنابه ابن التنسي في الحكم ودرس بعدة مدارس، ثم قدم معه القاهرة وناب في الحكم أيضًا وتقدم ومهر واشتهر ذكره، ثم تحول إلى الإسكندرية واستمر بها ينوب في الحكم ويشتغل في العلم ويتكسب من التجارة، ثم حصلت له محنة فقدم القاهرة وعين للقضاء، وقام معه في ذلك ابن البارزي فلم يقدر فتوجه إلى الحج ثم دخل اليمن فلم يحصل له إقبال، فدخل الهند فحصل له إقبال كبير وأقبلوا عليه وأخذوا عنه وعظموه، وحصل له مال فاتفق أن بغته الأجل فمات هناك في شعبان سنة ثمانمائة وسبع وعشرين ، أو ثمانمائة وسبع وثلاثين ، أو ثمانمائة وثمان وثلاثين ، عن نحو سبعين سنة، ومن نظمه:

قلت له والدجى مول ونحن بالأنس في التلاقي
قد عطس الصبح يا حبيبي فلا تُشَمِّتْه بالفراقي

ومن مؤلفاته: (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)، وهو شرح غزير المادة كشف عن علم الدماميني بيد أنه أسرف في تعقب ابن هشام والتحامل عليه، مما حمل الشمني على الرد عليه كثيرا في حاشيته على المغنى المسماة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، و (نزول الغيث)، وهو حاشية على (الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم) للصلاح الصفدي،

---

(١) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٤١ .

انتقده فيها ، و(الفواكه البدرية) ، وهو شعر من نظمه، و (الفتح الرباني) في الحديث، و (عين الحياة) اختصر به حياة الحيوان للدميري، و (العيون الغامزة) شرح للخزرجية في العروض، و (شمس المغرب في المرقص والمطرب) في الأدب، و (مصابيح الجامع) وهو شرح لصحيح البخاري، منه نسخ متعددة، إحداها في مجلد ضخم، في مكتبة (أدوز) بالسوس، وجواهر النحور – أو البحور – في العروض وشرحه[1] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى (أمَّا) حرف فيه معنى الشرط -كما صرح به جماعة من النحويين - لا حرف شرط[2].

وكان كثير التعقب لابن هشام ، فقد ذهب ابن هشام إلى أن (أم) هي التي يتعين وقوعها بعد همزة التسوية لا (أو)، فلا يقال: (سواء أكان كذا أو كذا) ولكن يقال: (سواء أكان كذا أم كذا)، وكذلك (سواء كان كذا أم كذا) بدون همزة التسوية، ولاحظ الدماميني أن ذلك إنما يكون حين تتلو (سواء) الهمزة، وهي غير لازمة، فيجوز مجيء أو في مثل: "سواء عليَّ قمت أو قعدت"، وفي قول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا)[3].

وذكر ابن هشام في باب (جَيْرِ) أنها حرف بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا، وراجعه الدماميني بأنها بمعنى حقا، وأنها بُنيت مثل (ما) التي بمعنى شيء، وعلة بنائها موافقتها لـ(جيرِ) الحرفية، ونقض عليه الشمني كلامه

---

(١) انظر ترجمته في : إنباه الغمر بأبناء العمر ٢/ ٣٧ ، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١ ، وبغية الوعاة ١/ ٦٦ ، والأعلام ، والوسيط في تاريخ النحو ص٢٢٠ .

(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٩ .

(٣) انظر المغني ص٦٣ .

قائلا: إن (ما) إنما بنيت لمشابهتها الحرف في الوضع بخلاف جير، وأن من يقولون باسميتها لا يثبتون جير الحرفية[١].

وعرض ابن هشام في باب (ما) إلى أنها تكون مصدرية زمانية، وأنها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها مثل: « مَا دُمْتُ حَيًّا »[٢] أصله في تقريره: مدة دوامي حيا، واعترضه الدماميني وقال: إن "ما" لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الأصالة، ولا بطريق النيابة، وإنما يفهم الزمان في مثل الآية بقرينة.

وكان يذهب إلى أن الإضافة في "يومئذ" ليست من إضافة أحد المترادفين للآخر، وإنما هي من إضافة الأعم للأخص مثل "شجر عنب"[٣].

ومن غريب ما كان يذهب إليه أن جملة الصلة لها محل من الإعراب[٤].

ويرى أن كلاِ من الألف والتاء في جمع المؤنث السالم جاء للتأنيث والجماعة، أما الألف ففي مثل حبلى ورجال، وأما التاء ففي مثل فاطمة ومثل كمأة جمع كمء[٥].

الشمني

هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني القسطنطيني الاصل، الاسكندري ، أبو العباس، تقي الدين، المالكي ثم الحنفي، ولد بالاسكندرية سنة ثمانمائة وواحدة للهجرة ، واستجاز لَهُ والده من القاهرة وغيرها، فأجاز لَهُ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، والشيخ سراج الدين بن الملقن؛ والحافظ زين الدين العراقي وغيرهم، ثُمَّ استوطن بِهِ والده القاهرة فِي

(١) انظر المعني ص١٦٢ .

(٢) مريم: ٣١ .

(٣) انظر : شرح التصريح على التوصيح ١/ ٣٥ .

(٤) انظر ١/ ١٤٢ .

(٥) انظر : حاشية يس على شرح التصريح ١/ ٧٩

سنة عشر وثمانمائة، وأسمعه الحديث، وحضر بِهِ عَلَى الشيخ أبي الفضل بن الإمام التلمساني، وقرأ ختمة كاملة لأبي عمرو عَلَى الشيخ شمس الدين الزراتيتي الحنفي إمام المدرسة البرقوقية فِي سنة سبع عشرة وثمانمائة، وجود فِيهَا الكتابة عَلَى الشيخ الأستاذ عبد الرحمن بن الصائغ المكتِّب، ولازمه مدة، وقرأ العربية فِي ابتداء أمره عَلَى والده الشيخ كمال الدين، وَعَلَى الشيخ الصالح شهاب الدين أحمد الصنهاجي، ثُمَّ لازم الشيخ شمس الدين الشطنوفي، وقرأ عَلَى الشيخ ناصر الدين البارنباري الخزرجية فِي العروض والقافية، وفصول ابن الهائم فِي الفرائض، والنزهة فِي الحساب بالقلم، ورسالتي المارديني عَلَى ربع الدائرة، وقرأ أصول الفقه وأصول الدين عَلَى قاضي القضاة شمس الدين البسطامي ولازمه، وقرأ عَلَيْهِ الكثير من مصنفاته وغيرها، وسمع التلويح والتوضيح فِي أصول فقه الحنفية، والهداية فِي مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وشرح المفتاح فِي المعاني عَلَى الشيخ علاء الدين البخاري، وسمع المطول بكماله، والمنطق، والهداية فِي الفقه عَلَى الشيخ نظام الدين يحيى السيرامي، وقرأ المنطق، وآداب البحث عَلَى الشيخ أبي بكر الطبيب العجمي نزيل القاهرة بالمدرسة المنصورية لمداواة الملك المؤيد ، وقرأ الهندسة، والهيئة، وسمع الحساب عَلَى الشيخ شهاب الدين بن المجدي، وسمع الموجز فِي الطب عَلَى الشيخ سراج الدين البهادري، وسمع شرح ألفية العراقي فِي علم الحديث عَلَى الشيخ قاضي القضاة شهاب الدين بن حجر، وقرأ عَلَيْهِ أيضًا شرح النخبة، ولازم الاشتغال إِلَى أن برع فِي عدة علوم كالفقه والأصول والعربية والمعاني والبيان والمنطق والطب والهيئة والهندسة والميقات والحساب والفرائض والتفسير والحديث، وصنف وألف ونظم ونثر وانتفع بِهِ كثير من الناس.

ومن مصنفاته: المنصف من الكلام عَلَى مغنى ابن هشام ، وقد وهبها الله القبول فحرص الناس على قراءتها مع أنها في حقيقة الأمر ليست من الحواشي الضافية، وقد ذكر الشوكاني أنه لخصها من شرح الدماميني، وقال: رأيت حاشيته على المغني فما وجدتها مما يرغب فيه لا بكثرة فوائد ولا بتوضيح

خفي، ولا بمباحثه مع المصنف، بل غايتها نقول من كلام الدماميني ، وإني لأعجب من تنافس الناس في مثلها .

ومن مصنفاته أيضا: أوفق المسالك لتأدية المناسك، كمال الدراية في شرح النقاية في الفقه الحنفي، شرح نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الاثر في علوم الحديث، وهذا النظم لوالده ، ومزيل الخفا عن الفاظ الشفا في السيرة.

ومن شعره وهو شاب:

رب يـوم شـكوت فِيـهِ غرامـي   وحبيبـي بمـا أقاسـي خبيـر
قلـت دمعـي مـن يـوم بنـت كثير   واصـطباري قَـدْ صـار قـال يـسير

وتوفي بالقاهرة بعد معاناة شديدة من الأمراض سنة ثمانمائة واثنتين وسبعين للهجرة[١] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا الدماميني إلى أن (حتى) في قول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطاء من الفضول سماحة   حَتَّى تجودَ وَمَا لديك قَلِيل

تحتمل الْغَايَة احْتِمَالا مرجوحا بِأَن يكون الْمَعْنى أَن انْتِفَاء كَون عطائك معدودا من السماحة ممتدا إِلَى زمن عطائك فِي حَال قلَّة مَالك **فَإِذا أَعْطَيْت فِي تِلْكَ الْحَالة تثبت سماحتك**، بينما ذهب ابن هشام الخضراوي وتبعه ابن مالك إلى أنها بمعنى (إلا) الاستثنائية[٢].

ويرى أن حذف (أنْ) مع رفع الفعل المضارع ليس قياسيًا على المختار[٣].

---

(١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧/ ٣١٣ ، والبدر الطالع ١/ ١١٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٧٥ ، والأعلام ١/ ٢٣٠، والوسيط في تاريخ النحو ص٢٢٢ - ٢٢٧ .

(٢) انظر : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١/ ١٠٧ .

(٣) انظر . حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٥٧ .

وجوز أن يكون فاعل يزيد في قول الشاعر:

وما أصاحب من قوم فأذكرَهم إلا يزيدهمُ حبًّا إليَّ همُ

ضميرا يرجع إلى الذكر القلبي المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيدًا للمتصل لأنه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل، بينما يرى ابن هشام أن فاعل (يزيد) الضمير (هم) في آخر البيت العائد على القوم الذين يصاحبهم الشاعر، أما الضمير في (يزيدهم) و (أذكرهم) فعائد على قوم الشاعر وليس على (قوم) في الشطر الأول[١].

وجوز أن تكون (بلة) في قول الرسول – صلى الله عليه وسلم: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرًا من بله ما أطلعتم عليه" - مصدرًا بمعنى ترك ومن تعليلية أي: من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي[٢].

خالد الأزهري

خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي، الازهري، المصري، الشافعي، ويعرف بالوقاد (زين الدين) نحوي، لغوي ولد بجرجا من الصعيد سنة ثمانمائة وثمان وثلاثين للهجرة تقريبا، تحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة، ونشأ بها، وخدم في الأزهر وقّادًا ، فسقطت منه يومًا فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيره بالجهل ، فعز عليه شتمه واشتغل بالعلم بعد أن جاوز العقد الثالث ، وقرأ في العربية على يعيش المغربي والسنهوري ، وأخذ قليلًا من الشمني والمناوي وغيرهما ، وقد بورك له في علمه فصنف مؤلفات انتفع بها لإخلاصه ، منها في النحو: التصريح بمضمون التوضيح ، وهو في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٧٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٣٠٢ .

هشام الأنصاري ، والمقدمة الأزهرية في علم العربية وشرحها ، وشرح الآجرُّومية ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب ، والحواشي الأزهرية في حل ألفاظ الخزرجية، والألغاز النحوية، المقدمة الجزرية، الزبدة في شرح البردة.

وتوفي سنة تسعمائة وخمس للهجرة بالقاهرة، وقيل: توفي وهو عائد من الحج قبل أن يدخل القاهرة[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا الجمهور إلى أن (عسى)، و(ليس)، و(نعم)، و(بئس) أفعال[٢].

وذهب موافقا الجمهور أيضا إلى منع الإخبار باسم الزمان عن اسم الذات مطلقا[٣].

وذهب إلى أن الخبر في مثل قولنا: (زيد في الدار)، و(الطائر فوق الشجرة) متعلق الجار والمجرور المحذوف لا هما، ولا مع متعلقهما، خلافا لمن ذهب إلى أن نفس الجار والمجرور والظرف هو الخبر، وخلافا للرضي حيث ذهب إلى أن الخبر الجار والمجرور ومتعلقهما معا، فالمتعلق جزء من الخبر [٤].

وذهب موافقا البصريين إلى أن (كان واخواتها) تنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول به، ويسمى خبرها" حقيقة، ومفعولها مجازًا؛ لأنها أشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد، كـ: ضرب زيد عمرًا، وذلك خلافا للكوفيين حيث ذهب

(١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٨/ ٢٥ ، والأعلام ٢/ ٢٩٧ ، ونشأة النحو ، والوسيط في تاريخ النحو .

(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤ .

(٣) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٠٨ .

(٤) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٠٨ .

الفراء إلى أنه منصوب تشبيها بالحال، وذهب بقية الكوفيين إلى أنه منصوب على الحال[1].

وذهب موفقا للكوفيين إلى أن مسائل الفصل بين المتضايفين سبع منها ثلاث جائزة في السّعة وهي النثر، وذلك خلافا للبصريين حيث قصروا ذلك على الشعر فقط، يقول الشيخ خالد: « زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر خاصة، وهو قول البصريين، والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السّعة وهي النثر، إحداها أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر (قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)، فـ(قتلُ) مصدر مضاف، و(شركائِهم) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(أولادهم) مفعول به، وفَصَل بين المضاف والمضاف إليه »[2].

وذهب إلى جواز توسط أخبار (كان وأخواتها) بينها وبين أخبارها بلا استثناء، خلافا لابن درستويه حيث منع في "ليس" ولابن معط حيث منع في "دام"[3].

وإذا نسب إلى (شاة) ردت لامها اتفاقا؛ لأن عينها معتلة، إذ الأصل: (شوهة) ، ثم اختلف في عينها، هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفًا، أو ترد إلى سكونها الأصلي، فتسلم من القلب ألفًا؟ فذهب سيبويه إلى الأول، وأبو الحسن الأخفش إلى الثاني، "فتقول: شاهي" على مذهب سيبويه، لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي، بل يبقى العين مفتوحة، فتقلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، "وأبو الحسن يقول: شوْهي" بسكون الواو، ولا يقلبها ألفًا، "لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي" .

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٣٣ .

(٢) شرح التصريح ٢/٥٧.

(٣) انظر . شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٢ .

فيمتنع القلب، وقد صحح الشيخ خالد الأزهري رأي سيبويه فقال: «والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع، قالوا: في النسب إلى "غد: غدوي"، وحكي عن أبي الحسن أنه رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب سيبويه »[١].

وهو عادة يفيض في كتابه شرح التصريح على التوضيح - في بيان الخلاف وما يسنده من علل، ويكفي أن نمثل لذلك بمثال واحد هو تخفيف النون في قراءة نافع: « تأمروني وتحاجوني »[٢] يقول: « الصحيح عند سيبويه أن المحذوف نون الرفع واختاره ابن مالك؛ لأن نون الرفع عُهد حذفها للجازم والناصب، ولتوالي الأمثال في نحو « لَتُبْلَوُنَّ »[٣] ، ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا كما في قراءة أبي عمرو نحو « يأمركُمْ »[٤]... وقيل: المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع، وجزم ابن هشام به في الشذور، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا له بأوجه، أحدها: أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال، فكانت أولى بالحذف، وثانيها: أن نون الرفع علامة الإعراب، فالمحافظة عليها أولى، وثالثها: أن نون الرفع لعامل، فلو حُذفت للزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه»[٥].

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

(٢) الزمر: ٦٤

(٣) آل عمران: ١٨٦ .

(٤) البقرة: ٦٧ ، البقرة: ٩٣ ، البقرة: ١٦٩ ، آل عمران: ٨٠ ، النساء: ٥٨ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١١ ، وانظر: المدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف ص٣٦٠ .

السيوطي

هو: العلامة الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبو بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن الشيخ الهمام الخضيري السيوطي المصري الشافعي.

ولد بالقاهرة في مستهل رجب سنة ثمانمائة وتسع وأربعين للهجرة ، والخضيري نسبة إلى خضيرية، وهي بلدة ببغداد، ولا يبعد نسبته إلى تلكم البلدة ببغداد، فقد وجد بخطه رحمه الله أنه سمع ممن يثق به أنه سمع والده يذكر أن جده الأعلى كان أعجميًا أو من المشرق.

وكان يلقب بابن الكتب لأن أباه كان من أهل العلم واحتاج إلى مطالعة كتاب فأمر أمه أن تأتيه بالكتاب من بين كتبه فذهبت لتأتي به فجاءها المخاض وهي بين الكتب فوضعته. ثم سماه والده بعد الأسبوع عبد الرحمن ولقبه جلال الدين وكناه شيخه قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني لما عرض عليه وقال له ما كنيتك فقال: لا كنيه لي فقال: أبو الفضل، وكتبه بخطه.

وختم القرآن وسنه دون ثماني سنين، ثم حفظ عمدة الأحكام، ومنهاج النووي، وألفية ابن مالك، ومنهاج البيضاوي وعرضها وهو دون البلوغ على مشايخ عصره، وأحضره والده وعمره ثلاث سنين مجلس شيخ الإسلام ابن حجر مرة واحدة، وحضر وهو صغير مجلس الشيخ المحدث زين الدين رضوان العقبي، ودرس الشيخ سراج الدين عمر الوردي، ثم اشتغل بالعلم على عدة مشايخ، وحج سنة تسعٍ وستين وثمانمائة، وشرب من ماء زمزم لأمورٍ، منها: أن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر.

وولي المشيخة في مواضع متعددة من القاهرة. ثم إنه زهد في جميع ذلك، وانقطع إلى الله بالروضة وكانت له كرامات وعظم غالبها بعد وفاته، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها.

وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها.

وبقي على ذلك إلى أن توفي.

وله مصنفات كثيرة في مختلف العلوم بلغت الستمائة مصنف ما بين كتاب كبير ورسالة صغيرة، منها: (الاتقان في علوم القرآن - ط) و (إتمام الدراية لقراء النقاية - ط) ، و (الأحاديث المنيفة - خ)، و (الأرج في الفرج - ط) و (الاذدكار في ما عقده الشعراء من الآثار - خ) و (إسعاف المبطأ في رجال الموطأ - ط) و (الأشباه والنظائر - ط) في العربية، و (الأشباه والنظائر - ط) في فروع الشافعية، و(الاقتراح - ط) في أصول النحو، و (الإكليل في استنباط التنزيل - ط) و (الألفاظ المعرَّبة - خ) و (الألفية في مصطلح الحديث - ط)

و (الألفية في النحو - ط) واسمها (الفريدة) وله شرح عليها، و (إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء - ط) رسالة، و (بديعية وشرحها - خ)، و(بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة - ط) و(التاج في إعراب مشكل المنهاج - خ) و (تاريخ أسيوط) وكان أبوه من سكانها، و (تاريخ الخلفاء - ط) و(التحبير لعلم التفسير - خ) و (تحفة المجالس ونزهة المجالس - ط) و (تحفة الناسك - خ) و (تدريب الراوي - ط) في شرح تقريب النواوي، و (ترجمان القرآن - ط) و (تفسير الجلالين - ط) و (تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك - ط) و (الجامع الصغير - ط) في الحديث، و (جمع الجوامع، ويعرف بالجامع الكبير - خ) ستة أجزاء، كتب سنة ٩٧٣ في خزانة القرويين وفي الظاهرية، و (الحاوي للفتاوي - ط) و (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة - ط)

و (الخصائص والمعجزات النبوية - ط)

و (در السحابة في من دخل مصر من الصحابة خ) و (الدر المنثور في التفسير بالمأثور - ط) ستة أجزاء، و (الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الاثير - ط) و (الدراري في أبناء السراري - خ) و (الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة - ط) و (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج - ط) و (ديوان الحيوان - ط) اختصره من حياة الحيوان للدميري، وقد ترجم إلى اللاتينية، و (رشف الزلال - ط) ويعرف بمقامة النساء، و (زهر الربى - ط) في شرح سنن النسائي، و (زيادات الجامع الصغير - ط) مرتبة على الحروف، و (السبل الجلية في الآباء العلية - ط) و (شرح شواهد المغني - ط) سماه (فتح القريب) و (الشماريخ في علم التاريخ - ط) رسالة، و (صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام - ط) و (طبقات الحفاظ - ط) و (طبقات المفسرين - ط) و (عقود الجمان في المعاني والبيان - ط) أرجوزة، و (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد - خ) و (قطف الثمر في موافقات عمر - خ) و(كوكب الروضة - ط) في ذكر جزيرة الروضة التي كان من سكانها، وله نسختين إحداهما في الخزانة الخالدية بالقدس، في مجلد ضخم، والثانية في خزانة الرباط (١٣٥ ق) و (مقامات - خ) ٢٤ رسالة في مباحث مختلفة، بخزانة الرباط (د ٢٩٦)، و(اللآلي المصنوعة في الاحاديث الموضوعة - ط) و (لب اللباب في تحرير الانساب - ط) و (لباب النقول في أسباب النزول - ط) و (ما رواه الأساطين في عدم المجئ إلى السلاطين - خ) و (متشابه القرآن - ط) و (مجموعان) مخطوطان، يشتملان على ثلاث وأربعين رسالة - ذكر أسماءها حبيب الزيات في (خزائن الكتب) - و (المحاضرات والمحاورات - خ) و(المذهب في ما وقع في القرآن من المعرب - خ) و (المزهر - ط) في اللغة، و (مسالك الحنفا في والدي المصطفى - ط) و (المستطرف من أخبار الجواري - ط) و (مشتهى العقول في منتهى النقول - ط) و (مصباح الزجاجة - ط) في شرح سنن ابن ماجه، و (مفحمات الأقران في مبهمات القرآن - ط) و(مقامات - ط) في الأدب، و (المقامة السندسية في النسبة المصطفوية - ط) و (مناقب أبي حنيفة - ط) و (مناقب مالك - ط) و (مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا

- ط) و (المنجم في المعجم - خ) ترجم به أشياخه، و (نزهة الجلساء في أشعار النساء - خ) في الظاهرية، و (النفحة المسكية والتحفة المكية - خ) في عدة علوم، و (نواهد الأبكار - خ) حاشية على البيضاوي، و (همع الهوامع على جمع الجوامع- ط) في النحو، و (الوسائل إلى معرفة الأوائل - خ) وغير ذلك.

وتوفي في جمادى الأولى سنة تسعمائة وإحدى عشرة للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا أبا حيان إلى أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، خلافا لابن مالك، حيث ذكر أنه جزء من الكلمة[٢].

وذهب بعض البصريين إلى منع الإتباع بالكسر عند جمع الاسم الثلاثي الساكن العين المكسور الفاء يائي اللام مثل (لحية) عند جمعه بالألف والتاء، فلا يقال: (لِحِيات) لما فيه من توالي كسرتين والياء، وقد ذهب السيوطي إلى جوازه[٣].

وذهب موافقا ابن مالك وأبا حيان إلى جواز بقاء ميم (فوك) عند الإضافة في الاختيار، واستدلوا بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم: لخلوف فم الصائم ، خلافا للفارسي وابن عصفور وغيره من المغاربة، حيث خصوا ذلك بالضرورة [٤]

---

(١) انظر ترجمته في : النور السافر عن أخبار القرن العاشر ص٣٩ ٤١ ، ومعجم المطبوعات والأعلام٣/ ٣٠١ ، ٣٠٢ ، والوسيط في تاريخ النحو.

(٢) انظر : الهمع ١/ ٦٢ .

(٣) انظر : الهمع ١/ ٩٠ .

(٤) انظر : الهمع ١/ ١٤٣ .

ووافق الجمهور في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان موصولا تضمن معنى الشرط، نحو قوله تعالى: «واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه »، وذلك خلافا للأخفش[١].

وكان يختار -وفاقا لأبي حيان- أن الأسماء قبل تركيبها في العبارات لا مبنية ولا معربة؛ لعدم الموجب لكل منهما[٢].

وجاء عن العرب (وجدني) في وجدنني مع نون الإناث، واختلف النحاة أي النونين المحذوفة: نون الوقاية أو نون الإناث، فقال سيبويه: نون الإناث واختار قوله ابن مالك، وقال المبرد وابن جني وأبو حيان: نون الوقاية؛ لأن الأول ضمير فاعل فلا تحذف، واختار السيوطي رأيهم[٣].

وكان البصريون يمنعون تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالصلة على الموصول، وخرجوا قوله تعالى: « وكانوا فيه من الزاهدين »[٤] على حذف الجار والمجرور، أي: وكانوا فيه من الزاهدين فيه، بينما كان الكوفيون -ومعهم السيوطي- يجيزون ذلك مطلقا[٥].

وقد صوّب رأي أستاذه الكافيجي في إعراب "بحسبك درهم" إذ كان يرى أن "بحسبك" خبر مقدم و"درهم" مبتدأ مؤخر[٦].

واختار رأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان كل منهما يرفع صاحبه[١].

---

(١) انظر: الهمع ١/ ٤٠٦ .

(٢) انظر : الهمع ١/ ١٩

(٣) انظر : الهمع ١/ ٦٥ .

(٤) يوسف: ٢٠ .

(٥) انظر : الهمع ١/ ٨٨ .

(٦) انظر: الهمع ١/ ٩٣ .

وفي باب كاد يقول: "زعم قوم أن نفي كاد إثبات للخبر وإثباتها نفي له، وشاع ذلك على الألسنة ... والتحقيق أنها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات، إلا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل، ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته وقوعه، فقولك: كاد زيد يقوم معناه: قارب القيام ولم يقم، ومنه: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} أي: يقارب الإضاءة[٢].

وكان الجمهور يذهب في مثل: "لا أبا لك" إلى أن أبا مضافة إلى المجرور باللام الزائدة، وذهب الفارسي -وتبعه السيوطي- إلى أن أبا مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر، يقول: "وإنما اخترت رأي أبي علي لسلامته من التأويل والزيادة والحذف، وكلها خلاف الأصل"[٣].

ويقول في باب النداء: إن ابن مالك ذهب إلى أن النداء بالهمزة قليل، ويذكر أنه وقف على أكثر من ثلاثمائة شاهد لها، وأنه لذلك أفردها بتأليف خاص[٤].

ويعرض الآراء المختلفة في سبب بناء "الآن" ويختار أنها معربة بالنصب على الظرفية[٥].

كما يختار عدم بناء المضاف لبناء المضاف إليه في مثل يومئذ، متابعاً في ذلك ابن مالك[٦]، ويتابع الشلوبين في أن الجملة المفسرة تكون ذات محل أو

---

(١) انظر : الهمع ١/ ٩٥ .

(٢) انظر : الهمع ١/ ١٣٢

(٣) انظر : الهمع ١/ ١٤٥ .

(٤) انظر : الهمع ١/ ١٧٣ .

(٥) انظر : الهمع ١/ ٢٠٨ .

(٦) انظر : الهمع ١/ ٢١٨ .

غير ذات محل حسب ما تفسره[١]، كما يتابع الفارابي في أن رُبَّ تأتي للتقليل غالبا وللتكثير نادرا[٢].

وعلى هذا النحو لا يزال السيوطي يختار لنفسه من مذاهب النحويين ما يتجه عنده تعليله وما يراه أكثر سدادا. وهو بذلك يجري في اتجاه مدرسته التي كان أفرادها من المصريين لا يزالون يتخيرون من الآراء النحوية ما تستقيم حججه وبراهينه[٣].

الأشموني

هو: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية.

أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بنواحي قناطر السباع، ونشأ فحفظ القرآن والمنهاج وجمع الجوامع وألفية النحو.

أخذ الفقه عن المجلي والعلم البلقيني والمناوي والبامي ولازمه كثيرًا والنور الجوجري وهو أول شيوخه، وكذا أخذ في الأصلين والعربية والفرائض وغيرها عن جماعة، ومن شيوخه في ذلك وغيره الكافيجي وسيف الدين التقي الحصني والشارمساحي، وتميز وبرع في الفضائل وتصدى في تلك النواحي للإقراء من سنة أربع وستين وثمانمائة، فانتفع به الطلبة وحضر بعض ختومه العبادي والفخر المقسي وجميعها الزين عبد الرحيم الأبناسي، وتلقن الذكر من عليّ حفيد يوسف العجمي، وسمع الحديث، وشرح ألفية ابن مالك وقطعا من التسهيل ونظم جمع الجوامع وعمل حاشية على الأنوار للأردبيلي ، ورد على .

---

(١) انظر : الهمع ١/ ٢٤٨ .

(٢) انظر : الهمع ٢/ ٢٥ .

(٣) انظر المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٣٦٥ .

البقاعي انتقاده قول الغزالي: ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأخذ القراءات عن ابن الجزري.

وقد حج في سنة خمس وثمانين وثمانمائة ، ثم ولاه الزين زكريا القضاء فدام ثلاث سنين وانتفع به هناك.

وصنف: « شرح ألفية ابن مالك – ط » في النحو، و « نظم المنهاج» في الفقه، و شرحه ، و« نظم جمع الجوامع ».

وتوفي سنة تسعمائة وتسع وعشرين للهجرة [١].

مذهبه وآرؤه

ومن آرائه ذهابه إلى جواز إضافة (آل) إلى الضمير، خلافا للكسائي والنحاس حيث لم يجيزا ذلك، وخلافا لأبي بكر الزبيدي حيث زعم أنه من لحن العوام[٢].

وذهب إلى أن في مثل : (زوجي المسُّ مسُ أرنب، والريحُ ريحُ زرنب)، وقوله تعالى: « **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**»[٣] ضميرا محذوفا، والتقدير: المس له أو منه، وهي المأوى له، خلافا للكوفيين وبعض البصريين حيث قالوا إن "أل" عوض عن الضمير، والأصل: مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب[٤].

---

(١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٠ / ٢٢٩ ، والضوء اللامع ٦/ ٥ ، والكواكب السائرة ١/ ٢٦٨ ، والأعلام٥/ ١٠ ، والوسيط في تاريخ النحو

(٢) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٨ .

(٣) النازعات: ٤٠ ، ٤١ .

(٤) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٨٥ .

وذهب موافقا للأخفش وابن مالك إلى أن (إذا) الفجائية حرف، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعا للزجاج(١).

وذهب موافقا الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين إلى إعمال (إنْ) عمل (ليس) خلافا لجمهور البصريين حيث منعوا عملها(٢).

وصحح مذهب البصريين في أن المصدر أصل لكل من الفعل والوصف خلافا للكوفيين حيث ذهبوا إلى أن الفعل أصل لهما(٣).

وذهب إلى منع تقديم المفعول معه على مصاحبه، فلا يقال: (سار والنيلَ زيدٌ)، خلافا لابن جني حيث أجاز ذلك(٤).

وذهب إلى أن (حاش) التنزيهية كما في قوله تعالى: « وقلنا حاش له ما هذا بشرا » - اسم، خلافا للكوفيين والمبرد وابن جني ، حيث ذهبوا إلى أنها فعل(٥).

وصحح مذهب الجمهور في أن (بله) اسم وليست حرفا كما زعم الأخفش(٦).

وصحح مذهب البصريين في أن (رب) تجر مضمرة بعد الواو، خلافا للكوفيين حيث ذهبوا إلى أن الجر إنما يكون بالواو لا ب (رب) المحذوفة(١).

---

(١) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٩٦ .

(٢) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٦٧ .

(٣) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٤٦٨ .

(٤) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٤٩٤ .

(٥) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٥٢٨ .

(٦) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٦٣ .

وذهب إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضة، خلافا لابن برهان وابن الطراوة[٢]، حيث ذهبا إلى أنها غير محضة، كما ذهب موافقا لسيبويه إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة أيضا خلافا لابن السراج والفارسي، حيث ذهبا إلى أنها غير محضة.

وذهب إلى أن تسكين العين في (معْ) لغة ربيعة وغنم، وليست ضرورة كما قال سيبويه، وذهب إلى أنها – أي: (معْ) الساكنة العين – باقية على اسميتها، خلافا لمن زعم أنها حرف[٣].

ووافق الجمهور في أن فاعل (نعم) و(بئس) في قولنا: (نعم رجلا أنت)، و(بئس رجلا هو) ضميرًا مستترًا فيها مفسرا بالنكرة المنصوبة على التمييز، خلافا للكسائي حيث ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل: (نعم)، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيدٌ رجلًا)، وخلافا للفراء حيث ذهب إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزًا منقولًا عن الفاعل، والأصل في قولك: (نعم رجلًا زيدٌ): نعم الرجلُ زيدٌ، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح، فقيل: (نعم رجلًا زيدٌ)، ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته[٤].

وذهب إلى أن (أجمعين) مثل (كل) في إفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى: «لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، خلافا للفراء حيث زعم أن (أجمعين) تفيد اتحاد الوقت[٥].

---

(١) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ١١١ .

(٢) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ١٢٦ .

(٣) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ١٦٣ .

(٤) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨٥

(٥) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٤٠ .

وذهب مذهب الكوفيين وابن مالك في جواز منع المصروف من الصرف للضرورة[1].

وذهب مذهب الخليل وسيبويه في أنه يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف، أو واوين كأوائل جمع أول، أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود، وصوائد جمع صائد، والأصل سياود وصوايد، وذلك خلافا للأخفش حيث ذهب إلى أن الهمزة في الواوين فقط، ولا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء.

الفاكهي

عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، جمال الدين، عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، مولده ووفاته بمكة، أقام بمصر مدة، من كتبه: «الفواكه الجنية على متممة الآجرومية»، و«مجيب الندا إلى شرح قطر الندى»، كلاهما في النحو، و«أحسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل»، و«كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب»، مع «شرحها»، و«شرح الحدود النحوية»، وقد توفي سنة تسعمائة واثنتين وسبعين للهجرة [2].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا لبعض البصريين والجزولي والشلوبين إلى منع تقديم المحصور بـ (إلا) أو (إنما) سواء كان فاعلا أو مفعولا على غير المحصور من الفاعل أو المفعول مطلقا، فلا يقال: (ما ضرب إلا زيد عمرًا)، و(ما ضرب إلا عمرًا زيد)، وذلك خلافا للكسائي حيث أجاز تقديم المحصور بـ(إلا) مطلقا، وخلافا لابن مالك حيث أجاز تقديم المحصور بـ(إلا) أيضا

---

(١) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ١٧٥ .

(٢) الأعلام ٤/ ٦٩.

بشرط ظهور القصد وتقدم (إلا) مع الفاعل أو المفعول، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور. وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير[١].

ومن تعليلاته أن العلم المنادى المفرد بني على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي، وكانت ضمة؛ لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة[٢].

ابن قاسم العبادي

هو: أحمد شهاب الدين الصباغ، أخذ عن ناصر الدين اللقاني وغيره، ثم اشتهر بالتحقيق، وله مصنفات في مختلف الفنون غاية في الدقة، منها في النحو: ((**حاشية على شرح ابن الناظم**))، توفي بالمدينة المنورة وقيل: بمكة سنة تسعمائة واثنتين وتسعين للهجرة، أو سنة تسعمائة وأربع وتسعين [٣].

الشنواني

هو: أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني، تونسي الأصل.

ولد في شنوان (بالمنوفية - بمصر) سنة تسعمائة وتسع وخمسين للهجرة ، وتعلم في القاهرة، وكان شافعي المذهب.

كان عالما بالنحو والصرف، ومن مصنفاته: (هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، و(الدرة الشنوانية) في شرح الآجرومية، و (هداية أولي الألباب إلى

---

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٠٣ .

(٣) الأعلام ١٩٨/١، نشأة النحو ص١٨١، شذرات الذهب ٤٣٤/٨.

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، و(الشهاب الهاوي على عبد الرؤوف الغاوي - خ) و(قرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام - خ) على البسملة، وحاشية على أوضح المسالك لألفية ابن مالك، وحاشية على شرح المقدمة الازهرية في علم العربية لخالد الازهري، والمناهل الكافية في شرح الشافية.

وتوفي بالقاهرة في الثالث من ذي الحجة سنة ألف وتسع عشرة للهجرة، وبلغ من العمر نحو الستين[1].

مذهبه وآراؤه

كان يرى أن مجيء الحال من النكرة في مثل: (مررت برجل وحده) جائز بقلة[2].

وكان يرى موافقا للدماميني والسيوطي أنه إذا أريد الاستمرار في قول العرب: (أخطب ما يكون الأمير قائما) جيء بـ (إذا)؛ لأنها تدل على الاستمرار[3].

وذهب الجمهور إلا الكسائي إلى أن المضمر لا ينعت ولا ينعت به، لأنه أعرف المعارف، بينما ذهب الكسائي إلى أن ضمير الغيبة ينعت كما في نحو: صلى الله عليه الرءوفِ الرحيمِ، وغيره يجعله بدلًا، وقد أورد الشنواني على ذلك أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح ومع ذلك ينعت

(١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٠ / ٢٢٩ ، وخلاصة الأثر ، وكشف الظنون ، والأعلام٢/ ٦٢ ، ٦٣ ، والوسيط في تاريخ النحو.

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٥٦ .

(٣) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٢١ .

للمدح، وأجيب بأنه نعت نظرًا لأصله وهو الإله الذي هو اسم جنس أو إلحاقًا له بالأعم الأغلب، إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت[١].

وذهب إلى أن البدل وعطف البيان يقطعان نحو: نحو مررت بسعيد كرزًا وكرزٌ، أي أعني كرزًا وهو كرز، وذهب بعضهم إلى أنهما لا يقطعان إلا شذوذًا[٢].

الدنوشري

هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الدنوشري الشافعي خليفة الحكم بمصر، ولد بمصر بقرية " دنوشر " غربي المحلة الكبرى ، وإليها نسب.

أخذ عن الشمس الرملي والشهاب بن قاسم العبادي والشمس محمد العلقمي وغيرهم، وتصدر بجامع الأزهر وأقرأ العربية وغيرها من العلوم وانتفع به جماعة أجلاء منهم الشمس البابلي والنور الشبراملسي وغيرهما.

كان أحد فضلاء الزمان الذين بلغوا الغاية في التحقيق والإجادة وضربوا في الفنون بالقدح المعلى وكان لغويًا نحويًا حسن التقرير باهر التحرير.

ورحل إلى الروم وأقام بها مدة ثم عاد إلى القاهرة ورأس بها وبلغت شهرته حد التواتر، وكان ينظم الشعر وأكثر شعره مقصور على نظم مسائل نحوية، فمن ذلك جوابه عن هذين البيتين:

أفدنيَ يا نحويُّ ما اسمٌ غدتْ به ... موانعُ صرفٍ خمسةٌ قد تجمعتْ
فإنْ زال منها واحدٌ فاصرفنَّهُ ... أجبني جوابًا يا أخي نقله ثبتْ

وجوابه هو هذا:

نظمت نظامًا مبدعًا في اتساقه ... سؤالًا عظيمًا كاللآلي تنظمتْ

---

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٠٦ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٩١ .

وقد غصتُ في بحرٍ من النحو فصغتُ جوابًا ناره قطّ ما خبتْ
وذا أذربيجانَ اسم قرية أعجم حوى عجمة تركيبه ثم قد حوت
زيادته تعريفه كون لفظه مؤنثًا أعرفه سلمتَ من العنت

من مصنفاته: جوهرة النفس في معرفة التاريخ المستعمل وحل درجة الشمس. وحاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ورسالة العنقاء المغرب الواقع في القاموس، وهدية الأحباب في تفسير أعظم آيات الكتاب، وهي آية الكرسي.

توفي سنة ألف وخمس وعشرين للهجرة [1].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه رد اعتراض ابن الصائغ على ابن عصفور، حيث ذهب الأخير إلى أن سبب بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح كونه متضمنا معنى "من" الاستغراقية، وقد اعترض ابن الصائغ على ذلك بأن المتضمن لمعنى "من" إنما هو "لا" نفسها لا الاسم بعدها، ورد الدنوشري هذا الاعتراض بقوله: «هذا الاعتراض ساقط؛ لأن الاستغراق الذي هو معنى "من" معناه الشمول، ولا شك في أن ذلك مدلول للنكرة؛ لأنها في سياق النفي للعموم»[2].

وذهب الدنوشري إلى أن "ندل الثعالب" من قول الشاعر:
فندلا زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ

صفة لـ "ندلا" السابق؛ وقال: لا يضر كونه معرفة و"ندلا" السابق نكرة؛ لأنه على حذف مضاف؛ والتقدير: مثل ندل الثعالب؛ و"مثل": لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة.

---

(١) انظر ترجمته في: إيضاح المكنون ١/ ٣٥٦، وهدية العارفين، والأعلام ٤/ ٩٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي ٢/ ١١.

والإعراب المشهور هو أن (ندلا): مفعول مطلق بفعل محذوف؛ والتقدير: فاندل ندلا. زريق: منادى بحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا زريق. المال: مفعول به لـ "ندلا". ندل: مفعول مطلق مبين للنوع واقع بدلا من قوله: "ندلا" السابق، وهو مضاف. الثعالب: مضاف إليه[١].

وجوز في (عباد الله) من قوله تعالى: « **أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ** »[٢] أن يكون مفعولا لـ "أدوا"[٣].

ويرى أن العدد (عشرين) وبابه إلى التسعين ليس بجمع وإنما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه[٤].

وذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم واللقب إذا كانا مفردين فإن الاسم يضاف إلى اللقب حتمًا إن لم يمنع من الإضافة مانع، نحو هذا سعيدُ كرزٍ، يتأولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيدًا كرزًا ومررت بسعيدٍ كرزٍ، وجوّز الدنوشري وجهًا ثالثًا وهو أن يكون تأكيدًا للأول بالمرادف[٥].

يس الحمصي

هو: يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن الشيخ عليم الحمصي الشافعي الشهير بالعليمي.

---

(١) انظر : تحقيق أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٠ .

(٢) الدخان: ١٨

(٣) انظر : تحقيق أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٧ .

(٤) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٢٣ .

(٥) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٩١

مولده بحمص ورحل مع والده إلى مصر ونشأ بها وقرأ في أوائله على الشيخ منصور السطوحي ثم على الشهاب الغنيمي ولازمه في العلوم العقلية، وأخذ الفقه عن الشمس الشوبري، وكان ذكيًا حسن الفهم، وبرع في العلوم العقلية وشارك في الأصول والفقه وتصدر في الأزهر لإقراء العلوم ولازمه أعيان أفاضل عصره، وحظي كثيرًا، وشاع ذكره وبعد صيته وكان مطبوعًا على الحلم والتواضع، وله مال جزيل وإنعام كثير على طلبة العلم وكلمة مسموعة.

واستمر ملازمًا للتدريس والإفادة منعكفًا على تحصيل العلم ملازمًا للعبادة ممتعًا بحواسه نافعًا بأنفاسه وكان مغرمًا بالطيب، وإذا دخل الجامع الأزهر يشم من بصدره رائحة المسك والعنبر والغالية فيعلم أهل الجامع بقدومه .

من مصنفاته: حاشية على المطوّل، وحاشية على المختصر، وحاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وحاشية على شرح القطر للفاكهي، وحاشية على شرح التهذيب للخبيصي، وحاشية على شرح ألفية ابن مالك، وغير ذلك من الرسائل النافعة.

توفي سنة ألف وإحدى وستين للهجرة [1].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا ابن عصفور إلى أن (غير) في الاستثناء منصوبة عن تمام الكلام، خلافا للفارسي حيث ذهب إلى أنها منصوبة على الحالية، وخلافا لابن الباذش حيث ذهب إلى أنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان، وبعد استظهاره لمذهب ابن عصفور قال: « ويمكن إحداث قول به يجمع بين

---

(١) انظر ترجمته في : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣/ ٢٣٨، ومعجم المطبوعات ٢/ ١٩٤٦ ، والأعلام٤/ ٩٧ .

الأقوال، وهو أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال، وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف »[١].

وكان الشيخ يس دقيقا في تعريفاته، فقد اعترض على تعريف بعضهم للتنوين بأنه نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة، وقال: « وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال: التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة؛ لأن التنوين مصدر نونت الحرف، أي: ألحقته نونا، كما أن التنعيل مصدر (نعلت الرِّجْل) إذا جعلت لها نعلا، وليس التنعيل هو النعل، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها، وهذا يطرد في الحروف، تقول: (سنيت الكلمة) أي: ألحقت بها سينا، وكوفتها أي: ألحقت بها كافا »[٢].

السجاعي

هو: أحمد بن أحمد بن محمد السباعي البدراوي الأزهري شهاب الدين: فقيه شافعي مصري، نسبته إلى (السجاعية) من غربية مصر.

له تصانيف كثيرة كلها شروح وحواش ورسائل ومتون منظومة في علوم الدين والأدب والتصوف والمنطق والفلك.

من ذلك: (الدرر في إعراب أوائل السور - خ) رسالة، و (شرح معلقة امرئ القيس - خ) و (شرح لامية السموأل - ط))، و(حاشية على شرح القطر لابن هشام - ط) في النحو، ، و (منظومة في الاستعارات - ط)، وفتح المنان في بيان مشاهير الرسل التي في القرآن، والنور الساري على متن مختصر البخاري لابن أبي جمرة، والكافي بشرح متن الكافي في العروض والقوافي، وفتح الجليل على شرح ابن عقيل في النحو، والأحراز في أنواع المجاز من علم البلاغة، وهو شرح لمنظومته السابقة في الاستعارات، وتحفة ذوي

(١) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ١٥ .
(٢) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ٣١

الألباب فيما يتعلق بالآل والاصحاب ، وفتح المنان بشرح ما يذكر ويؤنث من أعضاء الإنسان، وقلائد النحور في نظم البحور.

توفي بالقاهرة في صفر سنة ألف ومائة وسبع وتسعين للهجرة [١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى عدم جواز مجيء الحال من المبتدأ، وبناء على ذلك جعل صاحب الحال في قول الشاعر: لمية موحشا طلل هو الضمير المنتقل إلى الظرف، وليس المبتدأ (طلل)، خلافا لسيبويه حيث أجاز مجيء الحال من المبتدأ[٢].

وذهب موافقا البصريين إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل (نعم وبئس) والتمييز، خلافا للكوفيين حيث أجازوا ذلك[٣].

وذهب موافقا سيبويه وابن هشام إلى أن (لما) الرابطة لوجود شيء بوجود غيره حرف، خلافا للفارسي وجماعة حيث ذهبوا إلى أنها ظرف[٤].

وذهب إلى أن الاستثناء في قوله تعالى: « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس » منقطع، خلافا لمن قال إنه متصل بناء على أن إبليس – لعنه الله – من الملائكة[٥].

---

(١) انظر ترجمته في : عجائب الآثار للجبرتي ٢: ١٦٥ ، ايضاح المكنون ٣: ٤٥١ ، معجم المؤلفين ٣/ ٢٥٩ ، الأعلام ٢/ ٢٠٥ ، اكتفاء القنوع ١/ ١٠٨ .

(٢) انظر : حاشية السجاعي على قطر الندى ص١٢٣ .

(٣) انظر : حاشية السجاعي على قطر الندى ص٩٨ .

(٤) انظر : حاشية السجاعي على قطر الندى ص٢٥ .

(٥) انظر : حاشية السجاعي على قطر الندى ص١٢٨ .

الكفراوي

هو: حسن بن علي الكفراوي الشافعي، فقيه نحوي، ولد في كفر الشيخ حجازي بمصر، وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها إلى أن توفي، وقد أخذ عن أحمد السجاعي، وعمر الطحلاوي، ومحمد الحفني وعلي الصعيدي. ومن مؤلفاته: شرح الآجرومية في النحو، والدر المنظوم بحل المهمات في الختوم، ورسالة في أحكام المتحيرة وكلاهما في الفقه الشافعي، وتوفي بالقاهرة في العشرين من شعبان سنة ألف ومائتين واثنتين للهجرة [١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى أن الخفض إنما يكون بالحرف نحو: (مررت بزيد)، وبالاسم نحو: (مررت بغلام زيد)، ويرى أنه لا ثالث لهما، وأن القول بالجر بالإضافة في نحو (غلام زيد) والجر بالتبعية في نحو: (مررت بزيد العاقل) ضعيف؛ لأن الصحيح أن (زيدا) في قولك: (مررت بغلام زيد) مجرور بالمضاف الذي هو (غلام)، و(العاقل) في (مررت بزيد العاقل) مجرور بالحرف الذي جر به المنعوت وهو الباء، وكذلك يرى أن القول بالجر بالتوهم والجر بالمجاورة ضعيف[٢].

واعترض على ابن آجروم حين عبر عن (أل) بقوله الألف واللام، ورأى أن الصواب هو التعبير عنها بلفظها؛ لأن القاعدة أن الكلمة إن كان وضعها على حرف واحد كالباء يعبر عنها باسمها، فيقال: الباء، وإن كان وضعها على

---

(١) انظر ترجمته في: عجائب الآثار للجبرتي ٢: ٧٥ - ٧٧، هدية العارفين ١: ١٧٩، ١٨٠، إيضاح المكنون ١: ٣٢، ١٦٧، ١٩٤، ٢٤٢، ٢٤٨، ٥٩١، معجم المؤلفين ١/ ١٥٤، الأعلام ١/ ٩٣.

(٢) انظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص٢٧، ٢٨.

حرفين فيعبر عنها بلفظها: كـ(أل)، و(هل)، و(بل)، فلا يقال في (أل) الألف واللام، كما لا يقال في (هل) الهاء واللام[1].

وذهب مذهب الكوفيين إلى جواز حذف حرف الجر مع بقاء عمله، جاء ذلك من خلال إعرابه لقول ابن آجروم: (باب الإعراب)، فقال: « ويصح قراءته بالجر على كونه مجرورا بحرف جر محذوف تقديره: (اقرأ في باب الإعراب)...وهذا الوجه لا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف وهو محذوف، ومنعه البصريون »[2].

ويرى أن الأولى في إعراب (لفظا أو تقديرا) في قول ابن آجروم: « الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا » نصبهما على المفعولية المطلقة لفعل محذوف تقديره: (أعني لفظا أو تقديرا)، وقد عقب الشيخ إسماعيل الحامدي في حاشيته على شرح الكفراوي على ذلك بقوله: « الأولى حذف المطلقة »[3].

وكان يستخدم مصطلح (الخفض) وهو من مصطلحات الكوفيين بدلا من (الجر) وهو من مصطلحات البصريين[4].

الصبان

محمد بن علي الصبان المصري، الشافعي، الحنفي (أبو العرفان)، ولد بالقاهرة، وكان عالما، أديبا، مشاركا في اللغة والنحو والبلاغة والعروض والمنطق والسيرة، والحديث ومصطلحه والهيئة وغير ذلك.ومن مؤلفاته:

---

(١) انظر : شرح الكفراوي على الآجرومية ص٣٣ .

(٢) انظر : شرح الكفراوي على الآجرومية ص٤٠ .

(٣) انظر : شرح الكفراوي على الآجرومية ص٤٨ .

(٤) انظر : شرح الكفراوي على الآجرومية ص٢٧ ، ٣٣ .

شرح على منظومته المسماة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية، اسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وأهل بيته الطاهرين، حاشية على الشرح الصغير للملوي على السلم في المنطق، الرسالة البيانية، وحاشية على شرح الاشموني في النحو، و(الرسالة الكبرى - ط) في البسملة، ورسالة في (الاستعارات - خ)، و(حاشية على شرح الرسالة العضدية - ط) و (تقرير على مقدمة جمع الجوامع - خ) وكتاب في (علم الهيئة - خ) و (حاشية على شرح العصام على السمرقندية - ط) بلاغة، و (حاشية على السعد - ط) في المعاني والبيان، وتوفي بالقاهرة سنة ألف ومائتين وست للهجرة [(١)].

ومن آرائه أنه صحح مذهب الجمهور في أن (هاتِ) و(تعالى) فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة إن خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث، خلافا للزمخشري حيث ذهب إلى أنهما اسما فعلي أمر[(٢)].

وذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب[(٣)].

وذهب إلى أن التاء في (أرأيتك) اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الإفراد والتذكير هو الفاعل، خلافا للفراء حيث جعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلًا. وقال الكسائي: التاء فاعل والكاف مفعول[(٤)].

وذهب إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها[(٥)].

---

(١) انظر ترجمته في : عجائب الآثار للجبرتي ٢: ٢٢٧ ، معجم المؤلفين ١١/ ١٧ ، الأعلام ٦/ ٢٦٧ ، ومعجم المطبوعات ١١٩٤ ، ١١٩٥ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٦٢ .

(٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٧٦ .

(٤) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٠٥ .

(٥) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٣٢ .

وذهب إلى جواز فتح همزة (أن) بعد (حيث)، فيجوز عنده أن يقال: (اجلس حيث أن زيدا جالس)[١].

وذهب إلى جواز قطع النعت إذا لم يكن متعددا، خلافا للزجاج حيث اشترط في جواز القطع تعدد النعت[٢].

وذهب موافقا الجمهور إلى أن (حتى) في قول الشاعر:

سَرَيْتُ بهم حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأرْسانِ

ابتدائية في الموضعين، خلافا لابن السيد حيث ذهب إلى أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم.

وذهب إلى ان (أهل البيت) في قوله تعالى: « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجز أهل البيت » منصوب على النداء وليس على الاختصاص، لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل[٣].

الدسوقي

هو الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، ولد ببلدة دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن، ولازم حضور دروس الشيخ على الصعيدي والشيخ الدردير، وتصدر للإقراء والتدريس، وكان فريدا في تسهيل المعاني وتبيين المباني، يفك كل مشكل بواضح تقريره، وكان لين الجانب، وله تأليفات واضحة العبارات.

---

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٤٠٤ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٩٩ .

(٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٧٧.

ومن مؤلفاته: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، وحَاشِيَة على شرح الْبردَة لجلال الدِّين الْمحلى، وحَاشِيَة على شرح الدردير لمختصر الشَّيْخ الْخَلِيل، وحَاشِيَة على شرح الصُّغْرَى للسنوسي، في الفقه، وحَاشِيَة على شرح الْكُبْرَى ايضا، وحَاشِيَة على شرح الوضعية، وحَاشِيَة على مُخْتَصر التفتازانى للتخليص.

وتوفي يوم الأربعاء الحادي والعشرين من شهر ربيع الآخر، وخرجوا بجنازته من درب الدليل، وصلى عليه بالأزهر في مشهد حافل، ودفن بتربة المجاورين، وذلك في عام ألف ومائتين وثلاثين للهجرة [1].

الأمير

هو: محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية، ولد في ناحية سنبو (بمصر)، وتعلم في الأزهر وتوفي بالقاهرة.

اشتهر بالأمير لأن جده أحمد كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب، وأكثر كتبه حواش وشروح أشهرها (حاشية على مغني اللبيب لابن هشام - ط) في العربية مجلدان، ومنها (الإكليل شرح مختصر خليل - خ)، في فقه المالكية، وحاشية على شرح الزرقاني على العزية - خ) فقه، و(حاشية على شرح ابن تركي على العشماوية - ط) فقه، و(المجموع - ط) فقه، وشرحه، و(ضوء الشموع على شرح المجموع - ط)، و(حاشية على شرح الشيخ خالد على الأزهرية - ط) نحو، و(حاشية على شرح الشذور - ط) نحو، و(تفسير المعوّذتين - خ) و(تفسير سورة القدر - خ) و (انشراح الصدر في بيان ليلة القدر - ط) و(حاشية على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد - ط) .

(١) انظر : هدية العارفين ٢/ ٣٥٧ ، والأعلام ٦/ ١٧ .

وله (ثبت - ط) في أسماء شيوخه ونبذ من تراجمهم وتراجم من أخذوا عنهم.

توفي سنة ألف ومائتين واثنتين وثلاثين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه اعتراضه على ابن هشام في تقسيم الجملة ، حيث قسمها إلى كبرى وعرفها بأنها هي التي خبرها جملة نحو: (زيد قام أبوه)، وصغرى وهي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثال السابق، وقد اعترض الأمير على ذلك فقال: « على هذا (زيد قائم)، و(قام زيد) لا صغرى ولا كبرى، فالتقسيم غير حاصر »[٢].

العطار

هو: حسن بن محمد بن محمود العطار، من علماء مصر. أصله من المغرب، ومولده ووفاته في القاهرة. أقام زمنا في دمشق، وسكن اشكودرة (بألبانيا) واتسع علمه. وعاد إلى مصر، فتولى إنشاء جريدة (الوقائع المصرية) في بدء صدورها، ثم مشيخة الأزهر سنة ١٢٤٦ هـ إلى أن توفي. وكان يحسن عمل المزاول الليلية والنهارية. وله رسالة في (كيفية العمل بالأسطرلاب والربعين المقنطر والمجيب والبسائط) وكتاب في (الإنشاء والمراسلات - ط) و (ديوان شعر) وحواش في العربية والمنطق والأصول، منها: حاشية على الأزهرية، وحاشية على جمع الجوامع، وحاشية على شرح المقولات، وحاشية

---

(١) انظر : الأعلام ٧/ ٧١ .

(٢) انظر : مغني اللبيب وبهامشه حاشية الأمير ٢/ ٤٥ .

على شرح التهذيب للخبيصي، وله أيضا شرح منظومة علم الوضع، ومنظومة في آداب البحث[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا للبصريين إلى أن حركة ما قبل الآخر في امرىء وابنم من قولنا: (جاء امرؤ وابنم ، ورأيت امرأ وابنما، ومررت بامرىء وابنم) اتباع لحركة الآخر، ومن ثم يكون معربا من مكان واحد،وهو الهمزة، خلافا للكوفيين حيث ذهبوا إلى أنه معرب من مكانين[٢].

وذهب موافقا الكوفيين والمازني وأبا حيان إلى أن أنواع الإعراب ثلاثة، خلافا لمن ذهب إلى أن الجزم نوع من الإعراب ومنهم الأزهري[٣].

وذهب إلى أن (لا) الثانية من قوله تعالى: « لا تخاف دركا ولا تخشى » نافية كالتي قبلها، وأن النهي هنا جاء في صورة الخبر كما في قوله تعالى: « لا يَمَسُّهُ إلا المُطَهَّرون »[٤]، خلافا لابن مالك حيث ذهب إلى أن (لا) هنا ناهية، وزعم أن عدم حذف حرف العلة للجازم لغة قليلة[٥].

وذهب إلى أنه إذا تعددت المؤكدات (نفسه وعينه وكله وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع) فإنها تكون جميعا تأكيدا للمؤكِّد الأول كالصفات المتتالية، خلافا لابن برهان حيث ذهب إلى أن كل مؤكِّد تأكيد لسابقه[٦].

---

(١) انظر : الأعلام ٢/ ٢٣٠ ، وخزانة التراث قام باصداره مركز الملك فيصل ١/ ٨٣١ ، ٢/ ١٩٤ ، ٣/ ٢٨٠ ، ٣/ ٣١٤ .

(٢) انظر : حاشية العطار على شرح الأزهرية ص٥١ .

(٣) انظر : حاشية العطار على شرح الأزهرية ص٧٠ .

(٤) الواقعة: ٧٩

(٥) انظر : حاشية العطار على شرح الأزهرية ص٩٥ .

(٦) انظر : حاشية العطار على شرح الأزهرية ص١٣٩ .

الخضري

هو: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري: فقيه شافعيّ، عالم بالعربية. مولده ووفاته في دمياط (بمصر)، دخل الأزهر، فمرض وصَمّت أذناه، فعاد إلى بلده، واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، واستخرج طريقة لمخاطبته بأحرف إشارية بالأصابع، فتعلمها منه أصحابه فكانوا يخاطبونه بها.

له (حاشية على شرح ابن عقيل - ط) في النحو، و (شرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة - خ) في الظاهرية، و(شرح زاد المسافر، لابن المجدي - خ) ، و(سواد العين - خ) في سالارجنك، تعليقات على شرح (حكمة العين) وحواشيه، في المنطق. ورسالة في (مبادئ علم التفسير - ط) و (أصول الفقه - ط) و (حاشية على شرح الملوي على السمرقندية - ط) في البلاغة.

توفي سنة ألف ومائتين وسبع وثمانين للهجرة [1].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا الجمهور إلى أن الضمير المستتر من الضمائر المتصلة لا المنفصلة؛ إذ لا يبتدأ به ولا يلي (إلا)، بل لا ينطق به أصلا[2].

وذهب إلى أن الضمير في (إياك) و(إياي)، و(إياه) هو (إيا) فقط ولواحقها حروف تبين المراد[3].

وذهب إلى أن المحذوف من (تأمروني) في قوله تعالى: « **قُلْ أَغَيْرَ اللهِ تأمروني أعبدُ أيُّها الجاهلون** »[1] على القراءة بنون واحدة – هي نون الرفع

---

(١) انظر : الأعلام ٧/ ١٠٠ .

(٢) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٥٥ .

(٣) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٣٦ .

وليس نون الوقاية؛ لأنه عهد حذفها لغير ذلك، ولأنها نائبة عن الضمة التي تحذف تخفيفًا [٢] .

وذهب إلى أن تسكين المتحرك للتخفيف جائز نثرا كما في قوله تعالى: بارئكم بإسكان الهمزة، ويأمركم بإسكان الراء، ويشعركم بإسكان الراء ، ورسلنا بإسكان السين – في قراءة أبي عمرو، ومكر السيء ولا يحيق بإسكان الهمزة وصلا، في قراءة حمزة، وبعولتهن بإسكان التاء [٣].

وقد ورد عن بني هذيل أنهم يعبرون عن المذكر العاقل في حالة الجمع باسم الموصول (اللذون) في حالة الرفع، و(اللذين) في حالتي النصب والجر، وقد ذهب الخضري إلى أنه على لغة بني هذيل مبني جاء على صورة المعرب، وأن الظاهر بناؤه على الواو والياء[٤].

وأجاز أن تكون جملة الخبر قسميّة خلافًا لثعلب، وإنشائية خلافًا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافًا لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت. لكن كونها خبرًا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشىء لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في: زيد اضربه، وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه مثلًا، وبهذا صح كونها خبرًا[٥].

---

(١) الزمر: ٦٤ .

(٢) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١١٨ ، ١٤٤ .

(٣) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٢٣

(٤) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٧٣ .

(٥) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٢١٦ .

وذهب إلى أن (حاش) التنزيهية اسم وليست فعلا كما قال الكوفيون، بدليل تنوينها في قراءة ابن السماك حاشًا الله، وإضافتها في قراءة ابن مسعود حاشَ اللهِ كمعاذَ اللهِ وسبحان اللهِ[1].

وذهب إلى أن الفاعل في قوله تعالى: « أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا » هو ضمير المصدر أي: (الهدي)، أو (الله)، خلافا للفراء حيث جعل (كم) هي الفاعل بناء على ما حكاه من أن تقديم عامل (كم) الخبرية لغة[2]، وخلافا لجمهور الكوفيين حيث جعلوا الفاعل هي الجملة.

ويرى أن (فِعِّيلى) من أوزان ألف التأنيث المقصورة مقصور على السماع، وأنه لم يجيء إلا مصدرًا كحثيثى مصدر حث أي طلب بشدة على غير قياس[3].

وصحح مذهب سيبويه في أن تصغير (إبراهيم)، و(إسماعيل) وتكسيرهما هو: (بريهيم) و(سميعيل)، و(براهيم) و(سماعيل) بحذف زوائده المخلة بالصيغة وهي الهمزة والألف دون الياء لأنها لين قبل الآخر، وذلك خلافا للمبرد حيث صغرهما على (أبيريه) و(أسيميع)، وكسرهما على (أباريه) و(أساميع) بحذف خامس الأصول لإخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الألف ياء لصيرورتها لينًا قبل الآخر[4].

---

(١) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٢ .

(٢) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣/ ١١٩ .

(٣) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣/ ١٣١ .

(٤) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٣ .

خاتمة

وبعد – فقد حاولت في هذه الدراسة أن أتتبع تاريخ النحو العربي من حيث نشأته ومذاهبه ورجاله واتجاهاته وتطوره عبر الأمصار والعصور الإسلامية إلى مشارف العصر الحديث، ومن خلال دراستي للنشاط النحوي بين المدارس المختلفة والعصور المتعاقبة أستطيع أن أستنبط أهم النتائج الآتية:

١-إن نظام النحو العربي ثابت راسخ لا يتغير ، فقواعد النحو الأساسية التي استقرت على ألسنة العرب، والتي ورثناها عنهم لا تقبل التحريف أو التغيير أو التجديد؛ لأنها متفق عليها من قبل جميع النحاة .

٢-ليس الخلاف بين المدارس النحوية بشكل عام والنحاة الذين ينتمون إلى المدرسة الواحدة بشكل خاص منصبا على القواعد الأساسية أو المسلمات، وإنما كان يدور حول المنهج في دراسة النحو كالسماع والقياس، كما كان يدور حول المسائل الفرعية التي قد تتمثل في التعليل أو التفسير وأوجه الإعراب المختلفة .

٣-إن هناك فرقا بين مناهج المدارس النحوية ، حيث نجد فرقا بين القياس عند البصريين والقياس عند الكوفيين ؛ إذ تشدد البصريون في القياس فلم يقيسوا إلا على الأغلب الأعم في اللغة، في حين توسع الكوفيون فيه، فقاسوا على كل قليل ونادر، كما نجد فرقا بين المدرستين في السماع، حيث تشدد البصريون أيضا في السماع عن العرب، فلم يسمعوا إلا عن الأعراب الخلص الضاربين في أعماق الصحراء، بينما توسع الكوفيون في السماع فسمعوا عن جميع الأعراب، ولم يفرقوا بين الخلص وغيرهم ممن تاخموا العجم.

٤-لقد اختلف البصريون والكوفيون خلافا بينا حول المصطلحات النحوية ، وحول ألقاب الإعراب والبناء، مما يدل على أن البصريين كانوا أدق من الكوفيين في تحرير المصطلح.

٥-لقد اختلف المحدثون من عرب ومستشرقين حول وجود هذه المدارس النحوية ، فمنهم من أنكرها فلم يعترف إلا بنشأة النحو وتطوره في البصرة، ومنهم من اعترف بالمدرستين: البصرية والكوفية وأنكر ما سواهما، ومنهم من اعترف بثلاث مدارس: البصرية والكوفية والبغدادية ، وعد ما تلاها في الأندلس ومصر والشام امتدادا امتدادا للمدرسة البغدادية .

٦-نلحظ من خلال تتبعنا لآراء كل نحوي أن هذه الآراء توضح منهجه ومنهج مدرسته التي ينتمي إليها.

٧-كما نلحظ أن آراء كل نحوي تمثل رؤية جديدة وإضافات إلى آراء من سبقه ، فتمثل آراء النحاة في النهاية بناء متكاملا .

٨-لا شك أن القرآن الكريم وقراءاته كان يحتل المكانة الأولى والأصل الأول في الاستشهاد وتأسيس القاعدة، ثم ياتي بعد ذلك كلام العرب من شعر ونثر.

٩-لم يكن القدماء منم البصريين والكوفيين والبغداديين يجعلون الحديث النبوي الشريف أصلا أساسيا من أصول النحو وأساسا لبناء القاعدة، وذلك لأن الحديث كان معظمه يروى بالمعنى، كما كان معظم رواته من الموالي، غير أن بعض المتأخرين : كابن مالك ومن تبعه اتخذوا الحديث أساسا للاستشهاد وبناء القاعدة.

١٠-نلحظ من خلال تتبعنا للآراء أن النحاة كانوا يتفاوتون في التعليل النحوي ما بين مكثر ومبالغ في التعليل ، وما بين مقتصد ومقل، ولا سيما عند

المتأخرين من نحاة الأندلس الذين جنحوا إلى التخفف من التعليل بغية تيسير النحو على المتعلمين.

١١-نلحظ أن اجتهاد النحاة في تفسير الظواهر النحوية أو الإتيان بآراء جديدة مبتكرة لم يقف عند حد أو عند فترة معينة، بل نجد ذلك متزايدا ومتناميا كلما انتقلنا من نحوي إلى آخر، فنجد اللاحق يوضح ما أجمله السابق، ويضيف إلى ما ذكره السابق أو يصوب له خطأ ، او يتدارك عليه رأيا.

وهكذا فإن اتجاهات النحاة وآراءهم عبر هذه المسيرة الطويلة المباركة تكشف عن جهود مضنية متضافرة على بناء النحو العربي، فترتب على ذلك أن خلفوا لنا تراثا نحويا هائلا يكون حقلا خصبا لدراسات لا تنفد.

وأرجو إن شاء الله تعالى أن يوفقني الله إلى عمل نحوي أرصد فيه جهود المحدثين حتى يتبين لنا قيمة التراث النحوي، وسوف يظل النحو العربي رمزا من رموز اللغة العربية ، بل من رموز جميع العلوم العربية والإسلامية؛ إذ لا يستغني علم لغويا كان أو دينيا عن علم النحو.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١-ابن أبي الربيع وآراؤه النحوية د/ عبد العزيز علي صالح .
٢-أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي.
٣-أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي.
٤-الاتجاهات النحوية في الأندلس .
٥-إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البناء .
٦-إتحاف فضلاء البشر: للدمياطي البناء.
٧-الإتقان في علوم القرآن للسيوطي .
٨-إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية للمؤلف .
٩-أخبار النحويين البصريين للسيرافي.
١٠-الاختيارين.
١١-الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية للدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي.
١٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان.
١٣-أسرار العربية لابن الأنباري .
١٤-الأشباه والنظائر طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٥-أصول النحو العربي د/ محمود سليمان ياقوت .
١٦-الاعتراضات النحوية في منار الوقف و الابتدا لابن الأنباري
١٧-إعراب (لا إله إلا الله) لحسن موسى الشاعر .
١٨-إعراب القراءات السبع وعللها .
١٩-إعراب القرآن للنحاس .
٢٠-إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين درويش .
٢١-إعراب ثلاثين سورة .
٢٢-الأعلام للزركلي .

٢٣-الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي .
٢٤-اكتفاء القنوع .
٢٥-أمالي ابن الشجري .
٢٦-الإمتاع والمؤانسة.
٢٧-إنباه الغمر بأبناء العمر . .
٢٨-إنباه الرواة للقفطي.
٢٩-الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.
٣٠-أوضح المسالك.
٣١-ايضاح المكنون .
٣٢-الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي .
٣٣-البحر المحيط .
٣٤-البداية والنهاية لابن كثير .
٣٥-البدر الطالع .
٣٦-البرهان في علوم القرآن .
٣٧-البسيط لابن أبي الربيع ت/ عياد الثبيتي .
٣٨-بغية الملتمس للضبي .
٣٩-بغية الوعاة للسيوطي.
٤٠-تاج العروس .
٤١-تاريخ افتتاح الأندلس .
٤٢-تاريخ الآداب العربية .
٤٣-تاريخ الأدب العربي .
٤٤-تاريخ الإسلام .
٤٥-تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن التنوخي المعري . .
٤٦-تاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف.
٤٧-تاريخ بغداد .

٤٨-التبيان في إعراب القرآن.
٤٩-التحرير والتنوير لابن عاشور.
٥٠-التذييل والتكميل لأبي حيان .
٥١-التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري .
٥٢-تعليم النحو العربي للدكتور/ علي أبو المكارم.
٥٣-التفاحة في النحو .
٥٤-تفسير البحر المحيط لأبي حيان.
٥٥-تقريب النشر لابن الجزري .
٥٦-تهذيب التهذيب لابن حجر .
٥٧-جلال الدين السيوطي للدكتور/ عل صافي حسنين.
٥٨-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي.
٥٩-حاشية السجاعي على قطر الندى .
٦٠-حاشية الصبان .
٦١-حاشية العطار على شرح الأزهرية .
٦٢-حاشية يس على شرح التصريح .
٦٣-حجة القراءات لأبي زرعة .
٦٤-الحجة في القراءات السبع .
٦٥-الخصائص لابن جني .
٦٦-خصائص مذهب الأندلس النحوي .
٦٧-الخطط للمقريزي .
٦٨-خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر .
٦٩-الخليل بن أحمد، عباس أبو السعود .
٧٠-دائرة المعارف الإسلامية.
٧١-الدر المصون للسمين الحلبي.
٧٢-دراسات في الفعل.
٧٣-دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي .

٧٤-الدرر الكامنة .
٧٥-الدرر الكامنة: لابن حجر.
٧٦-دلائل الإعجاز .
٧٧-دمية القصر .
٧٨-دور ابن هشام المصري في تطوير الدرس النحوي للمؤلف .
٧٩-دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي للمؤلف .
٨٠-الرد على النحاة .
٨١-رسالة (ما تلحن فيه العوام) للكسائي، طبعة كارل بروكلمان .
٨٢-روح المعاني .
٨٣-روضات الجنات .
٨٤-سر صناعة الإعراب لابن جني .
٨٥-سيبويه إمام النحاة للأستاذ/ علي النجدي ناصف .
٨٦-سير أعلام النبلاء .
٨٧-شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي .
٨٨-شرح ابن عقيل .
٨٩-شرح الأشموني .
٩٠-شرح التسهيل لابن مالك .
٩١-شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري .
٩٢-شرح الشافية للرضي.
٩٣-شرح الكافية .
٩٤-شرح الكفراوي على الآجرومية .
٩٥-شرح اللمحة البدرية للدكتور/ صلاح روَّاي.
٩٦-شرح المعلقات السبع للزوزني .
٩٧-شرح المفصل لابن يعيش .
٩٨-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.
٩٩-شرح كتاب سيبويه للسيرافي.

١٠٠-شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب لابن جماعة، تحقيق/ السيد أحمد محمد عبد الراضي.
١٠١-الصاحبي في فقه اللغة .
١٠٢-صحيح البخاري .
١٠٣-ضحى الإسلام.
١٠٤-الضوء اللامع.
١٠٥-طبقات الشافعية للسبكي .
١٠٦-طبقات القراء لابن الجزري .
١٠٧-طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .
١٠٨-طبقات فحول الشعراء .
١٠٩-طبقات فحول الشعراء لابن سلام.
١١٠-عجائب الآثار للجبرتي .
١١١-عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير .
١١٢-غاية النهاية في طبقات القراء .
١١٣-فتوح البلدان .
١١٤-الفكر النحوي عند ابن أبي الربيع د/ احمد محمد عبد الراضي .
١١٥-الفهرست لابن النديم.
١١٦-فوات الوفيات .
١١٧-في أصول النحو .
١١٨-في تاريخ النحو .
١١٩-في تصريف الأسماء للدكتور/ حمدي بدر الدين .
١٢٠-قراءة ابن عامر صوتيا وصرفيا ونحويا، للدكتور أحمد محمد عبد الراضي، نشر مكتبة الثقافة الدينيةبالقاهرة.
١٢١-الكتاب لسيبويه.
١٢٢-الكشاف .
١٢٣-كشف الظنون .

١٢٤-الكليات.
١٢٥-الكواكب السائرة .
١٢٦-كيف واجه الأزهر نابليون وحملته للمستشار/ محمد عزت الطهطاوي، بحث منشور بمجلة الأزهر، ٨٥٦/٦، السنة ١٩٨٦م
١٢٧-اللباب في علل البناء .
١٢٨-لسان العرب لابن منظور.
١٢٩-اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان.
١٣٠-لمع الأدلة لابن الأنباري .
١٣١-متن الآجرومية في (مجموع مهمات المتون) .
١٣٢-مجالس العلماء للزجاجي .
١٣٣-المحتسب لابن جني .
١٣٤-المدارس النحوية د/ شوقي ضيف.
١٣٥-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي .
١٣٦-المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور/ عبد العال سالم مكرم .
١٣٧-المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور/ مصطفى السنجرجي.
١٣٨-مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي .
١٣٩-المزهر في علوم اللغة للسيوطي .
١٤٠-المعاجم العربية المجنسة د/ محمد عبد الحفيظ العريان .
١٤١-معاني الحروف .
١٤٢-معاني القران للفراء.
١٤٣-معجم الأدباء ليقاوت الحموي .
١٤٤-معجم المؤلفين .
١٤٥-معجم المطبوعات .
١٤٦-مغني اللبيب لابن هشام.

١٤٧-مفتاح العلوم للسكاكي .
١٤٨-المقاصد الشافية .
١٤٩-المقتضب للمبرد.
١٥٠-مقدمة ابن خلدون .
١٥١-مقدمة المنظومة النحوية للدكتور/ أحمد عفيفي .
١٥٢-المقرب .
١٥٣-مكانة الخليل في النحو العربي د/ جعفر نايف .
١٥٤-من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس .
١٥٥-المنصف لابن جني.
١٥٦-منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني.
١٥٧-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب .
١٥٨-النجوم الزاهرة: لابن تغري بردي .
١٥٩-النحو العربي: تاريخه وأعلامه للدكتور محمود سليمان ياقوت .
١٦٠-النحو الوافي أ/ عباس حسن .
١٦١-نزع الخافض في الدرس النحوي .
١٦٢-نزهة الألباء .
١٦٣-نزهة الطرف.
١٦٤-نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية .
١٦٥-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ/ محمد الطنطاوي .
١٦٦-نفح الطيب .
١٦٧-نكت الهميان .
١٦٨-النور السافر عن أخبار القرن العاشر .
١٦٩-هدية العارفين .
١٧٠-الهمع للسيوطي.
١٧١-الوافي بالوفيات للصفدي.

١٧٢-الواو في العربية بين الصوت والدلالة للدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي.
١٧٣-الوسيط في تاريخ النحو لعبد الكريم محمد الأسعد .
١٧٤-هدية العارفين .
١٧٥-يونس البصري: حياته وآثاره ومذاهبه للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري .